IRANIANAFFAIRS
العدد 18 - جمادى الأولى 1444 هـ - ديسمبر/ كانون الأول 2022م

شؤون إيرانية

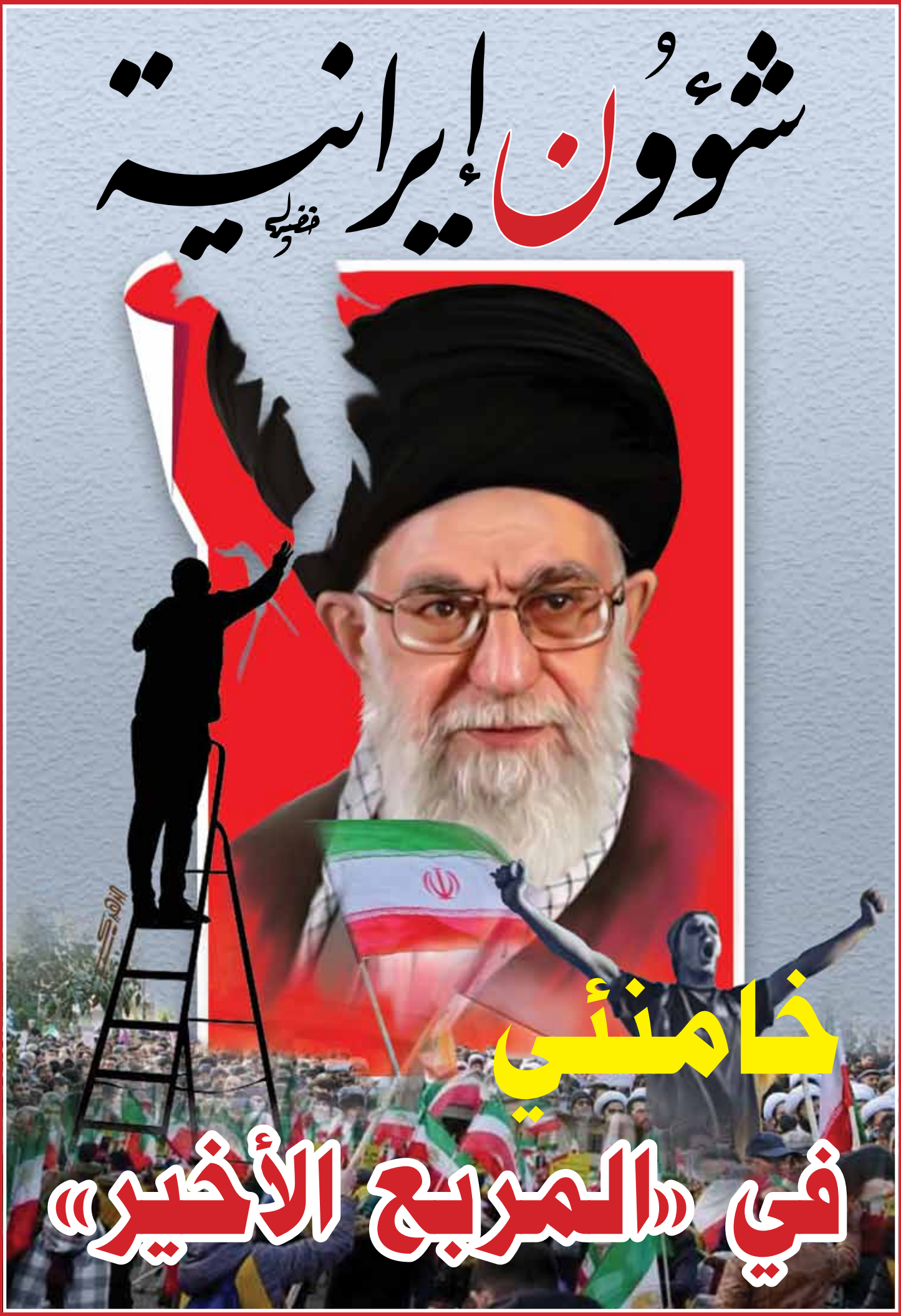

خامنئي في «المربع الأخير»

IranianAffairsMagazine - No.18 - Dec 2022

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

www.alkhalej.net

من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

«إن مصر هي بوّابة الحرمين الشريفين، مقدسة أرضها قداسة أرضهما، وقضيتها هي أهم قضايا المسألة الشرقية. فإذا عزت انتصرت ديار الإسلام، وإذا أصابتها الجراح أحدثت الفساد في جسد الأمة الإسلامية، لأن العروق بين مصر وجسد الأمة شديدة والاتصال، إنها أهم مواقع الشرق وروح الممالك الإسلامية».

هكذا قال جمال الدين الأفغاني عن مصر، التي تربطها بأفغانستان علاقات وطيدة تعود إلى زمن الفراعنة، حيث احتوت مقبرة الفرعون توت عنخ آمون، الذي حكم مصر في القرن 14 قبل الميلاد، على العديد من المصوغات الذهبية المطعمة بأحجار اللازورد الكريمة، كان مصدرها محافظة «بادخشان» شمال شرق أفغانستان.

وعلى مر التاريخ، تمتعت أفغانستان بمكانة مهمة بالنسبة لمصر ومصالحها القومية؛ نظرا لأنها واحدة من دول آسيا الوسطى، التي تعاظم ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط؛ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر ديسمبر من عام 1991م، وما ترتب عليه من سقوط التنافس القطبي وتحول الولايات المتحدة إلى قطب أوحد يطرح مشروعاته للشرق الأوسط على الساحة، كيفا يشاء وأنى اقتضت مصالحه، لتشمل المنطقة كلها بما فيها أفغانستان بالمفهوم الواسع للجغرافيا السياسية.

وقد مرت العلاقات المصرية الأفغانية، على ما يقارب الستين عاما، بمرحلتين مهمتين، الأولى كانت فيها هذه العلاقة بين البلدين المسلمين تقليدية من جميع الجوانب، وامتدت لثلاثين عاما، من عام 1922م، وحتى عام 1952م، والثانية كانت مزدهرة في جميع المجالات، وامتدت لربع قرن تقريبا من عام 1952م وحتى عام 1979م،أي أن هذه العلاقة، محل الدراسة، لم تشهد تحولات كبرى؛ ولعل مرد ذلك إلى سببين: السبب الأول أن كلا البلدين لا يجمعهما جوار جغرافي مشترك يمكن أن ينجم عنه بروز خلافات بينهما على غرار ما حدث بينها وبين إيران وباكستان أو بينها وبين الاتحاد السوفييتي السابق؛ إذ تفصل بينهما مسافة تبلغ 3,579,70 كم، كما لم تكن مصالحهما المشتركة قد اتسعت أو تشابكت إلى الحد الذي قد يفضي إلى توتر أو صدام بينهما. والسبب الثاني أن العلاقات بينهما لم تكن قد تعرضت لمحك عملي على مستوى السياسة الخارجية المباشرة تجاه بعضهما البعض، ومن ثم فقد اكتفى البلدان بمجموعة من السياسات والتحركات الدبلوماسية التقليدية والمعتادة، التي قامت على مجموعة من القواسم المشتركة التي أفضت إلى حرصهما الدائم على تعزيز علاقات التعاون.

وهذه الدراسة عن العلاقات المصرية- الأفغانية، هي الأولى من نوعها في العالم العربي، وهي نتاج جهد بحثي وتاريخي كبير قام به الأستاذ الدكتور سعيد الصباغ، أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، الذي يتفرد بين الباحثين العرب المعاصرين بدراساته الضافية والموثقة في الشأن الإيراني، وها هو يقدم لنا الدراسة التي بين أيدينا عن موضوع لم يُكتب فيه من قبل، ولا يحظى بكثير من الاهتمام، على الرغم من أن أفغانستان هي تقع في إحدى دوائر الأمن القومي المصري والعربي.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 18

السنة الثانية

جمادى الأولى 1444هـ - ديسمبر/ كانون الأول 2022م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com

هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

أين المجتمع الدولي من «إعدامات إيران»؟

في محاولة لترهيب المحتجين الإيرانيين، نفذت سلطات نظام الملالي، قبل أيام، ثاني عملية إعدام على ارتباط بحركة الاحتجاجات المتواصلة في البلاد منذ نحو ثلاثة أشهر، حيث أعدمت السلطات الشاب مجيد رضا رهناورد، شنقًا على الملأ في مدينة مشهد، بتهمة قتل عنصرين من قوات الأمن.

وجاء إعدام مجيد رضا رهناورد، بعد أقل من شهر من مزاعم قتله لاثنين من رجال الأمن، في تنفيذ سريع لأحكام الإعدام الصادرة بحق المعتقلين في المظاهرات التي تزلزل عرش النظام.

وكانت سلطات الملالي أعدمت مؤخرًا الشاب محسن شكاري، الذي أدين بالاعتداء على عنصر من قوات «الباسيج»، في محاكمة صورية ندد بها العالم أجمع.

ومن المؤسف أن الهيئات الأممية الرسمية، التي تملك الصلاحية الشرعية لمساءلة الحكومة الإيرانية، مثل «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، لم تتجاوز ردة فعلها «الإعراب عن القلق» إزاء القمع الأمني وحملات الإعدام المستمرة، والتي يلجأ إليها نظام الملالي لترهيب المتظاهرين.

وتؤكد «شؤون إيرانية»، أنه إزاء إصرار السلطات الإيرانية على مواصلة عمليات القتل، سواء في الشوارع أو من خلال محاكمات صورية، ينبغي على المجتمع الدولي المبادرة بالتحرك العاجل لوقف تنفيذ المزيد من عمليات الإعدام في إيران.

وعلى ذلك، نؤكد أيضًا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز التعبير عن الغضب والإدانة، وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمتابعة مساءلة جميع المسؤولين، بمن فيهم أولئك الذين يشغلون مناصب الأمن والاستخبارات والادعاء والقضاء المتورطين في جرائم بموجب القانون الدولي، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة.

وبالفعل، تسعى أصوات مسموعة على مستوى المجتمع الدولي، بكامل ثقلها، لدعم الاحتجاجات داخل إيران، ومطالب المحتجين، في حين تقوم الشخصيات والرموز الاجتماعية المؤثرة في الرأي العام، والتي تمثل شعارات المحتجين، بتصعيد الاحتجاجات، حيث تلجأ إلى المراكز المزدحمة كالعواصم والمدن الأوروبية، لإيصال رسالتها في سبيل تقديم الدعم المعنوي – على الأقل- للمتظاهرين الغاضبين.

وحثت 43 منظمة دولية عاملة في مجال حقوق الإنسان «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة على عقد جلسة طارئة بشأن الوضع في إيران، وإجراء تحقيق في حملة القمع ضد المتظاهرين هناك، واتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عنها.

«شؤون إيرانية»

الأخبار

3 أوروبا تفرض عقوبات على «الإذاعة والتلفزيون» الإيرانية
3 حملة إلكترونية تطالب إيلون ماسك بطرد «خامنئي» من تويتر
3 «العفو الدولية» توثق أسماء 44 طفلًا قتلوا في الانتفاضة الشعبية برصاص الأمن الإيراني

الافتتاحية

10 خامنئي في «المربع الأخير»

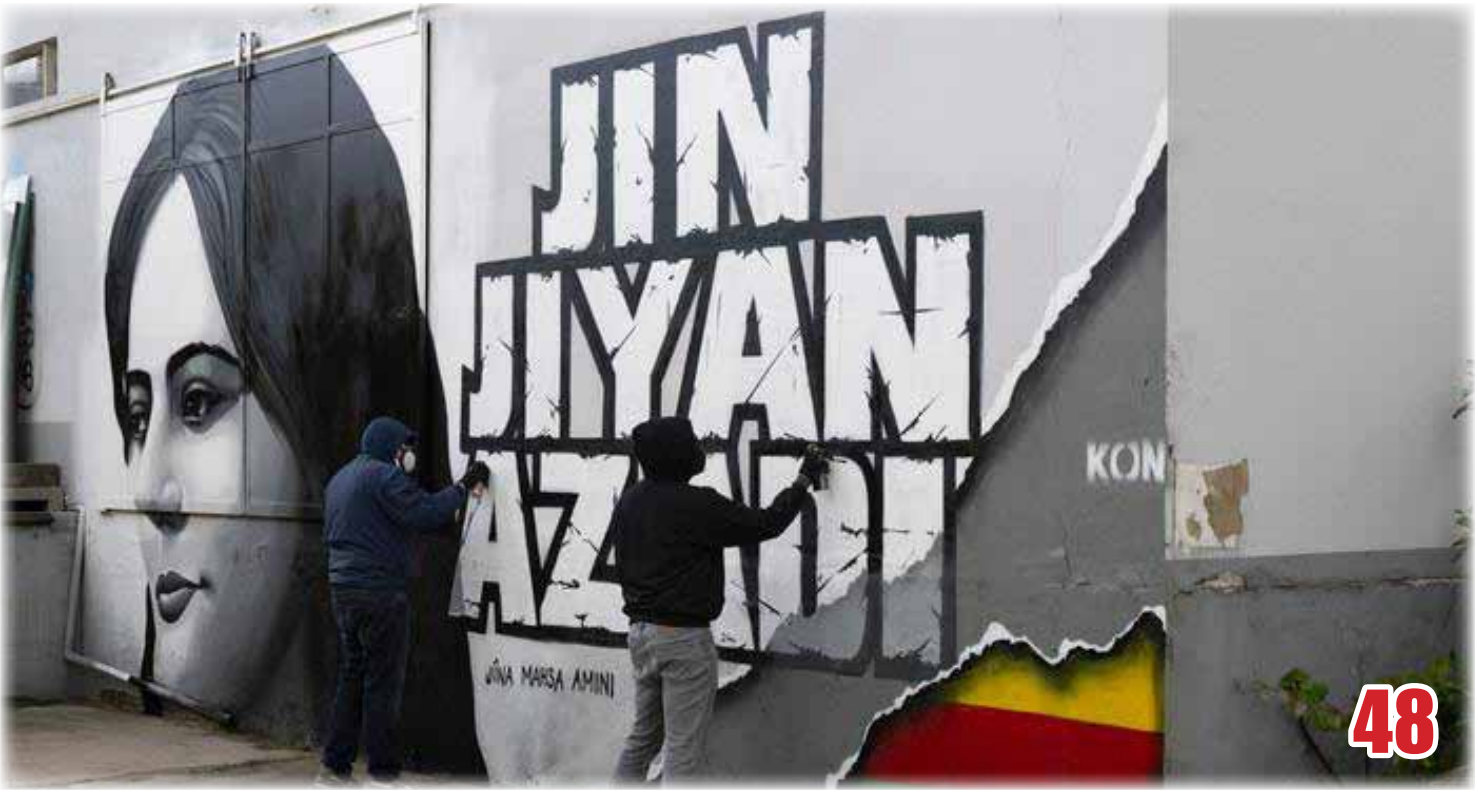

الحدث السياسي

12 النظام الإيراني في «دائرة الخطر»

15 الاقتصاد «يغرق» في دوامة الاحتجاجات

18 مولوي عبد الحميد.. مُلهِم الثوار السُنة

تقارير

21 ضبط 220 طنًا من الأسلحة الإيرانية لـ«الحوثيين»

24 مخاوف من «حرب أهلية» في إيران

حوار

32 الدكتور صباح الموسوي: الانتفاضة تحوّلت من حركة تصحيح إلى «ثورة شاملة»

دراسات

44 «محطات مجهولة» في العلاقات بين مصر وأفغانستان

مراجعات كتب

40 الأبعاد التاريخية والجيوسياسية لـ«عدوانية الملالي»

المرأة الإيرانية

37 سلطات الملالي تتراجع عن «قانون الحجاب»

حقوق إنسان

30 «على الرافعة».. إعدام علني في إيران لترهيب المتظاهرين

مقال

43 إيران والمستقبل الغامض

كاريكاتير

أوروبا تفرض عقوبات على «الإذاعة والتلفزيون» الإيرانية وقادة عسكريين بسبب قمع المتظاهرين

الاتحاد الأوربي يفرض عقوبات على منظمة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية

■ فرض الاتحاد الأوربي عقوبات على منظمة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، ورئيس ونائب هذه المنظمة، ومحققين صحفيين، و16 مسؤولًا من النظام الإيراني، بينهم عدد من قادة الحرس الثوري والجيش، لتورطهم بقمع المتظاهرين، وكذلك عدد من القادة والشركات العسكرية لبيع طائرات مسيرة لروسيا.

عقب إعدام مجيد رضا رهنورد ومحسن شكاري، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على رئيس منظمة الإذاعة والتلفزيون بيمان جبلي، ونائب منظمة الإذاعة والتلفزيون محسن برمهاني، وعلي رضواني وآمنة سادات ذبيحبور، وهما اثنان من صحفييها المحققين الأمنيين بسبب دور المنظمة في الرقابة والحد من حرية التعبير وتعاونها مع الأجهزة الأمنية في بث الاعترافات القسرية.

كما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أحمد خاتمي، خطيب جمعة طهران وعضو مجلس خبراء القيادة.

وأدرج الاتحاد الأوروبي مجيد مير أحمدي، نائب وزير الأمن الداخلي، وعبد الرحيم موسوي القائد العام للجيش، ومرتضى جوكار نائب قيادة شرطة محافظة سيستان وبلوشستان، ومجيد سوري نائب الحرس الثوري في محافظة لرستان، ومحسن كريمي قائد الحرس الثوري في محافظة مركزي، على قائمة العقوبات.

وقد وردت كذلك الأسماء التالية في قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي:

علي رضا حيدرنيا قائد الحرس الثوري في البرز، وحبيب شهسواري قائد الحرس الثوري في أذربيجان الغربية، ومحمد عبد الله بور قائد الحرس الثوري في كيلان، سياوش مسلمي قائد الحرس الثوري في مازندران، وأحمد ذوالقدر، قائد مقر «سيد الشهداء» التابع للحرس الثوري في طهران، ومرتضى كشكولي قائد الحرس الثوري في لرستان، وعيسى بيات قائد لواء المشاة 364 التابع للجيش.

وفي ختام اجتماعهم، في بروكسل، طالب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المسؤولين الإيرانيين بوقف إعدام المتظاهرين فورا، وإلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحق متظاهرين آخرين دون تأخير.

تأتي هذه المطالب بعدما أعدم النظام الإيراني، متظاهرًا ثانيًا في مشهد، شمال شرقي إيران، يدعى مجيد رضا رهنورد، على خلفية الانتفاضة الشعبية للإيرانيين.

وقبل هذا الاجتماع، احتج وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على إعدام مجيد رضا رهنورد ومحسن شكاري في مقابلات منفصلة، وذكرت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك أن الغرض من هذا الإعدام هو تخويف المحتجين.■

الناشط السياسي الإيراني السجين كيوان صميمي

سجين إيراني للمتظاهرين:
احتجاجاتكم زعزعت أركان النظام الاستبدادي

بعث الناشط السياسي الإيراني السجين كيوان صميمي، برسالة من سجن سمنان إلى الشباب المتظاهرين، جاء فيها: «احتجاجكم التي لا تنطفئ زعزعت أركان النظام الاستبدادي». وطالب صميمي بأن تلتحق «الفئة الرمادية»، حسب وصفه، بالاحتجاجات العارمة في البلاد.

مقتل إمام أهل السنة في مدينة خاش، مولوي عبد الواحد ريغي

مقتل إمام أهل السنة في مدينة خاش بمحافظة بلوشستان

قالت لجنة تأمين محافظة بلوشستان في بيان لها إن إمام جمعة أهل السنة في مسجد «الإمام الحسين» بمدينة خاش، مولوي عبد الواحد ريغي، تعرض لعملية «خطف وقتل» من قبل مجهولين.

وكانت مدينة خاش التابعة لمحافظة سيستان وبلوشستان ذات الغالبية البلوشية السنية مسرحاً لاحتجاجات شعبية مناهضة للنظام الإيراني على مدى الأيام الماضية.

حملة إلكترونية تطالب إيلون ماسك بطرد «خامنئي» من تويتر

حملة إلكترونية موجهة إلى «إيلون ماسك» بصفته مالك «تويتر» للمطالبة بإزالة حساب المرشد الإيراني، علي خامنئي على هذا الموقع الاجتماعي وصلت إلى أكثر من 100 ألف توقيع حتى الآن.

«العفو الدولية» توثق أسماء 44 طفلاً قتلوا في الانتفاضة الشعبية برصاص الأمن الإيراني حتى الآن

منظمة العفو الدولية وثقت أسماء 44 طفلاً قتلوا خلال الأشهر الثلاثة الماضية من الانتفاضة الشعبية في إيران

■ أعلنت منظمة العفو الدولية أنها وثقت أسماء 44 طفلاً قتلوا خلال الأشهر الثلاثة الماضية من الانتفاضة الشعبية في إيران. كما أعلنت المنظمة عن ممارسة العنف الشديد على أسر 13 طفلاً من هؤلاء، من قبل النظام الإيراني بالاعتقال والتهديد بالقتل.

ووفقًا لتقرير العفو الدولية، فقد تم قتل 34 من هؤلاء الأطفال بالرصاص الحي، و4 بطلقات الخرطوش، و5 بالضرب بالهراوات، وطفل واحد بالغاز المسيل للدموع.

كما أعلنت المنظمة عن قتل طفل يبلغ عامين وآخر يبلغ 6 أعوام في زاهدان، جنوب شرقي إيران، وكتبت أن باقي الأطفال المقتولين في الانتفاضة الشعبية للإيرانيين ضد النظام الإيراني تتراوح أعمارهم بين 9 إلى 18 عامًا.

وذكرت المنظمة أنها وثقت ضغوطًا ومضايقات ضد أسر 13 طفلاً على الأقل وتهديدهم بالقتل والاغتصاب.

وأضاف التقرير أن الأجهزة الأمنية الإيرانية لفّت جثامين الأطفال في أكفان وسلمتها إلى الأهالي قبل دقائق من مراسم الدفن المنسقة.

كما أجبرت قوات القمع الإيرانية الأسر على دفن جثث أحبائهم في قرى نائية، ومنع الأقارب من وضع لافتات تأبينية أو نشر صور الضحايا على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقالت هبة مرايف، مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن السلطات الإيرانية لم تكتف بالحزن العميق الذي فرضته على أسر الأطفال المقتولين، بل حملتهم معاناة نفسية شديدة وقاسية عبر الإرهاب المستمر والقيود الظالمة على مراسم التشييع والتأبين.

ويشكل الأطفال 14 في المائة من إجمالي ضحايا الانتفاضة الشعبية ضد النظام في إيران.

وأعلنت منظمة العفو الدولية أن السلطات الإيرانية نفت مسؤوليتها عن مقتل ما لا يقل عن 19 طفلًا، وحمّلت المعارضة مسؤولية قتل 12 منهم، وعزت مقتل 6 آخرين إلى حوادث أخرى.

ومن إجمالي الأطفال المقتولين الـ44، سقط 18 طفلًا، أي 40 في المائة منهم، في محافظة بلوشستان، جنوب شرقي إيران، و20 في المائة منهم قتلوا في المدن الكردية الإيرانية، غرب وشمال غربي البلاد.

وفي وقت سابق، أدانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) قتل الأطفال وممارسة العنف ضدهم خلال الاحتجاجات في إيران.

وأشارت المنظمة إلى استمرار الاعتداءات على المدارس من قبل القوات الأمنية الإيرانية، وقالت: «يجب أن تكون المدارس مكانًا آمنًا للأطفال على الدوام».■

شقيقة المرشد الإيراني تتبرأ منه وتدعو «الحرس الثوري» لإلقاء سلاحه والانضمام إلى الشعب

■ أصدرت بدري حسيني خامنئي، شقيقة المرشد الإيراني علي خامنئي، التي تعيش في طهران، بيانًا أعلنت فيه براءتها من شقيقها، وكتبت أن مرشد الجمهورية (الإسلامية) «ليست له آذان صاغية ويواصل طريق (روح الله) الخميني في قمع وقتل الأبرياء».

وكتب بدري حسيني خامنئي في هذه الرسالة: «أخي لا يستمع إلى صوت شعب إيران، ويظن أن صوت مرتزقته هو صوت الشعب الإيراني، ويطلق ما يناسبه على الشعب المضطهد في إيران».

وواصلت شقيقة مرشد الجمهورية التأكيد على أنها قطعت علاقتها بعلي خامنئي، لكنها في السابق «وكواجب إنساني، أوصلت إليه صوت الشعب المطالب بحقوقه، مرارًا وتكرارًا».

وفي إشارة إلى مقتل المراهقين والشباب على يد نظام الجمهورية (الإسلامية) واعتقال المتظاهرين في فترات مختلفة، كتبت: «فقدان الأبناء والابتعاد عن عنهم حزن كبير على كل أم، وقد أصبحت العديد من الأمهات ثكلى خلال العقود الأربعة الماضية».

وأكدت شقيقة خامنئي: «رأيت أنه من المناسب، إلى جانب براءتي من أخي، أن أعبر عن تعاطفي مع جميع الأمهات اللواتي يعشن على جرائم نظام الجمهورية الإسلامية، منذ

عهد الخميني وحتى العصر الحالي لخلافة علي خامنئي المستبد، ومثل كل الأمهات الإيرانيات الحزينات، أشعر بالحزن أيضًا لابتعادي عن ابنتي».

في وقت سابق، أعلن محمود مرادخاني، شقيق فريدة مرادخاني، الناشطة المدنية وابنة شقيقة علي خامنئي، على حسابه على «تويتر»، أنه تم اعتقال شقيقته واقتيادها إلى السجن، بعد أن توجهت إلى نيابة أمن «إيفين».

وكانت فريدة مرادخاني قد اعتقلت أيضًا في يناير/كانون الثاني الماضي، بعد أن قرأت قصيدة في مدح فرح بهلوي في عيد ميلادها.

ومع ذلك، كتبت والدة فريدة مرادخاني في رسالتها: «عندما يعتقلون ابنتي بعنف، فمن الواضح أنهم يمارسون العنف مضاعفًا آلاف المرات على أبناء وبنات الآخرين المضطهدين».

وحول تاريخ معارضة بعض أفراد عائلة خامنئي لنظام الجمهورية (الإسلامية): «معارضة عائلتنا ونضالهم ضد هذا النظام الإجرامي بدأ بعد أشهر قليلة فقط من الثورة، لأن جرائم هذا النظام وقمع أي صوت معارض وسجن أكثر الشباب تعليمًا وشفقة في هذا البلد، وأقسى حالات التعذيب، والإعدامات الواسعة النطاق، قد بدأت منذ بداية الثورة».

كما أشارت بدري حسيني خامنئي إلى معارضة زوجها الشيخ علي طهراني لنظام الجمهورية (الإسلامية). وتوفي الشيخ علي طهراني قبل بضعة أشهر في طهران.

كما طلبت شقيقة خامنئي من الحرس الثوري و"مرتزقة علي خامنئي إلقاء أسلحتهم بأسرع ما يمكن والانضمام إلى الشعب قبل فوات الأوان».

وكتبت: «يؤسفني أنه لأسباب جسدية لا أستطيع المشاركة في الاحتجاجات كما ينبغي، لكن قلبي وروحي مع شعب إيران».

وفي النهاية، أعربت بدري حسيني خامنئي عن أملها في أن يصل الشعب الإيراني إلى «الحرية والديمقراطية».■

زعيم الحركة الخضراء من إقامته الجبرية:

المشانق لن توقف الانتفاضة في إيران

أدان زعيم الحركة الخضراء في إيران والخاضع للإقامة الجبرية مير حسين موسوي، في بيان له إعدام المتظاهر محسن شكاري وقال: لا القتل بالرصاص والرشاش ولا المشانق ستوقف الانتفاضة الشعبية من أجل الحرية والحق في تقرير المصير.

خامنئي في «المربع الأخير»

شريف عبد الحميد

■ المرشد وصف المحتجين بـ «الحقراء» علنًا.. واعترف في نشرة سرية بأن الاحتجاجات الشعبية لن تتوقف

■ مع استمرار الاحتجاجات الشعبية في إيران ضد نظام الملالي، ودخولها شهرها الرابع بلا توقف، يبدو أن مرشد النظام علي خامنئي بات في «المربع الأخير»، وأن نهاية حكم الملالي صارت قاب قوسين، أو أدنى.

ولم يتوقف خامنئي، منذ اندلاع الاحتجاجات في 16 سبتمبر/أيلول الماضي، عن الإدلاء بتصريحات أقل ما يمكن أن توصف بـه أنها «هيستيرية»، في ردة فعل تؤكد وصوله ونظامه إلى مرحلة اليأس، وتؤكد يقين الملالي أنفسهم بأن أيامهم في السلطة باتت معدودة.

خرج المرشد على الناس في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ليهدد المتظاهرين الذين واصلوا الاحتجاج بلا هوادة، مطالبًا القضاء بمعاقبتهم. وقال خامنئي، في خطاب له أمام حشد من أهالي محافظة أصفهان وسط إيران خلال استقبالهم في مكتبه بالعاصمة طهران، في حديثه عن الاحتجاجات: «حجم هذا الشر سوف يتجمع بلا شك وقريبًا ستنتهي».

وفي معرض حديثه الهيستيري، قال خامنئي: «إن مثيري الشغب وكل من يقف خلفهم، أحقر من أن يتمكنوا من إلحاق الضرر بالنظام، وسوف نقضي على شرارة الفتنة التي أشعلوها بدون أي شك».

من الترهيب إلى الترغيب

منذ بداية انتفاضة الشعب الإيراني ضد النظام، دأب علي خامنئي على تهديد المتظاهرين بمزيد من القمع، وتحدث عن قرب انتهاء الاحتجاجات، رغم ذلك، فإن الإيرانيين يواصلون الاحتجاجات للشهر الرابع على التوالي، وخلال هذا الوقت توسعت الانتفاضة الشعبية بشكل غير مسبوق.

وعاد خامنئي في خطاباته بشكل موجز إلى الاحتجاجات، مذكرًا جمهوره من أعضاء «الباسيج» بأن المتظاهرين الذين يقاتلونهم في الشوارع ليسوا سوى عملاء لـ «الغطرسة العالمية»، وحث المرشد جمهوره على فهم الكيفية التي يحاول بموجبها العدو «السيطرة على عقول» الإيرانيين لكي «يُسلّموا البلاد بكل سرور».

وادعى المرشد، أمام مناصريه، بأن «تقديم أخبار كاذبة على القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للعدو، الذي ينبغي «سحق» عملائه في الداخل الإيراني.

وعندما تبيّن له أن خطابات التهديد والوعيد لم تعد تُجدي نفعًا أمام الغضب الشعبي المتنامي، لجأ المرشد إلى أسلوب آخر في محاولة لاحتواء الاحتجاجات بأي وسيلة، ودعا إلى «إعادة بناء النظام الثقافي في البلاد».

وقال خامنئي، خلال اجتماعه مع مجلس ثقافي تابع للدولة في مطلع ديسمبر/كانون الأول: «من الضروري إحداث ثورة في البنية الثقافية للبلاد. وعلى المجلس الأعلى مراعاة ضعف الثقافة في مجالات مختلفة في البلاد».

وبعد ذلك، اتخذ المرشد موقفًا تصالحيًا تجاه المتظاهرين، الذين سبق أن وصفهم علنًا قبل نحو شهر بـ «الحقراء»، عندما قال إن «الحكومة ليس لديها نزاع مع الشباب في الشوارع».

وقال خامنئي بنبرة تصالحية مع المحتجين، في كلمة ألقاها أمام مجموعة من الطلاب في طهران: «هؤلاء أطفالنا وليس لدينا أي خلاف معهم». وأضاف «الأحداث الأخيرة كانت حربًا مختلطة، وليست مجرد أعمال شغب في الشوارع».

وجاءت هذه النبرة التصالحية بعد تصريحات متناقضة سابقة قال المرشد خلالها: «إن أولئك الذين يرتكبون الجرائم، من هم ومن أين يحصلون على التوجيه؟ بالطبع، هؤلاء بالتأكيد ليسوا أطفالنا وشبابنا»!

غير أن تسريبات تم الكشف عنها مؤخرًا، بعد هذا الخطاب الذي أدلى به المرشد، أكدت أن خامنئي متأكد تمامًا من بديهية يعلمها كل مسؤولي النظام، وهي أن الاحتجاجات لن تتوقف إلا بسقوط النظام.

وفي نشرة سرية أعدتها وكالة أنباء «فارس» الإيرانية الرسمية للقائد العام للحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، نُقل عن المرشد قوله إن «الاحتجاجات لن تنتهي قريبًا».

وأكد المرشد، في هذه النشرة السرية، أن النظام قد تخلّف عن الركب في الحرب الإعلامية، كما أكد على ضرورة القيام بشيء لجعل المواطنين يعتقدون أن الاحتجاجات «من صنع العملاء الأجانب»!

وجاءت النشرة السرية في 123 صفحة، ونُقلت فيها اقتباسات من خامنئي «تدل على قلقه من عدم فاعلية نظام القمع»، حيث قال صهر خامنئي غلام علي حداد عادل، والد زوجة مجتبى خامنئي، للمرشد إن حشدًا كبيرًا فقط يمكنه إنهاء الاحتجاجات، وبرأيه فإن «الباسيج قد ضعف وغير قادر على ذلك».

وجاء في نشرة «فارس» أن خامنئي اشتكى لحداد عادل، خلال لقائه، من التزام الأصوليين، والعديد من أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة وممثلي الحكومة، الصمت حيال الاحتجاجات، وأنهم «لم ينشروا حتى تغريدة واحدة»!

هذه هي العقلية التي يفكر بها رأس النظام، أن يلقي بالمسؤولية الغضب الشعبي على «العملاء الأجانب»، ما يعني أنه يغض الطرف عن الممارسات التي أدت إلى هذا الغضب، وأنه على يقين تام من أن لا سبيل إلى تلافي العواقب الوخيمة للانتفاضة الشعبية، التي تُعد أطول انتفاضة في تاريخ إيران على الإطلاق.

النظام «قاتل الأطفال»

لم يقتصر الغضب الشعبي من المرشد ونظامه القمعي على المحتجين الإيرانيين، بل وصل إلى أسرة خامنئي نفسها، حيث تم القبض مؤخرًا على فريدة مرادخاني طهراني، ابنة شقيقة المرشد، الناشطة في مجال حقوق الإنسان، عندما توجهت إلى مكتب المدعي العام تلبية لاستدعائها من قبل مكتب المدعي العام للثورة في طهران، بعدما نشرت مقطع فيديو، وصفت فيه النظام الذي يقوده خالها بـ «النظام الدموي قاتل الأطفال»، دعت المجتمع الدولي إلى قطع العلاقات مع النظام الإيراني الذي يقوده خالها خامنئي.

وحكمت «محكمة رجال الدين الخاصة» على فريدة طهراني، بالسجن 15 عامًا. وبعد تقدمها باستئناف على الحكم، تم تخفيفه إلى السجن لمدة 3 سنوات.

وعلى إثر ذلك، بعثت بدري حسيني خامنئي، شقيقة المرشد الإيراني، مؤخرًا، برسالة مفتوحة كتبتها باللغتيّن الفارسية والإنجليزية، نشرها نجلها محمد مراد خاني طهراني، عبر حسابه على تويتر، تبرأت فيها من خامنئي، ومن «خلافته الاستبدادية».

وحملت الرسالة دلالة فريدة على أن خامنئي بات حقًا في «المربع الأخير»، فقد قالت شقيقته في رسالتها: «إن العديد من الأمهات أصبحن ثكالى خلال العقود الأربعة الماضية، لذا أرى أنه من المناسب أن أقف إلى جانبهن عبر إعلان البراءة من شقيقي، وأعرب عن تعاطفي مع جميع الأمهات الحزينات إثر جرائم نظام الجمهورية «الإسلامية» من عهد الخميني، إلى العصر الحالي للخلافة الاستبدادية لعلي خامنئي».

وأضافت بدري حسيني خامنئي في الرسالة: «مثل كل أمهات الإيرانيات، اللواتي يعشن الحداد، أشعر بالحزن أيضًا لابتعاد ابنتي عني، فعندما يعتقلون ابنتي بالعنف، من الواضح أنهم يمارسون العنف آلاف المرات على أبناء وبنات الآخرين المضطهدين».

وأكدت أن «نظام جمهورية الخميني الإسلامية وعلي خامنئي، لم يجلب إلا الألم والمعاناة والقمع لإيران والإيرانيين. أتمنى انتصار الشعب وإسقاط نظام الاستبداد الحاكم في إيران».

غير أن خامنئي لم يستمع إلى صوت العقل، ولا إلى أصوات التحذير الصادرة من أفراد أسرته، بل هاجم من نصحه بأنه يجب «سماع صوت الشعب»، قائلًا: «دوّي صوت الشعب الضخم في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني (خلال المظاهرات الموالية للحكومة) أو أثناء تشييع الشهيد قاسم سليماني، كان هذا الحشد الضخم صوت الشعب الإيراني الحقيقي»!■

استمرار الاحتجاجات يؤدى لانسداد أفق التغيير

النظام الإيراني في «دائرة الخطر»

رغم تحذيرات الحرس الثوري يواصل الطلبة في إيران احتجاجاتهم

إسراء حبيب

■ يعيش النظام الإيراني منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 15 سبتمبر/أيلول 2022، حتى الآن، أسوأ أيامه على الإطلاق، خصوصًا في ظل استمرار هذه الاحتجاجات إلى أجل غير مسمى، وهو ما يؤدى إلى انسداد أفق التغيير، ويضع مستقبل النظام برمته في «دائرة الخطر».

وما يميز التظاهرات الحالية، هو أنها تتوسع يومًا بعد يوم. ورغم القمع والعنف الموجه ضدها، إلا أنها تتسع في دائرتها وتجتذب إليها فئات مختلفة ومدنا إيرانية أكثر، بجانب القاعدة الأساسية لها وهي الحركة الطلابية التي ليس لها سقف محدد في مطالبها المنادية بإسقاط النظام.

■ تصاعد الأحداث يؤكد أن الاعتقاد بإمكانية السيطرة على الغضب الشعبي من «أوهام الملالي»

وكان من المفترض أن تضع الاحتجاجات نظام الملالي أمام سؤال مفصلي، يتعلق باستمراريته وبقائه سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، خاصة أن الظاهر من أداء هذا النظام هو الفشل الذريع في تقديم العلاجات المطلوبة للأزمات المتراكمة التي تعانيها هذه القطاعات، نتيجة سياسات فوقية لا تنظر إلى ما يحدث داخل المجتمع والحراك الاجتماعي من تحولات وتغييرات، ربما يتجاوز تأثيرها المظاهر الخارجية أو التعبيرات السلوكية اليومية، إلى

تدهور صحة خامنئي يغلّف الحالة الإيرانية بالغموض

ما هو أبعد من ذلك، ويلامس البنية الثقافية والعقائدية لهذا المجتمع.

أوهام الملالي

يرى خبراء الشأن الإيراني أنه ربما تكون منظومة السلطة في إيران، توصلت إلى اعتقاد بأنها تستطيع السيطرة على حركة الاحتجاجات الراهنة، وأن ما تطرحه من شعارات سياسية واجتماعية وثقافية «سطحية» حول ضرورة فتح باب الحوار وتعديل بعض السلوكيات والتصرفات كمدخل يؤسس لمعالجات مستقبلية، تصب في إطار الاستجابة للمطالب الشعبية.

غير أن تصاعد الأحداث يؤكد أن الاعتقاد بإمكانية السيطرة على الغضب الشعبي إنما هو وهم من أوهام الملالي، فما تكشف عنه الإجراءات والمواقف، لا يوحي بأن النظام ومؤسساته وأجهزته باتت على قناعة بضرورة القيام بخطوات جدية وجذرية وجوهرية في هذا الاتجاه، أو بما يخدم التوجه نحو استيعاب الغضب الشعبي المتنامي.

وهناك دعوات سياسية على أعلى مستوى لدعم المحتجين الإيرانيين، على اعتبار أنه رغم قوة الاحتجاجات وما تشكله من تحد خطير للنظام الإيراني، لكنها بحاجة لمساعدة خارجية لكي تحقق أهدافها في تخليص البلاد من هذا النظام، المتسبب فيما يعانيه الشعب من أزمات وجودية.

وفي مقال بصحيفة «التليجراف» نُشر في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2022، نصح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون، الغرب بضرورة دعم الاحتجاجات، قائلًا: «عدة سنوات من القمع، يقاوم الإيرانيون. ولتحقيق النجاح، يجب على الغرب دعم نضالهم».

> ■ مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون ينصح الغرب بضرورة دعم الاحتجاجات

وشدد بولتون، على أنه من الضروري الآن تقييم كيفية الإطاحة بنظام الملالي وما هو نوع الحكومة التي ستحل محله. القضية الرئيسية هي ما إذا كانت الاحتجاجات الواسعة النطاق اليوم لا تمثل فقط مجرد «معارضة» إيرانية جديدة، بل هي قوة حقيقية مضادة للثورة الإيرانية.

في المقابل، يؤكد بعض المراقبين عدم وجود إرادة دولية، ولا حتى إقليمية، تسعى بجدية لدعم إسقاط النظام. فالجميع يتوجّس من عواقب إسقاط النظام؛ لأنه من المؤكد أن موجات من الفوضى التي لا يمكن التنبؤ بمآلاتها ستجتاح إيران، ومن ثَمَّ ستفيض على المنطقة بأسرها، عاجلًا أو آجلًا.

كما أن ارتفاع عائدات النفط جراء الحرب في أوكرانيا، منح النظام قوة إضافية، ومزيدًا من القدرة على المراوغة في عدد كبير من الخيارات المتاحة. والمتكأ الاقتصادي أمر في غاية الأهمية، فمعظم الأنظمة لا تتزعزع، ولا تضطرب، فضلًا عن أن تسقط؛ إلا بفعل الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تخلق حالة غضب شعبي واسع.

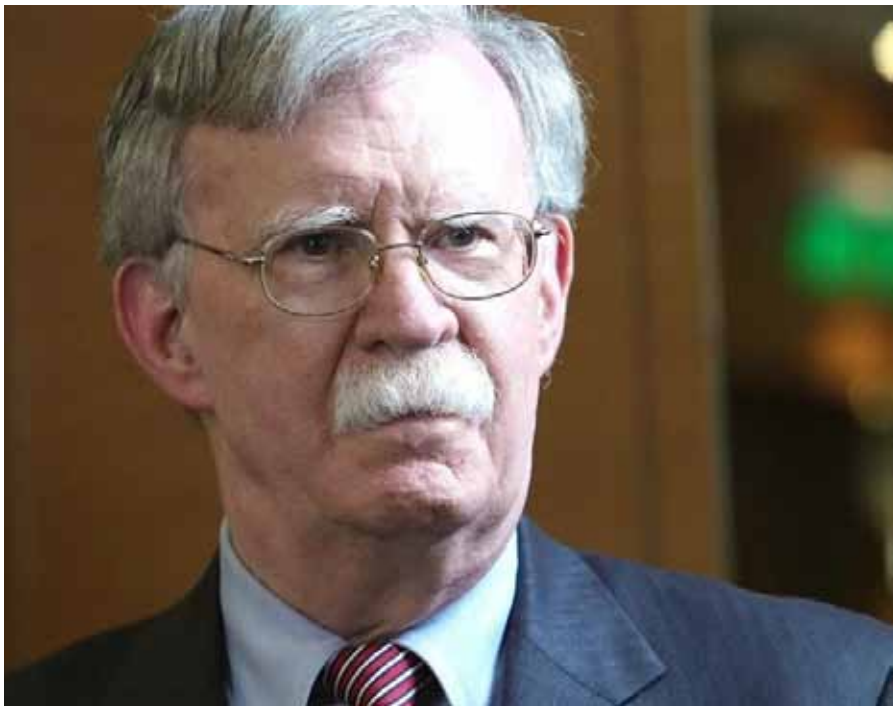

جون بولتون ينصح الغرب بضرورة دعم الاحتجاجات

■ تدهور صحة خامنئي بشكل يجعل احتمالات وفاته وشيكة يغلّف «الحالة الإيرانية» بالغموض

مواجهات مفتوحة

يؤكد المحلل السياسي حسن فحص، أن منظومة السلطة ما زالت تقف في المنطقة التي رسمتها لنفسها، والقائمة على رفض تقديم أي مؤشرات جدية، تشير إلى إمكانية إحداث تحول في أسلوب تعاملها مع القوى السياسية في الداخل الإيراني.

لذلك، عمدت أجهزة النظام إلى التصعيد مع بعض الأحزاب الإصلاحية، في وقت هي أحوج ما تكون لإعطاء هامش حرية لهذه القوى والأحزاب، للعب دور في تهدئة الشارع واستيعاب الحراك الاحتجاجي، من خلال منحها مساحة لفتح حوار مع الأجيال الشبابية، التي ربما تجد لغة مشتركة بينها لا تزال متاحة لتفاهمات قد تمنع الغرق في مواجهات مفتوحة، لن تُبقي في حال انفجرت على أي من الأطراف، سواء تلك الممسكة بالسلطة والمتفردة بها، أو تلك التي تحمل خطابات إصلاحية لا تشكل تحديًا جذريًا لمنظومة السلطة الحاكمة في البلاد.

وحتى قبل وقوع الاحتجاجات الراهنة، لم يقدم مسؤولو نظام الملالي استراتيجية واضحة تعبر عن مستقبل نظامهم السياسي، في عهد شهد العديد من التحولات السياسية الدولية والإقليمية، بل والداخلية أيضًا. والسبب في ذلك هو أن السلطة السياسية الإيرانية التي تقودها قوى دينية محافظة، تؤكد على استمرار مقولات الخصوصية الإيرانية ومبادئ الثورة الإيرانية والمجتمع الإيراني ذو الأغلبية الشيعية، التي تعتبرها السلطة وسيلة لجمع الإيرانيين حولها منذ ثورة عام 1979.

بيد أن ذلك لا يمنع الباحثين، ممن شهدوا قيام الثورة واللاحقين بهم على السواء، من اقتراح احتمالات مستقبلية تتأرجح غالبًا بين الاستمرار والتغيير للنظام السياسي الإيراني، إذ أن كل حدث يقع في إيران أو تنافس بين القوى العظمى للسيطرة على هذه المنطقة يجعل الدراسات تذهب إلى تحليل الوضع العام، وما قد يستقر عليه النظام السياسي الإيراني في المستقبل.

ويقول الأكاديمي العراقي الدكتور حمد جاسم الخزرجي، إن «أي دراسة أكاديمية لمستقبل النظام السياسي لا يمكن أن تتم من خلال دراسة النصوص الدستورية، أو شكل النظام السياسي فقط، لأنها ستتسم حينئذ بالشكلية والمظهرية. إنما يجب أن تتعداه إلى فحص واقع وعمل المؤسسات السياسية الرسمية، والقوى غير الرسمية، ودراسة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، وصولًا للانطلاق نحو المستقبل، وبيان السيناريوهات والاحتمالات المستقبلية لبقاء النظام الإيراني، من عدمه».

وتتجه توقعات المراقبين في أغلبها إلى مرحلة تشدد قد تعيد النظام إلى سنواته الأولى، لاسيما لو انتهى الأمر إلى اختيار «مرشد بالوراثة»، حيث تتجه أنظار الكثيرين إلى مجتبى خامنئي لخلافة والده، والذي يستشعر المحتجون في إيران خطورة صعوده، بكل خلفياته التي تجعل منه قائدًا ميلشياويًا عسكريًا أكثر منه قائدًا دينيًا، وكل ذلك يضع إيران على أعتاب مرحلة جديدة يصعب على أي مراقب التنبؤ بمآلاتها المستقبلية.

ومهما يكن من أمر، فإن الاحتجاجات الحالية لن تمر دون عواقب على النظام الإيراني، وأنها ستكون حلقة في سلسلة يمكن أن تنتهي مستقبلًا بتغيير النظام، أو على الأقل رؤوسه وقادته، لاسيما أن هناك تزامنًا لا يجب إغفاله بين هذه الظروف الداخلية المعقدة، وبين التقارير الموثوقة التي تتحدث عن تدهور صحة المرشد الإيراني علي خامنئي بشكل يجعل احتمالات وفاته وشيكة، يغلّف «الحالة الإيرانية» بالغموض، وهو ما يفتح الباب أمام مرحلة انتقالية لن تمر دون حدوث صراعات كبرى داخل النظام.■

■ المصادر:

1- مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، موقع جامعة النهرين، 16 سبتمبر/أيلول 2022.

2- مستقبل النظام في إيران، موقع البلاد، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

3- أي تأثير للاحتجاجات الراهنة على النظام الإيراني؟، موقع إيلاف، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

4- النظام الإيراني وأزمة الخروج من دائرة الخطر، موقع إندبندنت عربية، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

خسائر بالمليارات في قطاعات البنوك والخدمات

الاقتصاد «يغرق» في دوّامة الاحتجاجات

الاقتصاد الإيراني المتأزم هو السبب الأبرز في تفاقم الاحتجاجات

مروان محمود

■ قطع الإنترنت يعطّل عمل البنوك.. ويكبّد الاقتصاد الإيراني نحو 30 ألف مليار ريال يوميًا

■ واجه الاقتصاد الإيراني صعوبات كبيرة خلال الفترة الأخيرة، سواء بسبب قطع الإنترنت أو تدمير الممتلكات العامة والخاصة، مع استمرار الاحتجاجات الشعبية والعقوبات الجديدة التي فُرضت على نظام الملالي بسبب لجوء النظام إلى قمع هذه الاحتجاجات، فضلًا عن تعثر مفاوضات البرنامج النووي الإيراني مع القوى الكبرى، وضياع فرصة إلغاء العقوبات الاقتصادية المرتبطة به.

وكان من الطبيعي أن تطال أضرار المظاهرات كافة القطاعات الاقتصادية في البلاد، بدءًا من العملة الوطنية، وانتهاء بقطاع الخدمات، فقد سجلت العملة الإيرانية خلال الأيام الأخيرة انهيارًا غير مسبوق أمام الدولار، الذي حقق ارتفاعا بتسجيله 42 ألف ريال مقابل الدولار الواحد، بعدما كان قبل الاحتجاجات يبلغ 31 ألف ريال.

هذا، بجانب ارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، وارتفاع أسعار شراء الذهب، وإقبال المواطنين على البيع لتحسين أوضاعهم المعيشية المتدهورة، وهذا بدوره أدى إلى قيام بعض التجار بإغلاق محالهم جراء استمرار الاحتجاجات، واستمرار التراجع في قيمة العملة المحلية، ما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للمواطنين.

وطاولت أضرار الاحتجاجات قطاعات أخرى خدمية، حيث قدّر عبد المطهر محمد خاني، رئيس مركز الاتصالات في بلدية طهران، الأضرار التي لحقت بممتلكات البلدية بنحو 200 مليار ريال، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بإطفائية طهران، والتي تمثلت في إحراق وتدمير 25 مركبة خفيفة وثقيلة وسيارة تويوتا واحدة

مع كامل المعدات التابعة لخدمات مكافحة الحرائق، خلال الأيام الأخيرة.

فيما أعلن جعفر ميعادفر، رئيس منظمة الطوارئ الإيرانية، عن تدمير 85 سيارة إسعاف وإصابة 10 من الكوادر الطبية، موضحا أن المنظمة بحاجة إلى تريليون ريال لتعويض واستبدال المركبات المدمرة، لكي تتمكن من مواصلة عملها بشكل طبيعي مجددًا.

خسائر قطع الإنترنت

على خلفية قرار السلطات الإيرانية بقطع شبكة الإنترنت لإخماد فتيل الأزمة، قدّرت إحصائية شركة «نت بلاكس» لخدمات الإنترنت، أن خسائر البلاد جراء سياسة حجب الشبكة العنكبوتية تبلغ 450 مليار ريال في الساعة (أي ما يعادل 1.5 مليون دولار).

في غضون ذلك، كشف سكرتير نقابة المهن الناشطة في الفضاء الافتراضي، رضا ألفت نسب، عن أن معيشة 10 ملايين إيراني مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالشبكة العنكبوتية، وأن حجب الإنترنت يستهدف مباشرة معيشة هؤلاء ومصدر أرزاقهم.

وبحسب المصدر نفسه، فإن نحو مليون ناشط اقتصادي في إيران يتخذون من منصات التواصل الاجتماعي لا سيما «إنستجرام»، فضاء لبيع البضائع والإعلانات وغيرها من النشاطات التجارية، وأن قطع الإنترنت يكبد الاقتصاد الوطني نحو 30 ألف مليار ريال يوميًا.

وإلى ذلك، ذكر تقرير أصدرته الغرفة التجارية الإيرانية، مؤخرًا، نقلًا عن رجال الأعمال والمستثمرين، أن الأنشطة الاقتصادية انخفضت بشدة، خاصة في قطاع الخدمات، وذلك بسبب تعطل الإنترنت، مؤكدًا أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة تعاني بسبب انخفاض مستوى الطلب على منتجاتها وخدماتها، حيث انخفض طلب العملاء والمبيعات المحلية في جميع الصناعات، فيما تواجه العديد من الشركات نقصًا في العمالة.

ووفق التقرير، فقد أصبحت أنشطة البنوك «بطيئة للغاية» في مجال تقديم التسهيلات للشركات، وفي كثير من الحالات تفشل في الوفاء بوعودها للشركات التي تقدمت بطلبات للحصول على تسهيلات بنكية.

كما يعترف الإعلام الرسمي الإيراني، بأن الاحتجاجات الأخيرة كبّدت شتى القطاعات الاقتصادية، منها مكاتب الطيران والصرافة والتحويلات المالية والتجارة الرقمية والقطاع الصحي، خسائر كبيرة، فضلًا عن أن سياسة قطع الإنترنت بين الفينة والأخرى ستفقد ثقة الزبائن بالمتاجر الناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي.

أسواق بلا زبائن

أثّرت الاحتجاجات العنيفة التي تشهدها إيران حاليًا، على أقدم أسواقها التجارية، وهو سوق «تجريش» في العاصمة طهران، ما أصاب التجار بخسائر كبيرة.

ويقول أحد أصحاب المتاجر في السوق، إنه «حين تبدأ التحركات في فترة المساء عادة، يتوجب عليّ إقفال متجري قبل أربع أو خمس ساعات من الموعد المعتاد، لأسباب تتعلق بالسلامة. عند ذلك، يغلق جميع التجار أبواب محالهم، ويخلو السوق تماما من رواده».

من جهة أخرى، نشر «صندوق النقد الدولي»، مؤخرًا، تقريرًا توقّع فيه أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي الإيراني البالغ 3%

العملة الإيرانية تنهار بشكل غير مسبوق وسط توقعات بمواصلة السقوط

قطع الإنترنت كبد البلاد خسائر بقيمة 110 آلاف مليار ريال إيراني

خلال العام 2022، إلى 2% في عام 2023. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة ميزان الحساب الجاري الإيراني إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.6٪ في عام 2022 إلى 1.5٪ في عام 2023.

ووفقًا للبنك الدولي، سيصل النمو الاقتصادي الإيراني إلى 2.9٪ في عام 2023، وهذا التقييم أقل بنسبة 0.8٪ من التوقعات السابقة للبنك الدولي، حيث قدرت المنظمة في تقريرها الصادر في يوليو/تموز معدل نمو الاقتصاد الإيراني بنسبة 3.7٪.

ويبدو تدهور الاقتصاد الإيراني سببا ونتيجة، في الوقت نفسه، للاحتجاجات المستمرة. ففي تقرير لها ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن الاقتصاد الإيراني المتأزم بشكل كبير، يُعد السبب الأبرز في تفاقم الاحتجاجات التي تجتاح البلاد، كما أن هذا الاقتصاد يتدهور أيضًا يومًا بعد يوم جراء تصاعد تلك الاحتجاجات.

وقالت الصحيفة، إنه بعد أن أشعلت شرطة الأخلاق الإيرانية شعلة الاحتجاجات، تتحول المظاهرات الآن إلى حركة أوسع نطاقًا يغذيها غضب الطبقة المتوسطة من الاقتصاد المنهار في البلاد، وسط مخاوف ممن ينتمون إلى هذه الطبقة بالقضاء عليهم.

وأضافت الصحيفة، أن الطبقة المتوسطة في البلاد بدا وأنها تتقلص لأول مرة منذ عقود وسط العقوبات الأمريكية والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، وفي ظل قيادة تلك الطبقة للمظاهرات في عشرات المدن منذ وفاة مهسا أميني في 16 سبتمبر/أيلول، والتي توفيت في أحد سجون شرطة الأخلاق، تم رصد شكاوى أفراد الطبقة المتوسطة وتضخيمها على وسائل التواصل الاجتماعي، وسرعان ما تحولت شكاواهم من حقوق المرأة إلى المطالبة بإنهاء نظام الحكم.

وأوضحت: «حافظت الطبقة المتوسطة على استقرار إيران بعد ثورة 1979، وكانت محركها الاقتصادي وسط العقوبات الأمريكية. واستمرت الطبقة الوسطى في إيران في النمو على مدى العقود الأربعة الماضية لتصل إلى 60٪ من السكان، ولكن الآن، تتعرض هذه الطبقة لضغوط تضخم بنسبة 50٪، مع هبوط العملة الإيرانية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق هذا العام».

ومن جانبه، يؤكد بوريا آستركي، الباحث الإيراني في الاقتصاد السياسي، أن الخسائر تفوق الأرقام المعلنة بكثير، لا سيما بعد سقوط ضحايا جراء الاحتجاجات الأخيرة، موضحًا أنه لا توجد تقديرات دقيقة بشأن الخسائر التي شهدتها الاحتجاجات في المناطق النائية، ومنها أحداث سيستان وبلوشستان.

وأوضح آستركي، أن «بعض الجهات الأجنبية استغلت ما يحدث في إيران لتشديد الضغوط وفرض عقوبات أشد قساوة على الإيرانيين، مؤكدًا أن الخسائر الاجتماعية قد لا تقل عن الخسائر الدولية التي لحقت بالبلاد».■

■ المصادر:

1- مع استمرار الاحتجاجات.. عام مظلم ينتظر الاقتصاد الإيراني، موقع العربية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- خسائر بالمليارات للاقتصاد الإيراني بسبب استمرار الاحتجاجات، موقع الجزيرة نت، 3 ديسمبر/كانون الأول 2022.

3- فناء الطبقة المتوسطة أبرزها.. تداعيات الاقتصاد الإيراني المتأزم واستمرار الاحتجاجات، موقع فيتو، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

دعا إلى «استفتاء عام» على نظام الملالي

مولوي عبد الحميد.. مُلهِم الثوار السُنة

الشيخ مولوي عبد الحميد، إمام أهل السنة والجماعة في إيران

■ على الرغم من أن الحركة الاحتجاجية المندلعة في إيران منذ منتصف سبتمبر/ أيلول 2022، وُصفت بأنها «حركة شعبية بلا قائد ميداني»، فإن قطاعًا كبيرًا من المحتجين الإيرانيين السُنة، وجدوا «المُلهم» في شخص الشيخ مولوي عبد الحميد، إمام أهل السنة والجماعة في إيران، رئيس جامعة دار العلوم بمدينة زاهدان، والرجل الذي تجرأ على الوقوف في وجه نظام الملالي، ودعا علنًا إلى إجراء استفتاء شعبي عام في البلاد بإشراف دولي.

كان مولوي عبد الحميد شخصية معروفة في إيران لسنوات عديدة، ويُنظر إليه على أنه زعيم الأقلية البلوشية، وكذلك المجتمع السني الأكبر، لكن تصريحاته منذ بدء الاحتجاجات تمثل تحديًا غير مسبوق لنظام الملالي، فهو الوحيد الذي يرفع صوته عاليًا ضد الممارسات القمعية للنظام تجاه المحتجين الغاضبين.

يوسف شرف الدين

رمز الغضب والمقاومة

أكد عبد الحميد، في إحدى خُطب الجمعة مؤخرًا، أنه «لا يمكن إسكات المتظاهرين بالقتل والسجن والضرب، فالشعب الذي يتظاهر في الشوارع لن يستطيع النظام إرغامه على التراجع».

وأضاف، أنه يجب على المسؤولين أن يسمعوا صوت الشعب الإيراني. وقال: «معظم الناس مستاؤون من الأوضاع، وإذا لم تقبلوا هذه الحقيقة قوموا بإجراء استفتاء بحضور مراقبين دوليين، واقبلوا النتيجة».

ولفت عبد الحميد، إلى أن «أداء النظام الضعيف هو سبب كل هذه الكراهية والاستياء العام إزاء الدين»، مشيرًا إلى انتزاع الاعترافات القسرية وفرض عقوبة الإعدام على المعتقلين، وقال: «تم توجيه عديد من التحذيرات للسلطة القضائية الإيرانية حول هذه الإعدامات التي تتعارض مع الإسلام، من أين أتيتم بهذه الأحكام، تعتبرون كل شيء حرابة وتسنون له عقوبة الإعدام؟!».

وأكد، أن بث الاعترافات القسرية تؤجج غضب الناس واحتجاجاتهم، وانتقد النظام الإيراني بسبب تحويل أجواء البلاد إلى «أجواء أمنية وتسليم الأمر للعسكريين» خلال السنوات الأخيرة، وقال للنظام، «استسلموا لمطالب الجمهور التي هي الأساس والركن».

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية في تقرير لها نشرته مؤخرًا، أن مولوي عبد الحميد، أصبح يومًا بعد يوم مُلهما للمتظاهرين في جنوب شرق إيران، التي تحولت فيها أيام الجمعة إلى رمز للغضب والمقاومة.

ومنذ أسابيع، يخرج المتظاهرون في

الشوارع بعد صلاة الجمعة في زاهدان، عاصمة إقليم سيستان وبلوشستان، التي أصبحت جبهة محورية في الانتفاضة المناهضة للحكومة الإيرانية. وفي مقطع فيديو نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي، يسير مئات الرجال معًا في الشوارع وهم يهتفون «الموت لخامنئي» في إشارة إلى المرشد الأعلى علي خامنئي.

ووفق الصحيفة، فإن «هؤلاء المتظاهرين هم من أتباع مولوي عبد الحميد إسماعيل زاهي، المعروف على نطاق واسع في إيران باسم مولوي عبد الحميد، وهو أبرز رجل دين سني في بلد تحكمه حكومة دينية شيعية».

وتصاعدت دعوات عبد الحميد «الجريئة بشكل متزايد» للمساءلة والحوار السياسي المتظاهرين في زاهدان، وعبر منطقة البلوش العرقية، التي تعد منذ فترة طويلة واحدة من أفقر مناطق البلاد.

وفي خطبته يوم الجمعة، ناشد عبد الحميد، الحكومة للسماح بمساحة للاحتجاجات السلمية قائلًا: «اجلسوا مع خصومكم ومع المنتقدين. لا ينبغي أبدًا أن يُسد طريق النقد؛ لأن سد طريق النقد سيجلب الطغيان».

■ «عبد الحميد» هو الوحيد الذي يرفع صوته عاليًا ضد الممارسات القمعية للنظام تجاه المحتجين

يوم «الجمعة الدامي»

في 30 سبتمبر/أيلول، بعد أن ألقى مولوي عبد الحميد خطبته، تدفق المتظاهرون إلى الشوارع وهم يهتفون «الموت للديكتاتور»، وهي صرخة حاشدة بدأ يتردد صداها في جميع أنحاء البلاد منذ وفاة أميني.

لكن في ذلك اليوم المعروف باسم «الجمعة الدامي»، فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل 66 شخصًا على الأقل، وفقًا لمنظمة العفو الدولية، فيما قالت جماعات حقوقية أخرى إن عدد القتلى أعلى بكثير.

ومرةً أخرى، رد النظام على هذه المظالم بالعنف. ووفقًا للبيانات التي جمعتها «منظمة حقوق الإنسان الإيرانية» عن الضحايا، استهدفت حملة القمع الوحشية التي يشنّها النظام مرةً أخرى السنة والأقليات الأخرى بشكل غير متناسب. وبالفعل، وفي التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني 2022، سقط 163 قتيلًا من أهل السنة على أيدي قوات الأمن في مدينة زهدان بمحافظتَي بلوشستان وكردستان.

على إثر ذلك، اتهم نائب وزير الداخلية الإيراني، مجيد مير أحمدي، مولوي عبد الحميد، بتحريك الاضطرابات وإثارة الاحتجاجات في مدينة زاهدان.

وقال مير أحمدي في حديثه لوكالة أنباء «تسنيم» التابعة للحرس الثوري، «إن الخطبة التي ألقاها مولوي عبد الحميد كانت استفزازية، وللأسف بعد خطبته، أساء نحو 150 بلطجيًا إلى ممتلكات الناس وسياراتهم الشخصية ومحلاتهم واعتدوا على ممتلكات أهل السنة، لكن تم السيطرة على الوضع بسرعة».

من مظاهرات زاهدان

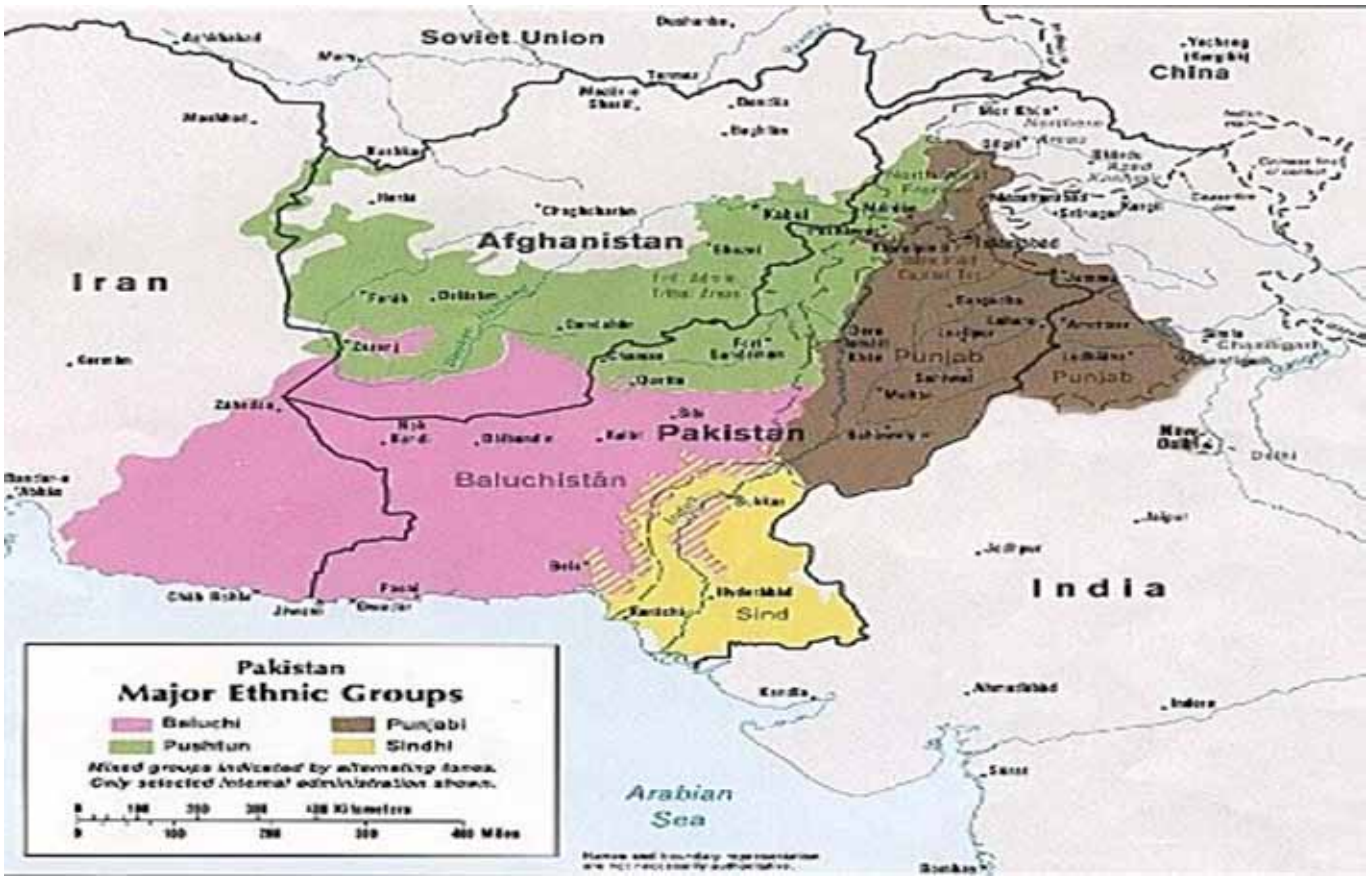

خريطة توضح توزيع البلوش (باللون الوردي) بين إيران وباكستان وأفغانستان

وأضاف: «لولا وجود محتوى استفزازي في الخطب، لكنا قد رأينا السلام في زاهدان، ونأسف لقول هذه الكلمات في صلاة الجمعة التي ينبغي أن تكون مكانًا للوحدة والسلام بين الناس».

عقب هذه الأحداث الدامية، احتج عبد الحميد على أسلوب الوفد الذي أرسله المرشد الإيراني علي خامنئي إلى المحافظة للاطلاع على تفاصيل ما حدث.

وأوضح في تغريدة له على موقع «تويتر» أن الوفد مارس المزيد من التهديد والترهيب، بدلًا من الاطلاع على الحقائق. وكتب يقول: «كنا نتوقع من وفد المرشد أن يطلع على الحقائق، وأن يدين جريمة جمعة زاهدان الدامية، وأن يواسي أهالي شهداء وضحايا هذه الحادثة، وأن ينصفهم، لا أن يهدد ويرهب المظلومين».

ويقول محللون ونشطاء إن حملة القمع الدامية كانت تهدف إلى إرسال رسالة إلى المحتجين، ومعظمهم من عرقية البلوش، وإلى مولوي عبد الحميد نفسه.

ولكن بدلًا من التراجع، طالب رجل الدين السني على الفور بتقديم قوات الأمن المسؤولة عن عمليات القتل إلى العدالة وأن تستجيب السلطات لدعوات المتظاهرين للتغيير.

وأسبوعًا بعد آخر، يستخدم عبد الحميد خطبة الجمعة بمسجد مكي في زهدان للضغط على الحكومة، على الرغم من أنه لم يذكر خامنئي بالاسم. وقال: «لم أكن أريد شيئا من الحكومة، ما أردته هو معاقبة من أطلقوا النار على الناس».

وأصدرت مجموعة قراصنة تدعى «بلاك ريوارد»، قبل فترة قصيرة، بيانًا على قناتها عبر تطبيق «تليجرام»، قالت فيه إنها اخترقت وكالة أنباء فارس المرتبطة بـ «الحرس الثوري». ومن بين المواد التي تم تسريبها رسالة سرية من خامنئي إلى قوات الأمن في البلاد ينصحهم بعدم اعتقال مولوي عبد الحميد. لكن يجب أن يُهان».

ويقول مهرزاد بروجردي، الباحث الأمريكي من أصل إيراني، إنه بعد سنوات من التمثيل المنقوص والقمع على يد النظام، أصبح السكان السُنة في إيران يلعبون دورًا مهمًا في الاحتجاجات الحالية.

يضيف بروجردي، أن برامج التواصل وتعيين المسؤولين السُنة، لم تنجح في التصدي لتراكمات عقود من التهميش السياسي والحرمان الاجتماعي والاقتصادي وقلة الاحترام التاريخية تجاه المناطق السنية في إيران. ولذلك، أطلقت وفاة الفتاة الكردية، مهسا أميني في 16 سبتمبر/أيلول 2022 موجةً شرسة من الاحتجاجات التي عمّت البلاد، وتوسعت لتشمل مظالم قديمة تتجاوز قوانين الحجاب.

وبالنسبة للأقليات السنية في إيران، تشمل هذه المظالم التمييز المنهجي الذي تعرضت له على مدى السنوات الأربعين الماضية، والافتقار إلى الخيارات السياسية للتصدي له. ■

■ المصادر:

1- مولوي عبد الحميد.. كيف أصبح ملهما للمتظاهرين الإيرانيين؟، موقع الحرة، 3 ديسمبر/كانون الأول 2022.

2- دعوة لإجراء استفتاء شعبي في إيران بحضور مراقبين دوليين، موقع إندنبدنت عربية، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

3- الزعيم الروحي للبلوش في إيران: وفد خامنئي جاء لتهديدنا، موقع العربية، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

4- سُنة إيران يتظاهرون ضد عقود من القمع والتمييز، موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

في ثاني عملية للبحرية الأمريكية خلال شهر

ضبط 220 طنًا من الأسلحة الإيرانية لـ «الحوثيين»

من الأسلحة المصادرة على متن السفينة الإيرانية (وزارة الدفاع الأمريكية)

■ اعترض الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية، مؤخرًا، سفينة صيد تحمل أكثر من 50 طنًا من الأسلحة إيرانية في خليج عمان، كانت متجهة إلى جماعة «الحوثي» الانقلابية في اليمن. وهي الشحنة الثانية من نوعها التي يتم ضبطها خلال شهر، لتُضاف بذلك إلى العديد من شحنات الأسلحة الإيرانية الموجهة إلى انقلابيي اليمن، والتي جرى ضبطها خلال السنوات الماضية.

وذكر بيان للبحرية الأمريكية، أنه تم اعتراض سفينة صيد تهرّب أكثر من 50 طنًا من الأسلحة القادمة من إيران، مخبأة داخل أكياس تحمل صورًا لدجاج مُجمّد، وهي عبارة عن طلقات وذخيرة وصمامات ووقود للصواريخ، وكانت السفينة تبحر في خليج عُمان، حيث تقع طرق التهريب المؤدية إلى اليمن.

سحر عزوز

■ الجيش اليمني: لدينا أدلة دامغة على تورط «الحرس الثوري» الإيراني في تجارب الحوثيين الصاروخية

وأوضح البيان، أن أفراد القوات البحرية الذين يعملون في قاعدة لويس بي بولر البحرية الاستكشافية، اكتشفوا الشحنة غير المشروعة خلال عملية التحقق من العلم، ما يمثل ثاني أكبر مصادرة ينفذها الأسطول الخامس الأمريكي لأسلحة غير قانونية في غضون شهر.

المساعدات الإيرانية القاتلة

كانت البحرية الأمريكية اعترضت قبل نحو شهر، سفينة صيد أخرى متوجهة إلى اليمن، وعلى متنها أكثر من 70 طنًا من فوق كلورات الأمونيوم، التي تستخدم في صناعة وقود الصواريخ والألغام والمتفجرات، إلى جانب 100 طن أخرى من مادة اليوريا المستخدمة في صناعة المتفجرات. وبذلك تبلغ شحنات

خلال شهر تقوم البحرية الأمريكية باعتراض سفينة تهرب أسلحة إلى اليمن

الأسلحة الإيرانية التي تم اعتراضها خلال شهر واحد أكثر من 220 طنًا.

وقال نائب الأميرال براد كوبر، قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية والأسطول الخامس والقوات البحرية المشتركة، «إن هذه الكمية الضخمة من المواد المتفجرة، تكفي لتزويد أكثر من عشرة صواريخ باليستية متوسطة المدى بالوقود حسب الحجم».

وأضاف أن «هذا النقل غير القانوني للمساعدات القاتلة من إيران لا يمر مرور الكرام. إنه أمر غير مسؤول وخطير، ويؤدي إلى مزيد من العنف وزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط».

وفي تقرير لها، قالت مجلة «واشنطن إكزامنر» إن هذه الضبطيات التي ينفذها الجيش الأمريكي بالتعاون مع نظيره اليمني، تعد انتصارًا على تهريب الأسلحة الإيرانية إلى اليمن، يوضح أن إيران تواصل بكل معنى الكلمة تأجيج الصراع في اليمن والأزمة الإنسانية المرتبطة به هناك.

وأشارت المجلة، إلى أن هذا الأمر يؤكد على الحاجة إلى ضمان امتلاك الولايات المتحدة والقوات الشريكة في المنطقة، القدرة اللازمة لمنع تهريب الأسلحة الإيرانية.

وأضافت، أن الدعم الإيراني للحوثيين ليس بجديد، حيث تسلّح طهران الجماعة منذ 2009 على الأقل، وزادت مساعداتها في 2015 بعد أن أطاح الحوثيون بالحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، مشيرة إلى أن الحوثيين لا يملكون حافزًا يُذكر للتوصل إلى اتفاق سلام دائم، إذا كان بإمكانهم الاعتماد على استمرار الإمداد بالأسلحة والدعم من إيران.

وانتقدت المجلة الأمريكية، المجتمع الدولي، قائلة: «إنه على الرغم من هذه الحقيقة، يركز الاستياء إلى حد كبير على المملكة العربية السعودية، وغالبًا ما يتجاهل الأسلحة الإيرانية التي تساعد في تأجيج الصراع والأزمة الإنسانية».

جاء ذلك، في الوقت الذي تدعو فيه الحكومة الشرعية اليمنية المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير أكثر حزمًا مع النظام الإيراني، لوقف تهريب الأسلحة ونقل التقنية العسكرية إلى الميليشيات الحوثية، التي لا تزال ترفض المقترحات الأممية لتمديد الهدنة، وتواصل شن الهجمات على موانئ تصدير النفط.

ومن جانبه، أشاد رشاد العليمي رئيس مجلس الحكم اليمني، بجهود الولايات المتحدة في تنفيذ قرار حظر الأسلحة المرسلة إلى الميليشيات الإرهابية الحوثية، التي قادت إلى اعتراض العديد من سفن التهريب الإيرانية، وصولًا إلى الشحنة الضخمة التي اعترضها الأسطول الأمريكي الخامس في خليج عمان لمواد متفجرة تستخدم في وقود الصواريخ.

واتهم الجيش اليمني في الأيام الماضية الميليشيات الحوثية بأنها أجرت تجربة لإطلاق صاروخ مضاد للسفن، من مديرية نهم في صنعاء وسقط غرب الحديدة بالمياه الدولية. وحمّل العميد عبده مجلي، المتحدث باسم الجيش اليمني، الميليشيات الحوثية تبعات هذا الإطلاق، معتبرًا إياه «عملية عدائية أخرى»، ومؤكدًا أن جميع الأدلة الدامغة أثبتت تورط «الحرس الثوري» الإيراني في عملية الإطلاق، ودعمه المستمر للميليشيات الانقلابية.

وتأتي شحنات الأسلحة الإيرانية، في وقت يصعّد الحوثيون من تهديداتهم باستهداف الملاحة البحرية في البحر الأحمر، حيث توعدوا بالانتقال من «الضربات التحذيرية» لسفن النفط في الموانئ الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، إلى استهدافها بشكل مباشر،

هو ما يكشف نوايا إيران للتصعيد العسكري في اليمن بعد رفض الميليشيات الحوثية تمديد الهدنة الأممية.

وأشارت سلسلة هجمات شنها المتمردون في اليمن على موانئ نفطية، بعد شهرين من انتهاء الهدنة التي رفضوا تمديدها، إلى مرحلة جديدة من التصعيد، قد تكون له عواقب اقتصادية مدمرة وتبعات إنسانية خطيرة.

فيما هدد قادة الميليشيا المدعومة من إيران في الفترة الأخيرة بنقل المعركة وتوسيعها بحرًا، ما لم يتم التفاهم على تحويل عائدات النفط للبنك المركزي في صنعاء، وعمدوا إلى شن هجمات بطائرات مسيّرة تسبّبت في منع ناقلات نفط من الرسو في موانئ تسيطر عليها الحكومة الشرعية، في مسعى للضغط من أجل انتزاع مكاسب من السلطة، وذلك في خضم سعي الأمم المتحدة إلى تمديد الهدنة في البلاد.

شبكات التهريب الحوثية

كشفت معلومات مستقاة من تقارير دولية، ومن التحقيقات التي أجرتها السلطات اليمنية مع خلايا التهريب التابعة للميليشيات، عن أن القيادي الحوثي البارز أكرم الجيلاني هو من يدير شبكات تهريب الأسلحة إلى الميليشيات، فيما يتولى 3 قادة آخرون إدارة شبكات التهريب وفق مناطق عمليات محددة.

ووفق هذه المعلومات، فإن القرصان والمهرب الأخطر أحمد حلص يتكرس دوره في البحر الأحمر، ويمتد دوره إلى البحر العربي، فيما يدير شبكات التهريب في خليج عدن قيادي حوثي يدعى عبد الله محروس.

أما في خليج عمان فينسق شبكات التهريب كل من القياديّين إبراهيم حلوان وعلي حلحلي، فيما ينسق القياديان منصور السعادي وأكرم الجيلاني بين رؤوس التهريب، حلص، ومحروس، وحلوان، وحلحلي.

وينخرط في تمويل وتنسيق التهريب عدد من كبار القيادات الحوثية، أبرزهم القيادي محمد أحمد الطالبي، والذي يدير شبكة إعادة شحن نقل البضائع المهربة، بينما يتولى مسفر الشاعر المكنى «أبو ياسر» تقديم الدور اللوجستي بالتنسيق مع «الحرس الثوري» الإيراني.

وذكرت مصادر يمنية أنه خلال عمليات الضبط، تبين للسلطات أن إيران تستخدم سفنًا لا ترفع علم أي دولة، وتستخدم خطوط تهريب من إيران إلى المهرة، أو إلى الصومال ثم لليمن، فيما تزج باليمنيين للتهريب، ونادرًا ما يشترك إيرانيون في هذه العمليات.

وفضلًا عن عمليات الضبط المستمرة، يشكل تسلّم قوات خفر السواحل اليمنية بشكل متكرر للمهربين الحوثيين من البحرية الأمريكية، صفعة مدوية للانقلابيين، من شأنها تفكيك شبكات تهريب السلاح والمخدرات القادمة من إيران والعابرة للحدود، والتي يديرها أخطر قادة الميليشيات من صنعاء وطهران.■

■ المصادر:

1- البحرية الأميركية تعترض ثاني شحنة أسلحة إيرانية متجهة لليمن خلال شهر، موقع الشرق الأوسط، 4 ديسمبر/كانون الأول 2022.

2- من إيران للحوثي.. ضربات «مشتركة» تشل خطوط تهريب المليشيات، موقع بوابة العين الإخبارية، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

3- ضبط شحنة أسلحة للحوثيين يكشف نوايا إيران للتصعيد، موقع ميدل إيست أونلاين، 3 ديسمبر/كانون الأول 2022.

حقائب مليئة بالذخائر ووقود الصواريخ والأسلحة تم ضبطها بواسطة البحرية الأمريكية

فيما تدخل الاحتجاجات الشعبية شهرها الرابع

مخاوف من «حرب أهلية» في إيران

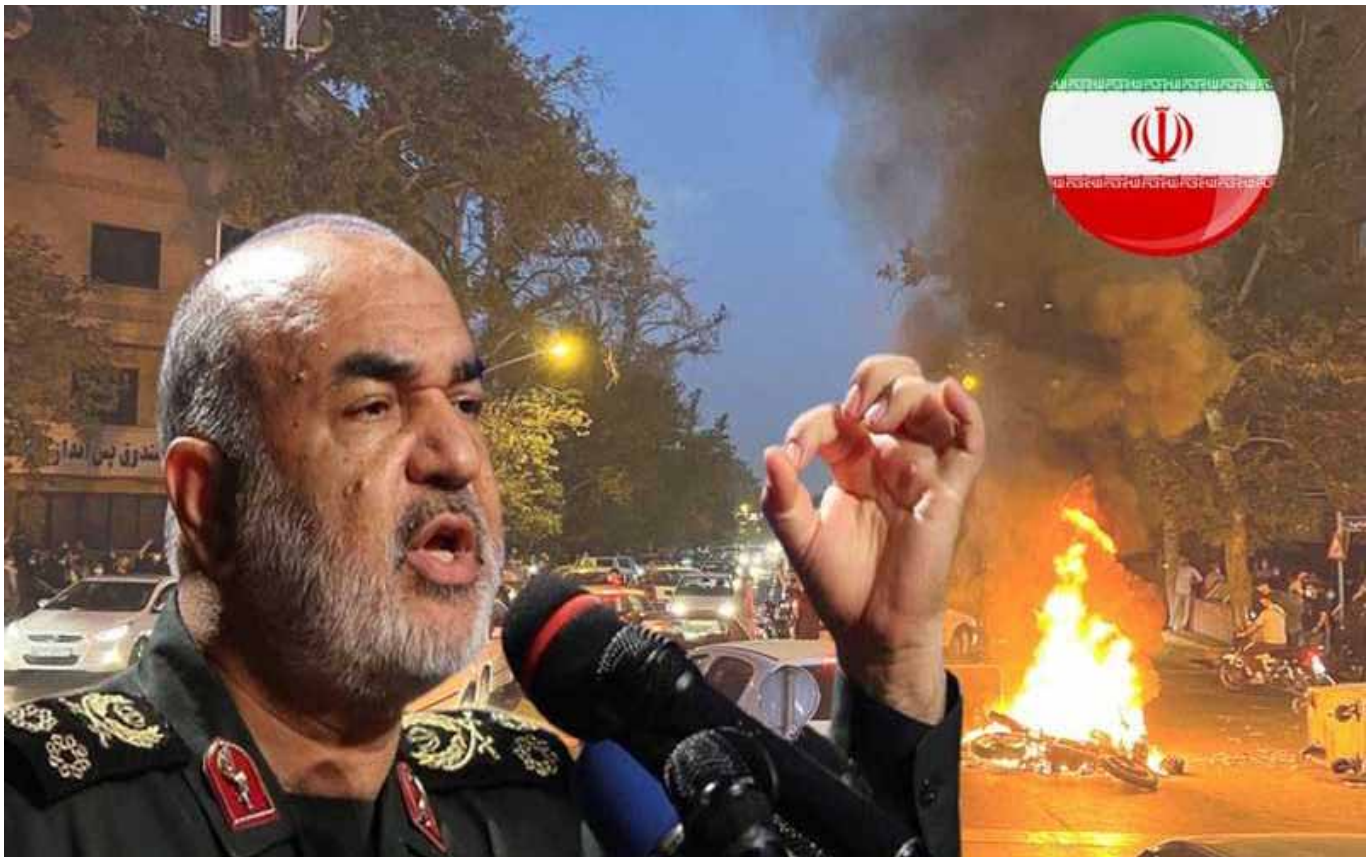

اللواء حسين سلامي، قائد الحرس الثوري الإيراني

إسراء حبيب

■ فيما تدخل الاحتجاجات الشعبية في إيران شهرها الرابع، اتجهت ردود فعل مسؤولي النظام الإيراني إلى التصرف بطريقة هيستيرية، تعكس تنامي القلق على مستقبل النظام، حيث اتهم حسين أمير عبد اللهيان، وزير الخارجية الإيراني، مؤخرًا، (إسرائيل) وأجهزة الاستخبارات الغربية بالتخطيط لتقسيم البلاد والتحريض على اندلاع «حرب أهلية».

«عبد اللهيان»، كتب على صفحته الشخصية في موقع تويتر أن «أجهزة أمنية متعددة و(إسرائيل) وبعض السياسيين الغربيين الذين وضعوا خططًا لنشوب حرب أهلية وتدمير وتفكيك إيران، يجب أن يعلموا أن إيران ليست ليبيا أو السودان. اليوم، الأعداء يستهدفون سلامة إيران وهويتها الإيرانية، لكن حكمة شعبنا أحبطت خطتهم».

من جانبه، قال اللواء حسين سلامي، قائد

■ وزير الخارجية الإيراني يتهم إسرائيل وأجهزة الاستخبارات الغربية بالتخطيط لتقسيم البلاد

«الحرس الثوري» إنّ «إيران تشهد اليوم مؤامرة كبيرة ضد شعبها يتصدرها مخدوعون أصبحوا صدىً للأعداء في الداخل لإثارة الفتن».

وأضاف سلامي، أنّ «أعداء إيران توجهوا اليوم نحو حرب الشهداء»، مشيرًا إلى أنّ «كل شياطين العالم اجتمعت ضد إيران وهي أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والكيان الصهيوني وغيرهم».

مؤشرات خطيرة

وفق المراقبين، فإن انتقال بعض كبار مسؤولي النظام إلى الحديث عن فكرة «الحرب الأهلية» وتقسيم البلاد، يشير إلى وجود مؤشرات خطيرة في هذا الصدد، ويؤكد أن هناك مخاوف حقيقية لدى الملالي من هذا السيناريو وارد الحدوث، ليس بسبب توافر دعم خارجي له، ولكن جراء السياسات الداخلية التي ينتهجها

التظاهرات الحالية تتوسع يومًا بعد يوم رغم القمع والعنف الموجه ضدها

النظام ضد الأقليات من أبناء الشعوب الإيرانية.

ومن المعلوم أن النظام يتجاهل تمامًا اعتبارات التعددية العرقية التي تتسم بها التركيبة الديموغرافية للشعوب الإيرانية، لاسيما أن الاثنيات غير الفارسية تمثل نحو نصف تعداد سكان البلاد تقريبًا، وأن التموضع الجغرافي لهذه الاثنيات يجعل من الصعب حدوث التجانس العرقي بينها.

وما يضاعف من خطر نشوب الحرب الأهلية، أن النظام لا يسعى لتعزيز سياسات التعايش، بل يعمق فكرة الانقسام الداخلي باستهداف أقليات معينة، وتأليب القوميات ضد بعضها البعض، مع طغيان الطائفية السياسية على البلاد بشكل يضع جميع السكان في مواجهة ضغوط شديدة وقابلة للانفجار، بسبب غياب حقوق الأقليات وسياسات التهميش والقمع.

تصدير الأزمة للخارج

جاء ذلك، فيما تحدثت تقارير موثوقة عن انقسامات داخل النظام الإيراني، حول سبل التعامل مع الاحتجاجات، لاسيما أن العنف والقمع يولد المزيد من الغضب، ولا يسهم في احتواء الشباب، الذين يمثلون عصب هذه

> نسبة كبيرة من المعتقلين بسبب الاحتجاجات هم من أبناء وأقارب وأهالي النخبة الحاكمة

الاحتجاجات، بل إن بعض التقارير تؤكد أن نسبة كبيرة من المعتقلين على خلفية الاحتجاجات، هم من أبناء وأقارب وأهالي النخبة الحاكمة في إيران.

ويرى المحلل السياسي سالم الكتبي، أن هذه الشواهد تعكس قلقًا متزايدًا لدى النظام الإيراني، وأن الأحداث لم تلامس بعد حدود الاستقرار واستعادة زمام الأمور خلال أمد منظور، والمهم في ذلك هو أن النظام الإيراني يمكن أن يتجه إلى محاولة صرف الأنظار وتصدير الأزمة للخارج، عقب افتعال أزمة أو أزمات خارجية لمحاولة شق صف المعارضين، والسعي لإثبات سيناريو «المؤامرة الخارجية»، واستغلال الفرصة لوأد الغضب الشعبي المتصاعد.

وفي ظل الجوع والفقر والفساد، وعدم القدرة على توفير ما من شأنه أن يحسن الأوضاع الاقتصادية، بل على العكس من ذلك تمامًا، يحذر المحللون من أن إيران قد تشهد حربًا أهلية طاحنة، جراء تفاقم الأوضاع الداخلية، وبالتالي إشعال نيران الغضب الشعبي، التي سيظل يشتعل مرة بعد أخرى، حتى يُنهك «الحرس الثوري».

وفي المقابل، لن يقبل «الحرس الثوري» أن تنهار الثورة التي تشرب عقديًا الذود عنها وحراستها، وسيحاول قطعًا إخمادها مهما كان الثمن؛ لذلك فإن كل المؤشرات الموضوعية تشير إلى أنه حال استمرار الاحتجاجات، فليس أمام «الحرس» إلا مواجهتها بقوة السلاح.

وبينما تتصاعد أعمال العنف المسلح من كلا الجانبين، المحتجين ورجال الشرطة المدعومين بقوات «الباسيج»، يؤكد أوميد ميماريان، المحلل البارز في شؤون إيران لدى منظمة «الديمقراطية الآن للعالم العربي» (دون)، أن «قوات الأمن الحكومية هي من يبادر

احتجاجات الحجاب تمثل تحديات أيديولوجية لشرعية النظام الإيراني

إلى العنف، لكن عددًا متزايدًا من الأشخاص يقومون بالرد، ويحاولون الدفاع عن أنفسهم».

ويضيف ميماريان، أن «استراتيجية الحكومة تمثلت في خلق بيئة من الخوف والرعب كي يعود الناس إلى بيوتهم. فهم يستخدمون العنف في الشارع وعقوبات قاسية من خلال القضاء لوقف الاحتجاجات، لكن ذلك النهج كثف غضب وسخط الشعب».

فيما قال الباحث المستقل مارك بيروز، إن «الهجمات على قوات الأمن على دراجات نارية، وضرب مشاغبين لقوات الباسيج ورشق عناصر شرطة بالحجارة، يذكرني بالمرحلة الأولى للحرب الأهلية في سوريا».

وأضاف: «ليس لدينا معلومات كافية بعد حول ما يجري في إيران فيما يتعلق بإطلاق النار في إيذة وأصفهان، معتبرًا أن ذلك «أمر ينبغي متابعته عن كثب، في الأيام المقبلة».

إلى ذلك، يتوقّع المحلل الأمريكي الدكتور مايكل روبين، الباحث في «معهد أمريكان إنتربرايز»، أن تواجه إيران 3 سيناريوهات في حال أدت الاحتجاجات الراهنة إلى سقوط نظام ولاية الفقيه الذي يقوده المرشد علي خامنئي، وهي الحرب الأهلية والديكتاتورية العسكرية والتحول المدني.

وذكر روبين، في تقرير نشرته مجلة «ناشيونال إنتريست» الأمريكية أن «الحرس الثوري» يسيطر على نحو 40% من اقتصاد البلاد، كما يحتكر الأسلحة، وهو مؤهل لملء أي فراغ. وليس من المحتمل أن تجعل أي ديكتاتورية عسكرية إيران حليفًا للولايات المتحدة.

وافتراض تخلي «الحرس الثوري» عن أيديولوجيته، أمر لا يمكن توقعه، إذ إنه يتم إعداد بعض كبار قادته منذ عمر التاسعة أو العاشرة، عند التحاقهم ببرامج بعد المدرسة ترعاها قوات الباسيج شبه العسكرية.

كما تبدو الحرب الأهلية واردة أيضًا، ففي كل لحظة تقريبًا من لحظات ضعف الحكومة المركزية الإيرانية، كان هناك تمرد من جانب الأقليات العرقية والطائفية على طول حدود إيران، وهو ما يعني احتمالية نشوب اقتتال داخلي في البلاد.

من جهة ثانية، يرى بعض المراقبين أن هناك سيناريوهيّن محتمليّن لتطور الاحتجاجات الشعبية في إيران: الأول، أن يفلح النظام في قمع التظاهرات، وهو الاحتمال الراجح. غير أن الشروخ على بنية النظام ستكون واضحة، وسيخسر الرئيس إبراهيم رئيسي معنويًا وشعبيًا في كل الحالات.

أما السيناريو الثاني، المحتمل، فهو أن تستمر الاحتجاجات لفترة طويلة مقبلة. وفي هذه الحالة، ستتجاوز معاني التظاهر لتصبح اعتراضًا على وجود النظام ذاته، وستكون تداعياتها خطيرة على مشروعية نظام الملالي بكل أجنحته.

في المقابل، فإن النظام الإيراني مركّب، ولا تتحكم فيه دائرتان في الحكم أو دائرة واحدة على طريقة الدول العربية، بل هو نظام له دوائر وتحالفات متعدّدة، كما أنّ لدى نخبته القدرة على إعادة الاصطفاف، لاحتواء أي غضب قد يهدد بنية النظام القائم.■

■ المصادر:

1- هل يشعر ملالي إيران بالقلق على مستقبل النظام؟، موقع إيلاف، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

2- مستقبل الاحتجاجات في إيران، موقع العربي الجديد، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

3- طهران: «إسرائيل» ومخابرات غربية تخطط لتقسيم إيران وإشعال حرب أهلية، موقع الميادين، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

الضحية شاب عمره 23 عامًا

تنفيذ حكم الإعدام لأول متظاهر بتهمة «الحرابة»

محسن شكاري

مروان محمود

■ في تحد جديد للمجتمع الدولي، وللاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ 16 سبتمبر/أيلول الماضي، نفذت سلطات نظام الملالي مؤخرًا حكم الإعدام بحق أحد المحتجين، بتهمة «الحرابة»، لإدانته أمام القضاء بإصابة أحد أفراد قوات التعبئة «الباسيج» والإخلال بالأمن العام. وذلك بعد أن رفضت المحكمة العليا الاستئناف الذي قدمه المتهم محسن شكاري، البالغ من العمر 23 عامًا.

وقالت السلطة القضائية الإيرانية، إن من وصفته بـ «أحد مثيري الشغب»، أُعدم شنقًا لإدانته بإصابة أحد قوات «الباسيج» بجروح، وإغلاق شارع غربي العاصمة، والإخلال بالأمن العام، خلال تجمع احتجاجي يوم 25 سبتمبر/أيلول في طهران.

محاكمات صورية

كانت محكمة إيرانية قضت بإعدام 5 أشخاص من المتظاهرين شنقًا، بعدما أدينوا بالتورط في مقتل عنصر من «الباسيج» خلال الاحتجاجات، وهو الحكم الذي ندد به ناشطون حقوقيون باعتباره وسيلة «لإشاعة الخوف» بهدف إخماد الاحتجاجات. وترفع الأحكام الأخيرة عدد المحكوم عليهم بالإعدام في إيران على خلفية الاحتجاجات، إلى 11 شخصًا، في إطار ما وصفتها «منظمة العفو الدولية» في بيان لها بـ «المحاكمات الصورية».

وصدر حكم الإعدام ضد «شكاري»، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وتم تنفيذه في 8 ديسمبر/كانون الأول، وقوبل تنفيذ هذا الحكم برد فعل واسع من المواطنين على الشبكات الاجتماعية.

وعُقدت المحاكمة الأولى لـ «شكاري» في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني، وحُكم بإعدامه في 20 نوفمبر/تشرين الثاني بتهمة «إغلاق شارع ستار خان في طهران». وتم تنفيذ الحكم على الرغم من التحذيرات الدولية، في حين كان الفاصل الزمني بين صدور الحكم والموافقة عليه في المحكمة العليا وتنفيذه 18 يومًا فقط.

نشر الجهاز القضائي للنظام الإيراني ميزان، صورة لأربعة أشخاص أعدموا بتهمة.. التعاون الاستخباراتي مع (إسرائيل).

■ الفاصل الزمني بين صدور الحكم وموافقة «المحكمة العليا» عليه وتنفيذه 18 يومًا فقط

■ إبراهيم رئيسي: الإعدام «رد شرعي» على أعمال الشغب الأخيرة في مختلف أنحاء البلاد

وانقسمت الصحف الإيرانية حول الحكم، واللافت أن الصحف الموالية للنظام مثل صحيفة «كيهان» لم تكتف بتأييد قرار الإعدام، وإنما هاجمت كذلك المنتقدين لهذا الحكم، وقالت الصحيفة «إن المنتقدين لحكم الإعدام وعبر تركيزهم على الموضوع ينسجمون مع مواقف الأعداء». وأضافت «كيهان» أنهم يريدون تحريض «مثيري الشغب» من جديد، ووصفت الراحل شكاري بـ «المجرم» و«الجاني» دون تحديد ماهية الجريمة التي ارتكبها ليستحق هذا الإعدام البشع.

في المقابل، انتقدت الصحف الإصلاحية مثل «اعتماد» و«ستاره صبح» الحكم، مؤكدة خطأ هذا القرار، وكونه لا يتفق مع مصلحة البلاد في الوقت الراهن.

وحذرت «اعتماد» من تنفيذ أحكام إعدام جديدة بتهم «الحرابة» التي يطلقها النظام على المتظاهرين، وكان عنوان المانشيت الرئيسي للصحيفة: «أي حرابة؟ أي محارب؟»، مؤكدة أن خبر إعدام شكاري صدم الإيرانيين.

ويواجه 24 متظاهرًا إيرانيًا على الأقل حكم الإعدام، بسبب المشاركة في الاحتجاجات المنددة بممارسات نظام الملالي، حيث اتهمت السلطات القضائية 25 متظاهرًا منهم محسن شكاري الذي تم إعدامه بالفعل، بـ «محاربة الله»، وهو اتهام تصل عقوبته إلى الإعدام.

وبينما أعلنت السلطات القضائية أنه سيتم تنفيذ المزيد من الإعدامات ضد متظاهرين خلال الفترة المقبلة، وصف سياسيون موالون للنظام، على رأسهم الرئيس إبراهيم رئيسي، الإعدام بأنه «رد شرعي على أعمال الشغب في مختلف أنحاء البلاد».

غضب دولي واسع

فجّر إعدام المتظاهر الشاب غضبًا دوليًا واسعًا ضد النظام الإيراني، حيث أعلنت منظمة العفو الدولية، في تغريدة على «تويتر»، أنها شعرت بالرعب من إعدام شكاري بعد أقل من ثلاثة أسابيع من إدانته في محاكمة زائفة، وغير عادلة بشكل صارخ.

وأكدت المنظمة أن إعدام شكاري «يكشف عن وحشية ما يسمى بالنظام القضائي في إيران لأن العشرات من الأشخاص الآخرين يواجهون نفس المصير».

وأعلنت «العفو الدولية»، أن المجتمع الدولي يجب أن يدعو السلطات الإيرانية والمرشد علي خامنئي، على الفور، إلى وقف جميع عمليات الإعدام المخطط لها، والتوقف عن استخدام عقوبة الإعدام كأداة للقمع السياسي ضد المتظاهرين، في محاولتهم اليائسة لإنهاء الانتفاضة الشعبية.

فيما وصف وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا واستراليا ونائب رئيس البرلمان الأوروبي وعدد من السياسيين الغربيين، هذا الإعدام بأنه «مثير للاشمئزاز وجنوني».

وفي هذا الصدد، كتبت بينيا بيسيرنو، نائبة رئيس البرلمان الأوروبي، في تغريدة على «تويتر» أن «هذا هو أول حكم إعدام جنوني لمتظاهر في إيران».

وقال جيمس كليفرلي، وزير الخارجية البريطاني، إنه «غاضب» من أنباء إعدام النظام الإيراني محسن شكاري خلال الاحتجاجات الأخيرة. وكتب على حسابه على «تويتر»: «لا يمكن للعالم أن يغض الطرف عن العنف المثير للاشمئزاز الذي يرتكبه النظام الإيراني ضد شعبه».

وكتبت كاثرين جورينج إيكهارت، مساعدة رئيس البرلمان الاتحادي الألماني، أن محسن شكاري كان يبلغ من العمر 23 عامًا فقط، وأن

■ 24 متظاهرًا إيرانيًا يواجهون أحكام إعدام بسبب المشاركة في الاحتجاجات المنددة بممارسات النظام

■ وزير الخارجية البريطاني: نظام الملالي يرتكب «عنفًا مثيرًا للاشمئزاز» ضد الشعب الإيراني

الشاب محمد مهدي كرمي وآخرون مهددون بالإعدام بتهمة قتل أحد عناصر الباسيج

«النظام الإيراني أعدمه لأنه خرج إلى الشوارع من أجل إيران حرة».

وأكدت «إيكهارت» أن «النظام الإيراني يرد على الاحتجاجات بكل وحشية لا يمكن تصورها. عقوبة الإعدام، أينما كانت، فهي تتعارض مع حقوق الإنسان».

وفي بيان مشترك، حثت مجموعة من خبراء «الأمم المتحدة» السلطات الإيرانية على الكف عن توجيه تهم يُعاقب عليها بالإعدام بسبب المشاركة، أو المشاركة المزعومة، في مظاهرات سلمية.

وقال الخبراء في بيانهم: «مع استمرار قمع الاحتجاجات، قد يتم إصدار العديد من لوائح الاتهام قريبا لتهم تحمل عقوبة الإعدام ولأحكام بالإعدام، ونخشى أن تكون النساء والفتيات، اللواتي كن في طليعة الاحتجاجات، وخاصة المدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي اعتقلن وسجنن لمطالبتهن بإنهاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية المنهجية والممنهجة، قد يكن مستهدفات بشكل خاص».

وحثّ الخبراء الأمميون، السلطات الإيرانية على التوقف عن استخدام عقوبة الإعدام «كأداة لسحق الاحتجاجات» وكرروا دعوتهم للإفراج الفوري عن جميع المتظاهرين الذين «حُرموا تعسفيًا من حريتهم» لممارسة حقوقهم المشروعة في حرية الرأي والتعبير وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال الوسائل السلمية.

أحكام سياسية

لم يقتصر انتقاد إعدام محسن شكاري على الدول الأجنبية والمنظمات الحقوقية، بل إن عددًا من رجال الدين داخل المؤسسة الحاكمة، أكدوا رفضهم لهذا الحكم ووصفوه بـ «الباطل».

وقال المرجع الشيعي آية الله رحمة، أحد تلاميذ مؤسس النظام الإيراني موسوي الخميني، إن الحكم الصادر بإعدام محسن شكاري من قبل السلطات القضائية «باطل»، داعيًا المرجعيات الدينية الشيعية لبيان رأيها تجاه هذه القضايا.

وقال رحمة، في مقابلة صحفية: «في رأيي أن جرائم مثل تخويف الناس وإغلاق الشارع، وإصابة شخص ما لا يُعاقب عليها بالإعدام، ولا أعتقد أن أي مجتهد سيصدر عقوبة الإعدام لمثل هذا المتهم، ويكون الحكم الصادر بحق هؤلاء المجرمين أو المتهمين هو إبعاده عن مدينته أو البتر».

وأضاف: «ليس كل محارب حكمه الإعدام، وهناك الكثير من الخلاف بين الفقهاء في حكم «المحارب» وهو جدل طويل، لكن ما طرحه الخميني عبارات مشهورة مثل «محارب» وإذا ارتكب جريمة «القتل»، عقوبته «الإعدام»، وإذا كانت الجريمة التخويف تكون العقوبة «طرده من مدينته» أو «قطع يدي وأقدام الخصم».

واعتبر المرجع الشيعي، أن أحكام الإعدام التي صدرت مؤخرًا ضد بعض المعتقلين في الاحتجاجات «سياسية وليس دينية»، مؤكدا أن «القضايا الدينية منفصلة عن المناقشات السياسية»، مبينًا «يجب على السلطات الدينية أن تعلن رأيها في أحكام المحاربة».■

■ المصادر:

1- إيران تنفذ أول إعدام بحق معتقلي الاحتجاجات ومظاهرات ليلية لطلاب الجامعات، موقع الجزيرة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2022.

2- إعدام المتظاهر الإيراني محسن شكاري يفجر غضبًا دوليًا واسعًا ضد النظام الإيراني، موقع إيران إنترناشيونال، 8 ديسمبر/كانون الأول 2022.

3- 24 متظاهرًا يواجهون الإعدام بسبب الاحتجاجات في إيران، موقع الشرق الأوسط، 10 ديسمبر/كانون الأول 2022.

«على الرافعة».. إعدام علني في إيران لترهيب المتظاهرين

■ تتزايد المخاوف من أن إيران تستعد لإعدام عشرات المحتجين بعد أن قامت السلطات بشنق رجل يبلغ من العمر 23 عامًا من على رافعة في حادثة وصفتها صحيفة «الغارديان» بأنها «جريمة قتل علنية» نُفذت بعد أقل من شهر من اعتقاله وبعد محاكمة سرية.

وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن إعدام المحتجين علنًا يمثل « تحول في حملة الحكومة القمعية إلى (حملة) أكثر فتكا».

وحكمت محكمة بمدينة مشهد على، مجيد رضا رهناورد، بالإعدام، بزعم قتل اثنين من عناصر قوة الباسيج شبه العسكرية وإصابة أربعة آخرين.

كانت قوات «الباسيج» التابعة للحرس الثوري الإيراني تتصدر حملة الدولة القمعية ضد الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ 3 أشهر.

ونشرت موقع «ميزان أونلاين» التابع للسلطة القضائية مجموعة من صور رهناورد وهو معلق على رافعة معدنية ويداه ورجلاه مقيدتان ورداء أسود فوق رأسه. لم يُسمح لرهناورد باختيار محاميه أو الطعن في الأدلة ضده أو طلب المحاكمة علانية.

وقالت «شبكة 1500 تصوير» إن والدة رهناورد سُمح لها بزيارته في الليلة التي سبقت إعدامه. ولم يكن أي منهما على علم بالإعدام الوشيك، بحسب الشبكة الناشطة في تغطية الاحتجاجات.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن «عملية القتل الأخيرة» تظهر أن القيادة الدينية في إيران تخشى شعبها.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، للصحفيين إن «هذه الأحكام القاسية، والآن أول إعدام علني (مرتبط بالاحتجاجات)، تهدف إلى تخويف الشعب الإيراني. إنها تهدف إلى إسكات المعارضة وتظهر ببساطة إلى أي حد تخشى القيادة الإيرانية شعبها».

لاعب محترف يواجه الإعدام

في الماضي، نفذت إيران عمليات شنق علنية منها حملة التطهير الجماعية للمعارضين،

والدة رهناورد سُمح لها بزيارته في الليلة التي سبقت إعدامه

■ صحيفة «نيويورك تايمز»: إعدام المحتجين علنًا يمثل «تحول في حملة الحكومة القمعية إلى (حملة) أكثر فتكًا»

إضافة إلى عمليات مماثلة بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009، لكنها أصبحت نادرة في السنوات الأخيرة، وفقا لـ «الغارديان».

وكانت السلطات الإيرانية أعدمت الأسبوع الماضي، محسن شكاري، الذي أدين بتهمة جرح عنصر من قوات الباسيج. وكان الإعلان عن تنفيذ حكم الإعدام بحقه أثار تنديدا دوليا واسعا. وقالت منظمة العفو الدولية إن إيران من أكثر الدول إصدارا لعقوبات الإعدام بعد الصين.

وحذرت المنظمة الحقوقية في نهاية هذا الأسبوع من أن حياة شابين آخرين حُكم عليهما بالإعدام - ماهان صدرات وسهند نور محمد زاده - كانت في خطر وشيك.

وأدين شخصان آخران، الاثنين، بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام، إضافة إلى 25

■ «شبكة 1500 تصوير»: والدة رهناورد سُمح لها بزيارته في الليلة التي سبقت إعدامه. ولم يكن أي منهما على علم بالإعدام الوشيك

الاحتجاجات الإيرانية مستمرة رغم قمع النظام

آخرين قالت وسائل إعلام إيرانية إنهم يواجهون العقوبة ذاته.

وذكر الاتحاد العالمي للاعبين المحترفين (فيفبرو) أن لاعب كرة القدم الإيراني المحترف أمير نصر آزاداني يواجه عقوبة الإعدام.

وقال الاتحاد الذي يتخذ من هولندا مقرا له، عبر تويتر إنه «يشعر بالصدمة والغضب من التقارير التي تفيد بأن لاعب كرة القدم المحترف أمير نصر آزاداني يواجه الإعدام في إيران بعد حملة من أجل حقوق المرأة والحريات الأساسية في بلاده». وأضاف: «نتضامن مع أمير وندعو إلى رفع عقوبته فورا».

كان نجم الكرة الإيراني، علي كريمي، الذي فر من البلاد إلى منفاه وبات صوت بارزا للاحتجاجات الشعبية، دعا في تغريدة إلى إيقاف إعدام لاعب فريق تراكتور تبريز السابق.

وألقت طهران مرارا باللوم على الأعداء الأجانب فيما وصفته بـ «أعمال الشغب» واتهمت «الإرهابيين» بقتل العشرات من أفراد قوات الأمن في انتفاضة تمثل أكبر تحد للنظام منذ الإطاحة بالشاه عام 1979.

منذ بدء الاحتجاجات في سبتمبر/أيلول على خلفية وفاة الناشطة المنحدرة من أصل كردي، مهسا أميني، قتلت قوات الأمن الإيرانية مئات الإيرانيين، في رد قاس تميز بالاعتقالات الجماعية والضرب والاعتداءات العسكرية وقتل العشرات من المراهقين والأطفال، بحسب «نيويورك تايمز».

وتقول جماعات حقوق الإنسان إن 450 متظاهرًا على الأقل قتلوا، وتقول الأمم المتحدة إن 14 ألفًا اعتقلوا.

وقالت الصحيفة الأمريكية عمليات الإعدام العلنية تعتبر على نطاق واسع «محاولة أخيرة» من قبل الحكومة لقمع انتفاضة أصبحت الأكثر عمقًا وانتشارًا منذ ثورة 1979 التي جلبت رجال الدين إلى السلطة.

بالإضافة إلى احتجاجات الشوارع في عشرات المدن عدة مرات في الأسبوع، اكتسبت حملة الإضراب العام زخما في جميع أنحاء البلاد، مما زاد من تهديد النظام القائم بالفعل على أرضية اقتصادية مهزوزة.

وقالت راحة بحريني، محامية حقوق الإنسان الباحثة الإيرانية في منظمة العفو الدولية، «تهدف هذه المحاكمات والإعدامات إلى قمع الاحتجاجات وخلق مناخ من الخوف والترهيب في المجتمع».

وتابعت: «تُظهر السلطات الإيرانية أنها مصرة على استمرار حملتها العنيفة للقتل الجماعي في الشوارع وخلف قضبان السجن».

مسؤول رفيع يخرج عن صمته

إلى ذلك، انتقد مسؤول إيراني رفيع مقرب من المرشد الأعلى، علي خامنئي، بشدة سياسات القيادة بالجمهورية الإسلامية.

وقال محمد سرافراز، الرئيس السابق لهيئة بث جمهورية إيران (الإسلامية) (IRIB)، الكيان الذي تديره الدولة والذي يشرف على جميع البث الإذاعي والتلفزيوني في البلاد، وذلك خلال مقابلة فيديو أن الحكومة «واجهت بؤسًا لا يمكن أن تستجيب لأصغر مطالب الشعب».

جاءت المقابلة، وهي تحذير نادر من مسؤول معين من قبل خامنئي، في مقابلة مع، شهرزاد ميرقوليخان، نُشرت على موقع يوتيوب ونقلها موقع راديو أوروبا الحرة.

وأضاف سرافراز أن «طريقة الضرب والاعتقال والقتل هذه لن تنجح وعاجلاً أم آجلاً ستصل إلى طريق مسدود ويجب إيقافه».كان سرافراز رئيسًا لهيئة البث الحكومية من عام 2014 حتى استقالته 2016، وهو حاليًا عضو في المجلس الأعلى للفضاء السيبراني، وهو كيان حكومي للتحكم في سلطة الدولة على الإنترنت وممارستها، حيث يتم تعيين أعضائها من قبل خامنئي.

وفي اشارة إلى نجل المرشد الأعلى واحتمالية وراثته لمنصب والده، قال سرافراز إن «الطريقة التي اختير بها مجتبى خامنئي للحكم خاطئة»، مضيفا أن «طريقة الضغط على الناس وعدم الاهتمام بمطالبهم السياسية والاقتصادية وحرياتهم المشروعة لن تنجح».

وأضاف: «أعلم أن شيئا ما قد يحدث لي بقول هذه الكلمات، كما أنني كتبت وصية».■

(الحرة)

الدكتور صباح الموسوي لـ «شؤون إيرانية»:

الانتفاضة تحوّلت من حركة تصحيح إلى «ثورة شاملة»

قال الدكتور صباح الموسوي، رئيس «المؤسسة الأحوازية للثقافة والإعلام»، إن الانتفاضة الحالية في إيران، التي اندلعت منذ 16 سبتمبر/أيلول الماضي ومازالت مستمرة حتى الآن، تحولت من حركة تصحيحية تستهدف إحداث بعض التغييرات، إلى «ثورة شاملة» تطالب بإسقاط النظام، مشيرًا إلى أن هناك عدة عوامل تقف وراء هذه الانتفاضة، من بينها الظلم والفقر والتمييز الطائفي والعنصري وفساد السلطة الحاكمة في البلاد.

وأضاف الموسوي، في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن العنف الأمني الذي استخدمه النظام ضد المشاركين في الانتفاضة الراهنة، جعل الشعوب الإيرانية تكسر «حاجز الخوف»، نافيًا - في الوقت نفسه- وجود «أيادٍ خارجية» تشعل الاحتجاجات، كما يدعي النظام الإيراني، ومؤكدًا الشعوب المضطهدة في إيران ليست بحاجة إلى من «يحركها» من الخارج.

وأكد الموسوي، أنه لا يجب النظر إلى القضية الأحوازية على أنها «ورقة سياسية» تستخدمها هذه الدولة العربية أو تلك، للضغط على نظام الملالي، بل إنها قضية إنسانية عربية شرعية، مثل القضية الفلسطينية سواءً بسواء، وينبغي أن تكون قضية قومية من الطراز الأول بالنسبة إلى جميع الدول العربية.. وإلى نص الحوار:

• ما هي الأسباب الحقيقية وراء اندلاع الانتفاضة الشعبية في إيران والمستمرة منذ 16 سبتمبر/ أيلول الماضي حتى الآن؟

- الانتفاضة الجارية هي حلقة في سلسلة من الانتفاضات المستمرة ضد نظام حكم الملالي، ومن أبرز أسبابها، الظلم والفقر، والتمييز الطائفي والعنصري، وفساد السلطة التي يهيمن عليها رجال الدين وقادة «الحرس الثوري» الإرهابي.

• في تقديركم.. هل تقف وراء الاحتجاجات أيادٍ خارجية كما يدعي النظام الإيراني حقًا، أم السبب داخلي في المقام الأول؟

- الشعوب المضطهدة في إيران ليست بحاجة إلى من يحركها من الخارج كما يزعم نظام خامنئي، فهذه الشعوب عانت وماتزال تعاني من ظلم وفساد النظام الحاكم، وقد بلغ الظلم والفقر والفساد حدًا لا يطاق، وكان لابد من الانتفاضة لتغيير هذا الوضع المُزري، والشعوب في إيران تواقة للحرية وتسعى للحياة الحرة والكريمة، ومن أجل هذا انتفضت ضد نظام الملالي.

• لماذا تحوّلت الانتفاضة من مجرد احتجاج ضد قوانين الحجاب إلى المطالبة بإسقاط النظام؟

- الانتفاضات السابقة كانت تطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية ومحاربة الفساد، ولكن النظام قمعها بشدة، رغم عدالة المطالب وسلمية

المظاهرات. والانتفاضة الحالية منذ انطلاقتها في الـ 16 من سبتمبر/أيلول كانت تطالب بالتغيير السياسي الشامل، ولم يكن مطلبها محددًا بقانون الحجاب، ولكن العنف الأمني الذي استخدمه النظام ضد الانتفاضة جعل الشعوب الإيرانية تكسر حاجز الخوف، وتحولت الانتفاضة من حركة تصحيحية إلى ثورة شاملة، تستهدف تغيير النظام الذي أراق الدماء وأزهق الأرواح البريئة.

أطول انتفاضة شعبية

• الاحتجاجات الحالية هي أطول انتفاضة شعبية في تاريخ إيران الحديث.. إلى أين سيصل بنا طول زمن الانتفاضة؟

- يعلم المتابعون للشأن الإيراني أن نظام الملالي يتحصن خلف سلسلة من المؤسسات الأمنية والعسكرية والمليشيات شبه العسكرية ويستخدم العنف ضد معارضيه بتوحش مفرط، وقد استطاع أن يوقف الانتفاضات السابقة من خلال استخدام العنف بدون رحمة، ومن هنا فان طول الانتفاضة هو استنزاف لقوة النظام، فكلما طالت الانتفاضة كلما ضعف النظام وزادت قوة الانتفاضة، فطول الانتفاضة هو عامل إيجابي لصالح الشعوب في إيران.

• شرعت سلطات الملالي مؤخرًا في تنفيذ حملة إعدامات ضد المحتجين بتهمة الحرابة فهل ستؤثر هذه الإعدامات على الانتفاضة؟

- عمليات الاعدامات والاغتيالات والتصفيات الجسدية التي يمارسها النظام الإيراني ضد معارضيه، قائمة منذ اليوم الأول لاستلام الملالي الحكم، وحتى هذه اللحظة، والاعدامات السابقة كانت عاملًا مهمًا في إشعال الانتفاضة الجارية، وعلى هذا فإن إعدام من خرج في المظاهرات الاحتجاجية الجارية، سوف يزيد من حقد الجماهير الإيرانية على النظام الجائر، ويدفع بمن لم يلتحق سابقًا بالانتفاضة الجارية إلى اللحاق بها مستقبلًا.

■ الظلم والفقر والتمييز الطائفي والعنصري وفساد سلطة الملالي.. تقف وراء الانتفاضة الحالية

• ما موقع الحركة الاحتجاجية الحالية ضمن سلسلة الانتفاضات التي شهدتها إيران منذ الانتفاضة الخضراء عام 2009.. وهل هناك شيء يُعاد ترتيبه بفعل هذه الاحتجاجات؟

- كما سبق وأوضحنا، أن الانتفاضات السابقة كانت في الغالب انتفاضات، إما محلية كما هي انتفاضة 2005 في الأحواز العربية، وإما انتفاضات مطلبية، كما هي انتفاضة 2009 التي عُرفت بـ «الانتفاضة الخضراء»، ولكن ما يميز هذه الانتفاضة هو هدفها الرامي لإسقاط النظام، وشموليتها، حيث لم تكن قاصرة على فئة قومية او مذهبية او منطقة جغرافية معينة. وهذا سبب في طول استمرارها وقوتها.

• رضخ النظام أخيرًا لبعض مطالب المحتجين ومنها إلغاء شرطة الأخلاق. كيف تقيّمون هذه الخطوة؟

- اسمح لي أولًا أن أبدي تحفظي على كلمة (شرطة الأخلاق) فهي ترجمة إعلامية خاطئة لما يسميها النظام الإيراني بـ «شرطة الآداب» أو «شرطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وهي تسمية مضللة للرأي العام، للتغطية على الممارسات القمعية التي تستخدمها قوات أمن نظام الملالي ضد المعارضين للقوانين

عقوبات الإعدام بالجملة.. والشباب بانتظار حبل المشنقة

المجحفة والظالمة التي تطبق لفرض القبضة الحديدية على المواطنين. الأمر الآخر أن السلطات المعنية لم تعلن رسميًا إلغاء هذا الجهاز القمعي، وإنما كانت هناك تصريحات من بعض الشخصيات السياسية بهذا الخصوص، وكان الهدف منها تهدئة الرأي العام.

• تزداد ظروف المعيشة سوءًا بسبب البطالة والتضخم والمشاكل الاقتصادية.. فهل تنجح القبضة الأمنية في الحفاظ على بقاء النظام؟

- منذ عدة عقود والفساد ينخر في جسد نظام الملالي، وهذا ما أدى إلى تردي الوضع الاقتصادي لإيران، وتفاقم الوضع المعيشي للإيرانيين، وأغلب الانتفاضات التي اندلعت خلال الفترات الماضية كانت بسبب هذا الفساد وسوء الأحوال المعيشية، والقبضة الأمنية للنظام لم تستطع من إسكات الإيرانيين، بل نجد أنها كانت عاملًا من عوامل الثورة الحالية.

الأحواز ليست «ورقة سياسية»

• ما هو موقع إقليم الأحواز العربي

■ العنف الأمني الذي استخدمه النظام ضد الانتفاضة جعل الشعوب الإيرانية تكسر «حاجز الخوف»

داخل الانتفاضة الحالية.. وما مدى مشاركة الأحوازيين فيها؟

- لو رجعنا إلى الوراء قليلًا، سنجد أن أغلب الانتفاضات ضد النظام الإيراني كانت انطلاقتها من الأحواز، ولعل أبرز انتفاضة من قبل الانتفاضة الحالية التي واجهها النظام، كانت انتفاضة 2018 والتي قام خلالها النظام الإيراني بارتكاب مجزرة كبيرة في مدينة «معشور» الأحوازية، أودت بحياة أكثر من مائة وعشرون شخصًا.

ولو أردنا أن نبحث في جذور الانتفاضة الجارية سنجد أن بدايتها كانت في مايو/أيار في مدينة عبادان الأحوازية، عندما خرج أبناء المدينة في مظاهرات احتجاجية عقب انهيار مبنى متروبول التجاري، وأدى إلى مقتل وجرح العشرات من أبناء المدينة.

• هل يمكن للدول العربية المجاورة لإيران استخدام قضية الأحواز كخط دفاع أول أمام الأطماع الإيرانية في المنطقة؟

- لا يجب النظر إلى القضية الأحوازية على أنها «ورقة سياسية»، تستخدم من هذا الطرف أو ذاك وفقًا لمصالح آنية، بل هي قضية، إنسانية عربية شرعية، مثلها مثل القضية الفلسطينية، ويجب أن يُنظر إليها على أنها قضية أمة، ودعمها يجب أن يكون ضمن مشروع عربي استراتيجي، لا يقتصر على الدول العربية المجاورة لإيران فقط، فالمشروع الإيراني لم يستهدف الدول المجاورة فحسب، بل هو يستهدف كل أقطار الأمة. ومن هنا فإن على كل الأمة العربية أن تجعل من الأحواز

قضية قومية.

• يرى البعض أن الدول الغربية لا تريد تغيير النظام في إيران لأسباب عديدة منها توازن القوى الذي أحدثه وجود الجمهورية «الإسلامية» في المنطقة.. كيف ترون ذلك؟

- الغرب لا يقرن مصالحه بمصالح الأنظمة والشعوب، فحين يرى الأنظمة قوية وتخدم مصالحه فهو معها، وعندما تصبح ضعيفة وغير قادرة على ضمان مصالحه ينقلب ضدها. كان نظام الشاه البهلوي حليفًا استراتيجيًا للغرب وخادمًا المصالح الغربية. ولكن عندما انتفضت ضده الشعوب وأصبح غير قادر على تلبية المصالح الغربية، قلب له الغرب ظهر المجن. وهذا ما سوف يحدث للنظام الملالي قريبًا.

• هل يمكن أن يتخلى النظام الإيراني عن بعض أهدافه التوسعية في المنطقة مقابل التصالح مع جيرانه العرب؟

■ الشعوب المضطهدة في إيران ليست بحاجة إلى من «يحركها» من الخارج كما يزعم نظام خامنئي

- النظام الإيراني له مشروع وهدف استراتيجي عقدي يسعى لتحقيقه، بغض النظر عن طبيعة العلاقات التي يقيمها مع هذه الدولة العربية أو تلك، بل وجدنا أن الدول التي لها علاقات جيدة مع إيران هي الأكثر عرضة لمخططه التوسعي، الصداقة مع النظام الإيراني تعني فتح الباب أمامه لنشر بذور مشروعه الطائفي الخبيث. وهذا ما حصل في كثير من الدول العربية أحسنت الظن بالنظام الإيراني، وأقامت علاقات وطيدة معه.

• ما هي رؤيتكم لمستقبل النظام الإيراني حال وفاة المرشد علي خامنئي.. ومن هو المرشد القادم في تقديركم؟

- بقاء نظام الملالي ليس مرهونًا ببقاء خامنئي أو هلاكه، وإنما مرهون بإرادة وقوة الشعوب الإيرانية المنتفضة. أما بخصوص خلافة خامنئي، فهناك عدة أسماء مرشحة لمنصب المرشد الأعلى للنظام، من ضمنها اسم ابنه مجتبى خامنئي، واسم رئيس الجمهورية الحالي إبراهيم رئيسي، ولكن كل هذه مجرد تكهنات، فلا أحد يمكنه الجزم باسم خليفة خامنئي. وحدهم كبار الضباط من أعضاء المجلس الأعلى لـ «الحرس الثوري» وأعضاء «مجلس خبراء القيادة»، هم من سوف يقررون ذلك.

تيارات الفرس في إيران

■ الفرس الشيعة يحملون غلاً وحقدًا على العرب خاصة وأهل السنة عامة ليس له مثيل

محمود رأفت

■ ينقسم الفرس في إيران لسنة وشيعة، وعبر التاريخ قدم الفرس السنة للإسلام والمسلمين خدمات جليلة، وتعدادهم اليوم يقارب 5 ملايين إنسان أي ربع أهل السنة في إيران البالغ عددهم 20 مليون.

وقدم الفرس السنة العشرات من الشهداء من جميع التيارات الإسلامية بسبب تنكيل نظام خامنئي، وبالرغم من ذلك ساهموا في تسنن أعداد لا حصر لها من الشيعة الإيرانيين لذا التعميم على الفرس والهجوم عليهم كعرقية ليس من الإسلام وفيه تجني كبير على مكون هام من مكونات الأمة الإسلامية هم الفرس السنة، لذا فالذاكرة العربية العامية تحتاج إلى إعادة تأصيل الأمر.

والفرس السنة قدموا الكثير من الخدمات الجليلة عبر القرون للحضارة الإسلامية في شتى العلوم وخاصة العلوم الشرعية وحتى في مختلف الفنون، بل كانت منابر الفرس السنة تدعو علنا للسنة في العراق وسوريا ودفع الكثير من علمائهم وشبابهم الثمن وبعضهم أصبح مطاردا، وبعضهم حتى اليوم في المعتقلات الإيرانية.

وأيضا على سبيل المثال تعتبر مدينة «تربت جام» التي يسكنها الفرس السنة هي معقل أهل السنة في محافظة خراسان وتصدوا لقرون لمحاولات التشييع الجبرية وحافظوا على دينهم.

ولا ننسى الشيخ الفارسي السني الشيخ إبراهيم صفي زاده أحد زعماء سنة إيران الذي فر هاربا بدينه إلى هرات الأفغانية فتتبعته استخبارات الحرس الثوري الإيراني وقتلوه في عام 2019م.

وفي الثورة الإيرانية الحالية انتفض الفرس السنة والشيعة على السواء ضد نظام خامنئي (آذري شيعي)، كما انتفض الأتراك الأذر والعرب، مع العلم أن العمود الفقري لنظام الملالي هم الأذر الشيعو والفرس الشيعة والشيعة العرب في «الأحواز» أو كما كان ينطقها علماء المسلمين عبر التاريخ «الأهواز».

لكن على النقيض فإن الفرس الشيعة يحملون غلًا وحقدًا على العرب خاصة وأهل السنة عامة ليس له مثيل، كما أن القوميين الفرس يحملون الأفكار نفسها بل هم أشد حقدًا على الأمة من نظام الملالي نفسه !، وللأسف فإن بعض هؤلاء يشاركون في الاحتجاجات الحالية في إيران.

يقول الإعلامي الإيراني ماجد العباسي، إن «هناك عنصرية فارسية واستعلاء قومي إيراني وآري على العرب والمسلمين وغيرهم من شعوب المنطقة ما عدا الغرب، لكن هذا لا يعني أنهم الأكثرية بين الشعب الإيراني ولا حتى بين الفرس منهم، بل هم أقلية صغيرة متطرفة، خطورتهم أشد من الملالي على غيرهم من سكان إيران، أما الأكثرية ضد هذا الفكر العفن».

■ ماجد العباسي: هناك عنصرية فارسية واستعلاء قومي إيراني وآري على العرب والمسلمين وغيرهم من شعوب المنطقة ما عدا الغرب

وأضاف: «هؤلاء الفئة هم أشد أعداء الملالي، ويريدون استغلال الحركة الاحتجاجية لتصفية حساباتهم ضد نظام ولي الفقيه، وهم متطرفون ضد من يحمل اسم الإسلام بغض النظر عن فكره ومذهبه، يعتبرون النظام الإيراني نظاماً متخلفاً يوالي العرب والمسلمين ويعادي الفرس والحضارة الفارسية».

وأردف: «غضب الفرس الشيعة على النظام الإيراني أكثر من غضب غيرهم بكثير، وهم أهل المدن الكبرى المركزية ولا يحصل أي تغيير أساسي في رأس الهرم في إيران إلا عن طريقهم، وهذا ما أكرره دائما، لكنني لا أدري لماذا الإعلام العربي يطرح عكس هذا ويريد إبعاد الشارع العربي عن معرفة الواقع الإيراني؟».

الخلاصة أن الفرس السنة أحد أهم مكونات التاريخ والحضارة الإسلامية، وللحضارة الفارسية تأثيرات هامة على الحضارة الإسلامية، وبالتالي لا يجوز تعميم الأحكام على الفرس، وقريبا إن شاء الله نسلط الضوء على ما قدمه العلماء الفرس السنة للإسلام عبر التاريخ، ولا عجب فإن نسب التسنن اليوم في إيران عالية، ولا يجوز نشر الدعوات ضد عرقيات بعينها والإسلام لا يجيز ذلك أصلا، بل بات الكثير من شباب الشيعة اليوم في إيران ينظرون إلى علماء السنة الذين ناصروا الثورة الإيرانية المشتعلة الآن باحترام وباتوا يسمعون خطبهم ويقدرونهم لأن الكثير منهم تيقن أن هؤلاء يناصرون الحق وضد الظلم، ولا يخفى علينا حجم التضليل الهائل الذي مارسه ملالي قم وطهران لغسل أدمغة شيعة إيران، ومع هذا فبنيان التشيع الصفوي في إيران يهدم.■

«ثورة النساء» تؤتي ثمارها أخيرًا

سلطات الملالي تتراجع عن «قانون الحجاب»

ثورة النساء تؤتي ثمارها

سحر عزوز

■ البرلمان والقضاء الإيراني يراجعان «الحجاب الإجباري» للنساء تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية المستمرة

■ كشف النائب العام محمد جعفر منتظري، مؤخرًا، عن أن البرلمان والقضاء يراجعان قانون الحجاب الإجباري في البلاد، قائلاً: «نحن نعلم أنكم تشعرون بالعذاب عندما ترون نساءً دون حجاب في المدن، هل تعتقدون أن المسؤولين صامتون تجاه ذلك؟ كشخص في مجال هذه القضية، أقول إن الاثنين البرلمان والقضاء يعملون، على سبيل المثال، بالأمس فقط كان لدينا اجتماعًا مع المفوضية الثقافية في البرلمان، وسوف ترون النتائج في غضون أسبوع أو اثنين».

وتعليقًا على ذلك، قالت قناة «العالم» الإيرانية الرسمية الناطقة بالعربية، إن «بعض وسائل الإعلام الأجنبية حاولت تفسير هذه الكلمات من قبل المدعي العام على أنها تراجع للجمهورية (الإسلامية) عن قضية الحجاب، وتزعم أن ذلك يرجع إلى أعمال الشغب الأخيرة».

«محجبات» رغم أنوفهن

أصبح ارتداء الحجاب إلزاميًا على النساء في إيران، اعتبارًا من أبريل/نيسان 1983، أي بعد أربع سنوات من الثورة التي أطاحت بنظام الشاه، وذلك على الرغم من المعارضة الشديدة لهذا الأمر في الأوساط النسائية الإيرانية، حيث طالبت جهات حقوقية إيرانية منذ ذلك التاريخ، بجعل الحجاب اختياريًا وليس إجباريًا.

وذكر تقرير سابق لـ «منظمة العفو الدولية»، أنه في السنوات القليلة الماضية، ظهرت داخل إيران حركة متنامية مناهضة لقوانين الحجاب الإلزامي، حيث أظهرت النساء والفتيات شجاعتهن في أنشطة أعربن فيها عن تحديهن لهذه القوانين. فيقفن في الأماكن العامة ويلوحن بأغطية رؤوسهن التي يرفعنها على رؤوس العصي بصمت، أو ينشرن أشرطة فيديو

شرطة الأخلاق الإيرانية أو كشت ارشاد تأسست عام 2005 بموجب قرار قضائي

يظهرن فيها وهن يمشين في الشارع ويظهرن شعرهن.

وانضم إلى هذه الحركة رجال أيضًا. كما انضمت إليها نساء يرتدين الحجاب بمحض إرادتهن- نظرًا لأن الحركة تعنى في الأساس بالحق في الاختيار: بحق المرأة في أن تختار ما ترتدي دونما مضايقات أو عنف أو تهديدات أو سجن.

وأضافت المنظمة، أن «التعامل مع النساء والفتيات اللاتي يرفضن ارتداء الحجاب على أنهن مجرمات ضرب محموم من ضروب التمييز. فقوانين الحجاب الإلزامي انتهاك لجملة حقوق دفعة واحدة، بما فيها الحق في المساواة وفي الخصوصية وحرية التعبير والمعتقد. وفي نهاية المطاف، فهذه القوانين تحط من شأن النساء والفتيات، وتجردهن من كرامتهن ومن شعورهن بقيمتهن الذاتية».

وهناك العديد من الناشطات الحقوقيات المدافعات عن حقوق المرأة، اللائي برزن في تحدي قوانين الحجاب الإلزامي، ومن بينهن نسرين ستوده، وهي محامية حقوقية بارزة، حُكم عليها عام 2019 بالسجن لما مجموعه 38 سنة وستة أشهر، وبالجلد 148 جلدة، وذلك عقب إدانتها في محاكمتين منفصلتين بالغتي الجور والظلم.

وكان من بين التهم الموجهة إلى نسرين ستوده، تهمة «التحريض على الفساد والبغاء»، وذلك نتيجة لعملها كمحامية تمثل نساء قُبض عليهن لاحتجاجهن ضد قوانين الحجاب الإلزامي، ولمعارضتها هي نفسها للحجاب الإلزامي، ولنزعها غطاء رأسها في السجن.

وفي مايو/أيار 2014 نُظمت أبرز حملة مُناهضة للحجاب شهدتها إيران عقب الثورة، من خلال انطلاق حركة احتجاجية أطلقتها الصحفية والناشطة مسيح علي نجاد، تحت اسم «حريتي السرية» ضد الحجاب الإجباري في إيران، أطلقتها من منفاها الاختياري في الولايات المتحدة.

> «العفو الدولية»: التعامل مع نساء يرفضن ارتداء الحجاب على أنهن «مجرمات» ضرب من ضروب التمييز

حملة عقابية

عادت قضية الالتزام بالحجاب إلى الواجهة في إيران مُجددًا، عقب فرض قانون «الحجاب والعفة» من قِبل الرئيس الإيراني الحالي، وهو القانون القديم الذي ظل حبيس الأدراج لسنوات طويلة، قبل أن يُثار الحديث بشأنه في يوليو/تموز 2022، ويُفرض بشكل رسمي كقانون مُلزم، تستلزم مخالفته العقوبة، وذلك بالتزامن مع نشاط ملحوظ لفرق التفتيش، ووجود مُكثف لشرطة الأخلاق بدورياتها المنتشرة في الشوارع الإيرانية، بهدف التصدي للمظاهر التي تصفها السلطات بأنها «غير إسلامية»؛ مما أدى إلى إثارة ردود فعل مختلفة على خلفية هذه الإجراءات واسعة النطاق.

وشهدت إيران حملة لنزع غطاء الرأس في «اليوم الوطني للحجاب والعفة» الذي يُصادف

دوريات شرطة الأخلاق تسلط غرامات وتعتقل السيدات اللاتي لا يلتزمن بقواعد الحجاب

12 يوليو/تموز من كل عام، من قِبل إيرانيات يرفضن الحجاب الإجباري، حيث قامت بعضهن بتصوير مقاطع فيديو لنزعهن أغطية رؤوسهن في مختلف الشوارع الإيرانية، ونشرنها على شبكات التواصل الاجتماعي في الداخل، وقنوات تابعة للمعارضة الإيرانية في الخارج، من خلال نشر هاشتاج «لا للحجاب».

لاقت الحملة انتشارًا واسعًا في أوساط الناشطات الإيرانيات المقيمات خارج البلاد، بينما أثارت ردود فعل متباينة في الداخل الإيراني بين مؤيدين ومعارضين لها، إذ نشبت العديد من الاشتباكات بين النساء المؤيدات والمعارضات للحملة في وسائل المواصلات والأماكن العامة.

وفي أغسطس/آب الماضي، أقرت حكومة إبراهيم رئيسي قانونًا جديدًا لاستخدام تقنية «التعرّف على الوجوه» في وسائل النقل العام، يهدف لتحديد النساء اللواتي لا يمتثلن لقانون جديد صارم بشأن ارتداء الحجاب، حيث واصل النظام حملته العقابية المتزايدة على ملابس النساء.

وجاء توقيع القانون في 15 أغسطس/آب، أي بعد شهر من الاحتفال بيوم «الحجاب والعفة» في 12 يوليو/تموز، ما أطلق موجة من الاحتجاجات النسائية العارمة، ونشرت ناشطات صورهن دون حجاب في أماكن عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وردت سلطات نظام الملالي عليهن بحملة اعتقالات موسعة واحتجاز عدد منهن، وإجبارهن على تقديم اعترافات قسرية عبر التلفزيون الرسمي.

وترى رانيا مكرم، الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، أن توظيف قضية الحجاب في إيران قد اتخذ بُعدين أساسيين، تمثل الأول في البُعد الديني الذي يُعبر عن هوية النظام وأيديولوجيته، والآخر هو البُعد السياسي الذي يسعى إلى الحفاظ على مصالح النخبة الحاكمة.

ووفق الباحثة، اختار النظام الذي تم ترسيخه عقب نجاح الثورة أن يعكس زي المرأة الإيرانية «هوية النظام الإسلامية»، حيث فرض الحجاب الإلزامي في 7 مارس/آذار 1979 على النساء، غير أن الاحتجاجات التي نتجت عن هذا القرار في ذلك الحين أجبرت رجال الدين على إبداء مرونة في تنفيذه، والاتجاه إلى تدريج العمل به، من خلال البدء في فرضه في عام 1981 على النساء العاملات في الدوائر الحكومية، وعلى النساء الزائرات للمقرات الحكومية، ثم الطالبات الجامعيات، ثم سائر النساء في البلاد حتى غير المسلمات في عام 1983.

واعتبر نظام الملالي أن فرض سيطرته الدينية على المجتمع، وفي القلب منه مظهر النساء الإيرانيات، أحد أهم أهدافه للحفاظ على الهوية الدينية للنظام والمجتمع على حد سواء. كما اتخذ المظهر الديني كوسيلة لتمايز المجتمع الإيراني عن محيطه الجغرافي، حيث ساد «الشادور» كحجاب شرعي لسنوات عقب الثورة، وهو زي انفردت به الإيرانيات في تلك الحقبة المبكرة.

وبعد ذلك، انتقل قرار إلزام الحجاب في المجتمع الإيراني إلى مستوى الرغبة في بسط نفوذ النظام الحاكم وتوجهاته، على المجتمع بشكل عام، واستهداف المخالفين لهذه التوجهات من خلال عقوبات تفرضها القوانين الخاصة في هذا الشأن، حيث تغولت لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودوريات «شرطة الأخلاق» التي تم إلغاؤها مؤخرا، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية المستمرة، التي حققت مكسبا جديدا بعد قرار سلطات النظام القاضي بمراجعة قانون «الحجاب الإجباري»، لتؤتي «ثورة النساء» في إيران إحدى ثمارها الكبرى أخيرًا.■

■ المصادر:

1- إيران تراجع قانون الحجاب الإجباري.. وجدل حول تصريحات رسمية بشأن وضع «شرطة الأخلاق»، موقع سي إن إن بالعربية، 4 ديسمبر/كانون الأول 2022.

2- إيران: قوانين الحجاب الإلزامي رقابة على حياة المرأة، موقع منظمة العفو الدولية، 28 مايو/أيار 2019.

3- قانون الحجاب والعفة في إيران.. تخويف النساء لضبط الشارع، موقع المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 22 سبتمبر/أيلول 2022.

كتاب يكشف عن نوايا حكام طهران

الأبعاد التاريخية والجيوسياسية لـ «عدوانية الملالي»

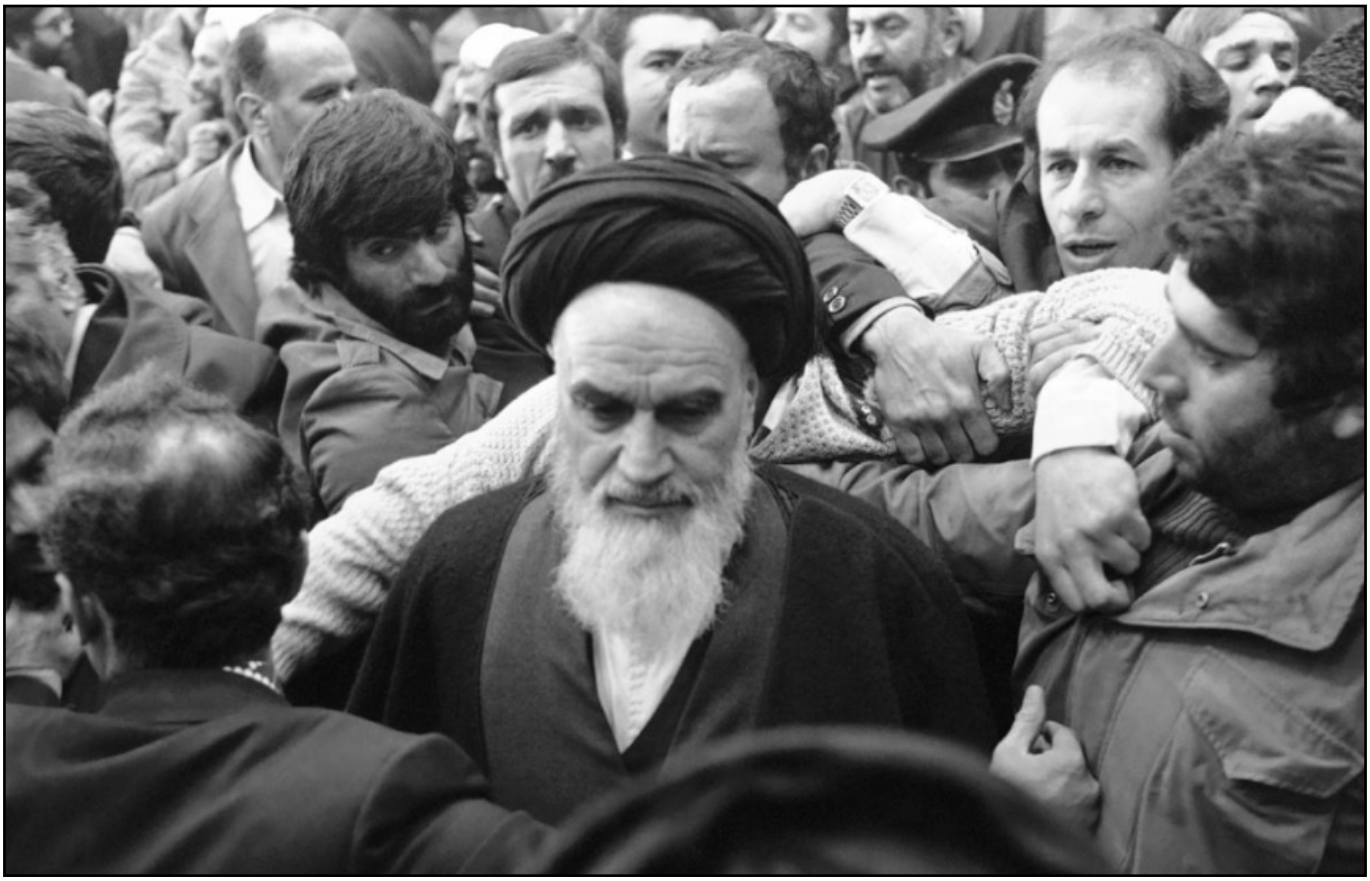

الخميني أثناء عودته إلى إيران

■ لا يمكن فهم السياسات التي يتبناها نظام الملالي الحاكم في طهران، إلاّ من خلال فهم أبعادها الجيوسياسية والجيواستراتيجية، فالاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم تلعب دورًا كبيرًا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها الجيوبوليتيكية، على الصعيدَين الإقليمي والدولي.

وكتاب «إيران.. دراسة تاريخية وجيوسياسية»، للباحثَين الدكتور جمال واكيم والدكتور فؤاد خشيش، واحد من أهم الكتب عن تاريخ الدولة الإيرانية، وهو بمثابة قراءة في تاريخ إيران القديم والحديث، ويسلط الضوء على فترة بالغة الأهمية، تمتد من نهايات القرن التاسع عشر وصولًا إلى بدايات القرن الحادي والعشرين، مرورًا بقيام ثورة عام 1979 لكونها حدثًا مفصليًا في التاريخ الإيراني المعاصر.

يتناول الكتاب الصادر عن «شركة المطبوعات» في بيروت عام 2020، تاريخ إيران من بعده الجيوسياسي، في محاولة لفهم طبيعة السياسات الإيرانية خلال الزمن المعاصر في منطقة جنوب غرب آسيا، وخصوصًا في منطقة المشرق العربي.

ويستقرئ الباحثان، التطورات الجوهرية التي حدثت في إيران، منذ ما قبل عهد الشاه، وصولًا إلى فوز الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية، في فترة ولايته الأولى عام 2005، ثم انتخاب الرئيس الأسبق حسن روحاني، الذي عوّل عليه الإيرانيون آمالًا كبار لإخراج البلاد من دوامة التشدد الديني.

ويُرسي المؤلفان أسس فهم الخطاب الأيديولوجي الإيراني في ظل الثورة (الإسلامية) الإيرانية بعد عام 1979، وأسباب العداء الأمريكي والغربي لإيران، فضلًا عن أسباب التقارب بين إيران والقوتين الأوراسيتين، روسيا والصين، وسياسة التحالفات التي عقدها نظام الملالي مع عدد من الأطراف، وأهمها سوريا و«حزب الله» في لبنان والحوثيين في اليمن، وعدد من فصائل المقاومة الفلسطينية، والميليشيات العراقية الشيعية.

الهوية الجيوسياسية لإيران

يتضمن الكتاب، بادئ ذي بدء، مراجعة تاريخية لإيران منذ زمن الإمبراطورية الأخمينية (550 ق.م. – 330 ق.م.) حتى بدايات القرن العشرين، بهدف تسليط الضوء الكاشف على الهوية الجيوسياسية لإيران، عبر مقارنة أوجه المثابرة والثبات في السياسات التي انتهجتها الإمبراطوريات والدول التي تعاقبت على حكم إيران، والتي تشكل العامل المحرك والدافع لفهم السياسات الإيرانية في زمننا الراهن. وهذا يؤسس لفهم السياسات التي تعتمدها إيران في زمننا الراهن في منطقة وسط آسيا والقوقاز، وجنوب آسيا.

وفي هذا الصدد، يقول الباحثان إن العلاقة الجيوسياسية بين الصين وإيران ترجع إلى الروابط التي عقدها أسلاف العرق الإيراني (الفرس) مع سلالة «الهان» الصينية في آسيا الوسطى، قبل الميلاد.

وكانت «الإمبراطورية الفرثية» شمال شرق إيران، أول من تعارف مع رائد سلالة الهان «جانج شيان» الذي وصفها بـ «الحضارة المتقدمة»، وسعى الفرس وقتها إلى عقد الروابط السياسية والتجارية معها.

ورغم الاختلاف الأيديولوجي، نمت بين الحضارتين علاقات تجارية ممتازة، وتوطدت العلاقات الدبلوماسية والثقافية خلال العهد الساساني، وأصبحت بلاد فارس (إيران) مركزًا للتجارة، والتبادل التجاري والاجتماعي على طريق الحرير، والرابط بين الإمبراطورية الرومانية في حوض البحر الأبيض المتوسط وسلالة الهان في الصين.

ويُعد هذا التاريخ الجامع سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، بين الصين وإيران، القاعدة التي ينطلق منها البلدان في تحديد مستقبل العلاقات بينهما، حيث إنّه بإعادة إطلاق «طريق الحرير» من خلال مبادرة «الحزام والطريق»، تعيد الصين إلى إيران موقعها الاستراتيجي المركزي بين الدول.

سلوك طهران الاستراتيجي

أول ما يلفت النظر في تأمل السلوك الاستراتيجي الإيراني في الإقليم، هو القدرة على التخطيط لاستراتيجيات متعددة وتنفيذها جميعًا بالتوازي والتزامن، وفق نمط من التفاعل والارتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات إيران كدولة إقليمية مسيطرة، واتباع سياسة الأطراف المتعددة والتي تتعامل إيران من خلالها مع أطراف عدة متناقضة، من خلال التبني المزدوج

الدكتور فؤاد خشيش

نظام الملالي يتبنى استراتيجية «الهجوم الدائم» في علاقاته المعقدة مع دول الإقليم العربي

وعدم الوضوح في تبني طرف على حساب آخر.

هذا الغموض، إنما يأتي نتيجة لتقديرات إيران لطبيعة القوى التي تتعاون معها، فإن أي وضوح للموقف الإيراني قد يتسبب في مشكلات حقيقية بين هذه القوى، كما يضعف إمكان استفادة إيران من كل القوى في الوقت ذاته لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومن هنا تأتي أهمية الجغرافيا بكل مفاهيمها السياسية في فهم السياسة الإيرانية وتداعياتها على العملية السياسية في الداخل والخارج، أي بين المحددات الداخلية التي تواجهها إيران، والضغوط والمحددات الخارجية الإقليمية والدولية، فقواعد لعبة الجغرافيا السياسية تفعل فعلها في رسم استراتيجية «الهجوم الدائم»، التي يتبناها نظام الملالي في علاقاته المعقدة مع دول الإقليم العربي.

الدكتور جمال واكيم

ويقول الباحثان إن توجه إيران نحو «التمدد الجغرافي» في رسم توجهاتها الاستراتيجية نحو المنطقة العربية، يُعد خطأ جسيمًا، لأن التعاون مع الجيران العرب يحقق لإيران مصالحها القومية ويحافظ على كينونتها الحضارية، ويحصن مشروعها القومي، بعيدًا عن التناقضات الكبيرة التي تضطر إيران لإيجاد توافقات لها.

وبرز المشروع الإيراني في المنطقة العربية، من الشرق الأوسط بعد الثورة الإيرانية ومجئ الخميني، بإطلاق شعار «تصدير الثورة»، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من العلاقات الصعبة تجاوزت مرحلة الإملاءات الشاهنشاهية، أو تحريك النوازع القومية إلى مرحلة مزج الديني بالقومي، والرغبة في السيادة والمكانة الإقليمية والدولية بفرض إرادة السيطرة والاستحواذ بالقوة والإرغام.

وفي كثير من الأحيان، تجد إيران في علاقاتها مع الإقليم العربي، نفسها في متاهة كبيرة من المتناقضات، التي تضطرها لصياغة أيديولوجيا بعيدة تمامًا عن المعطيات الحضارية الطبيعية لبلاد فارس التاريخية.

إن العرب، كأمة، يتفوقون على إيران في هذا الجانب تفوقًا كبيرًا بفعل طبيعة الثقافة المنسجمة مع الدين الإسلامي والمنبثقة من رحمه، بينما تواجه إيران تناقضًا عنيفًا بين ثقافتها الفارسية وطبيعة الدين الإسلامي الذي يتميز عن كل الأديان بكونه يمتص الحضارات ويغير الهويات القومية في بوتقة من الإسلام والعروبة لا يكاد يمكن الفصل بينهما ضمن حضارة عالمية واحدة.

■ إيران المعاصرة تواجه تناقضًا وجوديًا عنيفًا بين ثقافتها الفارسية وطبيعة الدين الإسلامي السمحة

وأدى التناقض الدائم في الخطابات الإسلامية والقومية إلى توتر في فهم إيران لذاتها. يعود أحد أسباب هذا التوتر إلى أن الخطابات القومية في إيران قد بُنيت على أساس من تمجيد التراث ما قبل الإسلامي، الذي دائمًا ما صُوّر باعتباره المصدر الأصيل للهوية الإيرانية، مما يربط هذا فكرة إيران بمساحة معينة، وشعور معين بالذات ومعرفة بعظمة الماضي.

وتم تبني هذا الخطاب في الحقبة البهلوية، مع الاستخدام المُكثَّف للماضي التليد ليس فقط لتعزيز هيبة النظام الملكي، ولكن أيضًا لإعادة تعزيز الشعور بالقومية الإيرانية. وقد اشتملت هذه العملية كذلك على تبني مشاعر معادية للإسلام و«معادية للآخر»، وحاولت أن تؤسس لهوية الشعب على أساس من الثقافة واللغة الفارسيتين باعتبارها التجسيد الحديث للماضي الإيراني التليد المجيد.

وإلى ذلك، تمزج إيران بين المواقف السياسية والإعلامية والاستعدادات العسكرية، من خلال الاستعراضات المكثفة لعناصر قوتها الردعية أو الهجومية. فنحن أمام استراتيجية إيرانية عامة، تنتظم فيها استراتيجيات متعددة في مناطق ذات ظروف وصراعات متنوعة، ووفق أهداف محددة تصب في المصلحة الاستراتيجية لإيران.

وفي الفصل قبل الأخير من الكتاب، بعنوان «علاقات إيران بالقوى الكبرى»، يقول الباحثان إن دور القوى الكبرى كالولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة، والعلاقات مع الصين وروسيا من جهة أخرى، كان له دورًا مهمًا في توسيع «هامش الحركة والمناورة» لإيران، للتحرك في كثير من الملفات، بما فيها العقوبات التي فرضت عليها، سواء من جانب الولايات المتحدة أو العقوبات الأممية التي فرضها مجلس الأمن الدولي.

ورغم العداء الصريح والعلني بين إيران والولايات المتحدة منذ عام 1979 حين تأسس نظام الملالي، فإن ثمة متغيرات أسهمت في توسيع هذا الهامش. وكان التوافق المرحلي بين واشنطن وطهران هو سبب التعنت الإيراني أحيانًا، وتمدد تأثيرها في بعض المساحات كالعراق، أحيانًا أخرى. ■

إيران والمستقبل الغامض

عمار جلو

■ من حقوق الإنسان إلى الملف النووي، وما بينهما مشروعها الإقليمي، جميعها روافع تضع الملف الإيراني على طاولة المنظمات الأممية. وما ذكر من عوامل ليست حديثة العهد، لكنها بقيت محل خلاف دولي، بالأدق أمريكي أوربي، عرقل أي إجراء دولي ضد إيران. تلاشى هذا الخلاف مع إقدام طهران على تزويد روسيا بالمسيرات، في الحرب العدوانية التي شنتها الأخيرة على أوكرانيا. جاءت احتجاجات الشارع الإيراني والقمع الوحشي لها من قبل نظام الملالي لتمنح الدول الغربية «الديمقراطية» مبررًا لتغيير نظرتها تجاه طهران.

فاجأ تصريح المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، متابعي الشأن الإيراني، إذ كشف المبعوث الأمريكي، أن الرئيس جو بايدن مستعد لاستخدام الخيار العسكري بهدف منع إيران من حيازة سلاح نووي، في حال فشل العقوبات والدبلوماسية، مع تأكيده على خياري الدبلوماسية والعقوبات. ورغم إصابة المتابعين للشأن الإيراني في عامل المفاجئة، نظرًا لليونة التي يبديها مالي في مفاوضاته غير المباشرة إيران. لكن المفاجئة الأكبر جاءت من قبل الاتحاد/الترويكا الأوربية، ففي سلسلة من المواقف المنفردة والمجتمعة، أعلن خلالها الاتحاد، دولًا ومنظمة، مواقف مغايرة لمواقفه المتماهية مع إيران، ولعل أهمها بعد قطع البرلمان الأوربي لعلاقاته توصيف رئيسة الاتحاد الأوربي، فون دير لاين، في حوار المنامة الأخير، أن إيران باتت مشكلة عالمية، مقتربة في ذلك من توصيف المستشارة الأسبق للأمن القومي الأمريكي، كوندليزا رايس، لإيران بأنها بنك الإرهاب الدولي. تقارب التوصيفين، الأمريكي الأوربي، يعطي مؤشرًا عن تقارب المواقف بين الاتحاد/الترويكا الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بعد زمن من تباينها، حيث بقي الاتحاد/الترويكا الأوربية معرقلًا لسياسة واشنطن تجاه طهران منذ قانون داماتو (قانون أمريكي لمعاقبة إيران وليبيا وطالت مفاعيله الشركات التي تتعامل معهما) حتى الطلب الأخير لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق، دونالد ترامب بإعادة تفعيل آلية الزناد خريف عام 2020.

الميول الأوربية تجاه طهران دفنتها ركام المسيرات الإيرانية في أوكرانيا، فبعد أن كانت أوروبا غير معنية بمشروعي إيران الصاروخي والإقليمي، أشارت فون لاين في كلمتها إلى أن التهديد الإيراني لم يعد مشكلة إقليمية. وهذا التحول في موقف الاتحاد الأوربي برمجته مواقف دوله، منفردة ومجتمعة، في العديد من الخطوات، من دعمها للشارع الإيراني إلى لقاء مع ناشطات حقوقيات إيرانيات، وقبلهما وبعدهما تقديم طلب لمجلس الأمن لبحث انتهاك إيران لقرار مجلس الأمن رقم 2231 لعام 2015، من خلال تزويدها لروسيا في المسيرات، مع الاقتراح الألماني المقدم لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تقضي حقائق، وهو ما تم بالفعل. ما أقدمت عليه الترويكا/ الاتحاد الأوربي من خطوات تنحى منحًا تصاعديًا، وقد لا يتوقف عند تقديمها لطلب إعادة تفعيل آلية الزناد أصالة عن نفسها ونيابة عن واشنطن، التي أصبح وضعها القانوني في خطة العمل الشاملة المشتركة مثار جدل، في ظل خيبة الأمل التي أصابت الترويكا انسداد أفق إحياء الاتفاق النووي، نتيجة الطلبات الإيرانية غير المنطقية لإعادة إحياء الاتفاق، بالإضافة للارتماء الإيراني في أحضان روسيا والصين

في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني الفائت، تبنى مجلس الحكام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قرارًا يندد بما وصفه «عدم تعاون إيران مع الوكالة لحل القضايا العالقة». وجاء هذا القرار، وهو الثاني هذا العام، بعد قرار في يونيو/ حزيران، بسبب عدم تقديم طهران لإجابات «ذات مصداقية تقنية» فيما يتعلق بآثار اليورانيوم المخصّب التي عُثر عليها في ثلاثة مواقع غير معلن عنها. وبعد الإعراب «عن قلقه العميق» نص قرار مجلس حكام الوكالة الأخير على «أنه من الضروري والملح» أن تقدّم طهران على الفور «إيضاحات» بشأن وجود جزئيات من اليورانيوم، مع السماح بـ«الوصول إلى المواقع والمعدّات»، من أجل «السماح بجمع العيّنات». والقرارين المذكورين مع الصيغة التي جاءت في آخرهما توحي بتدرج مواقف لدى مجلس حكام الوكالة الدولية مدفوعاً بتوافق الولايات المتحدة والترويكا الأوربية لإعادة ملف إيران إلى مجلس الأمن، خلال الاجتماع القادم لحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطلع أذار القادم. يؤيد هذا التقدير، رد إيران السلبي على القرار، إذ أعلنت طهران عن رفع التخصيب في منشأة فوردو إلى نسبة 60%، مستندة إلى قانون المبادرة الاستراتيجي لإلغاء الحظر وحماية مصالح الشعب الإيراني الصادر عن البرلمان الإيراني في شباط 2020، ومتذرعة بحاجتها لنسبة التخصيب بمستوى 60% للأغراض السلمية، رغم نفي المختصين السلمية عن التخصيب في مستوى ال 60%.

إعلان طهران، مع سلبيته، يوحي بعدم التراجع في مواجهة القرارات الدولية، ويعطي الانطباع عن توجهها للانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في حال تم إحالة ملفها إلى مجلس الأمن، لاسيما في ظل تنامي تيار إيراني (جبهة الصمود ومناصريها) ينادي بالخروج من المفاوضات النووية، مؤيداً لإيران نووية بعد تحييها العقوبات الأممية/الأمريكية، ما يدل على أن مستوى التصعيد الغربي الإيراني سيشهد في المرحلة القادمة تصاعدًا قد تنفلت عراه ويخرج عن الانضباط.

في لقاءات سابقة مع طهران، نوهت الأخيرة لإمكانية التفاهم حول برنامجها الصاروخي، بضبط مدى منظومتها الصاروخية بما لا يتجاوز 2000كم، في إشارة منها لتطمين الجانب الغربي بعدم وصول الصواريخ الإيرانية إلى القارة الأوربية. زالت هذه التطمينات بدخول المسيرات الانتحارية الإيرانية في الساحة الأوكرانية، محدثةً أبلغ الضرر في البنية التحتية لأوكرانيا. ومن قبلها تضاءلت الشهية الاستثمارية الأوربية في السوق الإيرانية، نتيجة دخول المنافس الصيني القوي، بموجب وثيقة التعاون الاستراتيجي الصيني الإيراني. وفي ظل التسريبات التي تتحدث عن رفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري والعسكري بين روسيا وإيران، تبدو إيران متعمقة في التوجه شرقًا، كما عنونت له حكومة الرئيس إبراهيم رئيسي، ولم يعد أمام الجانب الغربي إلا التعويل على التغيير في إيران، وجاءت الانتفاضة الإيرانية لتعزز القناعة الغربية في إحداث هذا التغيير، ولكن كيف ومتى؟ هذا ما ستجيب عليه الأيام أو الشهور القادمة. ■

من عهد الفراعنة إلى سبعينيات القرن العشرين

«محطات مجهولة» في العلاقات بين مصر وأفغانستان

دخل الإسلام إلى أفغانستان في أوائل القرن السابع للميلاد، بعد معركة نهاوند الفاصلة بين المسلمين والفرس

إسراء حبيب

■ تعود العلاقات التاريخية الوطيدة بين مصر وأفغانستان إلى زمن الفراعنة، حيث احتوت مقبرة الملك توت عنخ آمون، الذي حكم مصر في القرن 14 قبل الميلاد، على العديد من المصوغات الذهبية المطعمة بأحجار اللازورد الكريمة، كان مصدرها إقليم «بادخشان» شمال شرق أفغانستان.

ومن المواقف التي سجلها التاريخ، أنه عقب نكسة 5 يونيو 1967 توافد عدد كبير من الأفغان إلى السفارة المصرية في العاصمة «كابل»، طالبين من البعثة الدبلوماسية التطوع فورًا للقتال إلى جانب الجنود المصريين على الجبهة. وحينما لم يتسن لهم ذلك، تبرع الرجال بالمال، وتبرعت النساء بالحليّ، لمساندة المجهود الحربي المصري.

وفي كتابه «العلاقات المصرية .الأفغانية (1922 . 1979م): دراسة تاريخية في ضوء الوثائق المصرية غير المنشورة»، يسلط الدكتور سعيد الصباغ، أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، الضوء على وقائع شبه مجهولة في العلاقات بين مصر وأفغانستان، نظرًا إلى قلة الدراسات المنشورة عن هذه العلاقات، فهو موضوع لم يُكتب فيه من قبل، ولا يحظى بكثير من الاهتمام، على الرغم من أن بلاد الأفغان هي أحد أهم محددات الأمن القومي المصري والعربي.

والكتاب الذي نشره «مركز الخليج للدراسات الإيرانية»، ضمن سلسلة «أوراق إيرانية»، مدعومًا بالوثائق النادرة، والتي لم يسبق نشرها من قبل، يؤسس لرؤية جديدة في العلاقات بين البلدين، مشددًا على المكانة المهمة التي تمتعت بها أفغانستان بالنسبة لمصر ومصالحها القومية؛ نظرًا لأنها واحدة من دول آسيا الوسطى، التي تعاظم ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط؛ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر ديسمبر من عام 1991م، وما ترتب عليه من سقوط التنافس القطبي، وتحول الولايات المتحدة إلى قطب أوحد يطرح مشروعاته للشرق الأوسط على الساحة، لتشمل المنطقة كلها، بما فيها أفغانستان، بالمفهوم الواسع للجغرافيا السياسية.

مصر.. نموذج يُحتذى

يقول الصباغ، في مقدمة الكتاب، إن مصر تمتلك رصيدًا إيجابيًا كبيرًا لدى الشعب الأفغاني، حتى إنه يُنظر لها على أنها النموذج

د. سعيد الصباغ

الـذي ينبغـي عليها الاحتـذاء به، لا سيّمـا أنها لم تتورط في أي وقت من الأوقات في التسبب إراقة دمـاء الشعب الأفغاني، على غرار كل من باكستان وإيـران، كما لم تتـورط أيضًا فـي تأجيج الصراع الداخلي أو المذهبي، ولا الحرب الأهلية فيها، بل كانـت دائمًـا وسيط خيـر بين فرقـاء الداخل، لمَّا للشمل.

وتعـود نشأة التمثيـل الدبلوماسي بين مصر وأفغانستـان إلـى عـام 1922م، عـام إعـلان مصر «دولـه مستقلـة ذات سيادة»، بموجـب تصريح 28 فبرايـر 1922م، وإنهـاء الحمايـة البريطانيـة عليها، عندمـا بـادر الأميـر حبيـب الله أميـر أفغانستـان، بإرسـال «خطـاب تهنئـة» إلـى الملك فـؤاد بمناسبـة نيـل مصـر استقلالهـا، بتاريـخ الخامـس مـن سبتمبـر عـام 1922م، وإيفـاده، مـن جانـب واحـد، رجلًا مـن كبار رجـالات الفكر والسياسـة ممـن كانـوا يتمتعـون بسمعـة وطنيـة وخبـرة سياسية كبيـرة، هو «محمود طـرزي» إلى بـلاط المملكـة المصريـة، بوصفـه أول وزيـر مفوض لها لدى القاهرة.

وجاء في خطاب الأمير حبيب الله إلى الملك فـؤاد، الذي يُنشـر لأول مرة ضمن ملحق الوثائق في الكتاب: «هو الله تعالى شأنه، صاحب الجلالة صديقي المبجل ملـك المملكة المصرية العلية، زيد إجلاله.

«بعد الابتهال برفعة الدين الإسلامي والعزة لأقطـاره بمساعـي صاحـب الجلالـة ذي الـرأي الرشيـد، أتشـرف بـأن أحيط جلالتكـم أن الخبر السار بنيل مصر وشعبها الحرية والاستقلال قد وقـع أحس الوقع فـي نفوس شعب محبكم ودولته العليـة وأوجـب سرورًا زائـدًا وفرحًـا عارمًا، حتى

الرئيس جمال عبد الناصر والملك محمد ظاهر شاه

أن كلًا مـن حكومـة أفغانسـتان وشعبهـا قد نظرا بعيـن الإجلال والتوقير إلى استقلال دولة مصر السنية.

«وإنـي بهـذه المناسبـة لأتقـدم بخالص التهاني القلبية لكم يا صاحب الجلالة راجيًا من المولـى جل في عـلاه أن يديم المملكة المصرية المستقلـة تتدرج في معارج الرقي والفلاح حسب

رغائبكـم العاليـة. وإنـي لأجـل عرض واجـب التهانـي والتعبيـر عـن المـودة والمحبـة حيـال ذاتكـم الملكيـة وشعـب جلالتكـم الكريـم؛ فقـد اختـار محبكـم جنـاب عالـي القـدر محمـود بـك طرزي وزيرنا المفوض بعاصمة فرنسا، وأوفدته إلـى بـلاط مملكتكم السنية، بوصفـه سفيرًا فوق العـادة إليكم؛ لتوثيق عرى المودة وروابط الولاء والمحبـة بيـن الدولتيـن العليتيـن الأمـر الـذي يجلـب فوائد جمة للبلدين ولـي وطيد الأمل في أن جلالتكـم تعتمـدون جناب الوزيـر المُشار إليه سفيـرًا فـوق العادة، وثقـوا أن حكومـة أفغانستان جـادة وساعيـة في تعزيـز علاقات المـودة وحسن النوايـا مع مصر. وتقبلوا فائق الاحترام وخالص المودة».

ويشيـر المؤلف إلى أن «العلاقـات المصرية الأفغانيـة بـدأت منـذ ذلـك الحيـن، وحتـى عـام 1952م، عـام رفع درجة التمثيل السياسي بينهما إلـى مستـوى السفـارة، أولـى خطواتهـا الرسمية نحـو استكشـاف فرص تعزيز التقـارب. وكم كانت كابـل هـي صاحبـة المبـادرة فـي تعزيـز تقاربهـا وتوطيـد علاقتهـا مـع القاهـرة، ولـم لا وقـد قصدهـا الملك أمـان الله خان بأول زيـارة رسمية في التاريخ الحديث والمعاصر، عام 1927م».

ويـورد الصبـاغ، مـا رواه الكاتـب الصحفـي مصطفـى أميـن مـن أن الملك فؤاد رحـب بزيارة

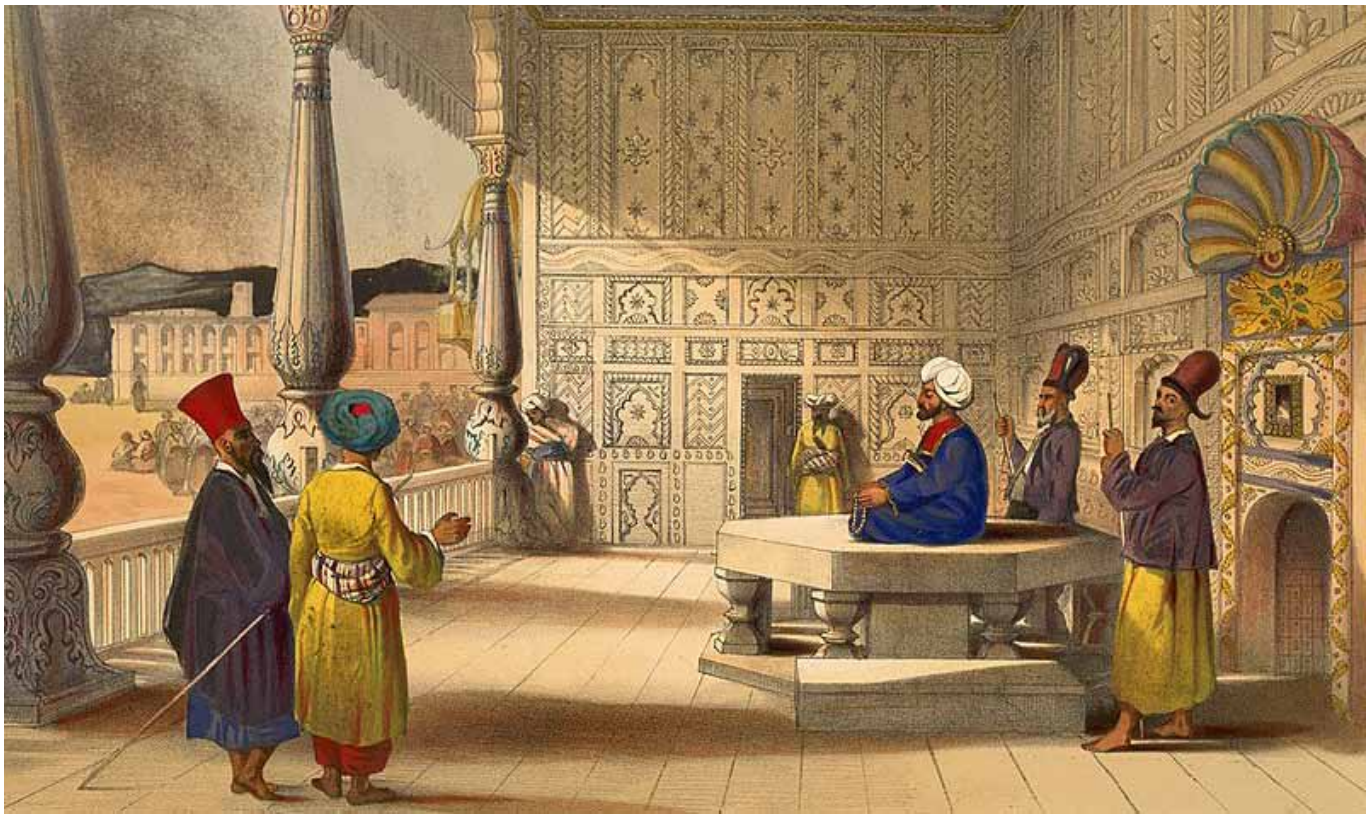

ملك أفغانستان لمصر، ولكنه عندما علم أن الملك أمان الله دعا نساء أفغانستان إلى نزع الحجاب اقتداءً بـ «كمال أتاتورك» وأن البرقيات الواردة تفيد أن الملكة «ثريا» سترافق الملك «سافرة» في رحلته؛ اضطر إلى إلغاء إقامة الضيف الأفغاني في قصر عابدين؛ نظرًا لأن التقاليد تحول دون اشتراك الملكة «ثريا» في الزيارة الرسمية.

وافق الملك «أمان الله» على أن تكون إقامة «ثريا» في مصر إقامة غير رسمية؛ فلا تشترك في الحفلات أو الاستقبالات التي يدعى إليها، وألا تظهر سافرة أثناء إقامتها في مصر مراعاة لتقاليدها؛ فخضعت ثريا لرغبة الملك فؤاد الذي أصدر أمره إلى وزارة الداخلية بمنع تصوير ملكة أفغانستان. ومن ثم لم تظهر صورة واحدة للملكة ثريا في الصحف المصرية طوال مدة الزيارة.

وكانت القاهرة شاهدة على توقيع أول معاهدة صداقة بين البلدين، عام 1929م، كما كانت شاهدة أيضًا على تبني كابل عدد من المواقف الإيجابية، خلال هذه المرحلة، التي جسدت مدى اهتمامها بتحقيق مزيد من التقارب معها.

جامعة الأمم العربية

في 22 مارس 1945م، باركت أفغانستان لمصر تأسيس الجامعة العربية بالقاهرة. وقد ذكر وزير مصر المفوض بكابل في كتابه إلى الخارجية في مايو 1945م، أن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الأفغاني، قال له في معرض ترحيب بلاده بتأسيس الجامعة العربية: «إن مصر لها الصدارة بحق من الناحية الدينية والثقافية؛ كذلك تجدنا نتتبع باهتمام كل تطور عندكم. كما أن ما قام به ملككم في السنين القليلة من أعمال وما رسمه لحكومته الرشيدة من توجيه، كل هذا يثير إعجابنا بالنهضة العربية التي نتمنى لها المزيد. وإننا نرى في جامعة الأمم العربية بشير الخير، كما نرى في إخراجها إلى حيز التنفيذ بفضل ملككم وفكر جلالته وقوته الدافعة، ما يُبشر بالنفع العميم».

وأيدت أفغانستان قرار مصر القاضي بإلغاء معاهدة 1936م، ثم اختصها الملك محمد ظاهر شاه بزيارة ودية عام 1950م، وهي جميعًا كانت تمثل في حد ذاتها معطيات مهمة لأن تولي مصر اهتمامها بأفغانستان، لاسيما فيما بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م.

وفي 30 أبريل عام 1955م، قام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بزيارة كابل، في زيارة تاريخية؛ فقد كانت تمثل المرة الأولى التي يقوم فيها زعيم عربي بزيارة أفغانستان في التاريخ. والتي حظي خلالها باستقبال وحفاوة رسمية وشعبية رائعة.

وصرح عبد الناصر، عقب لقائه بالملك محمد ظاهر شاه ورئيس وزرائه محمد داود، بأنه رأى أن يقوم بالوساطة بين أفغانستان وباكستان للتخفيف من حدة التوتر الناشب بينهما حول مسألة بختونستان».

في المقابل، كانت أفغانستان في مقدمة الدول التي أيدت حق مصر المشروع في تأميم قناة السويس؛ الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر، يوم 26 يوليو 1956م، فقد ذكر القائم بالأعمال المصري بالنيابة بالسفارة المصرية كابل عبد الوهاب خالد داود، ما يفيد ذلك في تقريره إلى الخارجية: «أجمعت كافة الدوائر الرسمية والأوساط الشعبية في أفغانستان على تأييد مصر في تأميمها لشركة القناة واستنكار ما لجأت إليه إنجلترا وفرنسا من أساليب الضغط والتهديد، فجاء في خطاب الملك محمد ظاهر شاه الذي ألقاه يوم 24 أغسطس بمناسبة عيد الاستقلال الأفغاني أن أفغانستان عبّرت عن تأييدها التام لإرادة الشعب المصري الحرة بتأميم شركة القناة، وعن أملها في أن تحترم الدول الكبرى حقوق الشعوب والمبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة واعتبارات السلام الدولي، وأن تنتهج مسلكًا في احترام حقوق الشعب المصري».

ووفق المؤلف، لعبت المتغيرات الدولية في تلك الفترة، دورًا مهما في تكريس مبررات

تعود أقدم العناصر البشرية في أفغانستان إلى الجنس القوقازي، والأجناس التترية والمغولية والتركية

الأمير أمان الله خان

محمد نادر شاه

تعزيز التقارب بين مصر وأفغانستان، وتوثيق وشائج الأخوة بينهما، بقدر ما لعب موقع أفغانستان الاستراتيجي دورًا في تقوية ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط، بعد أن أصبحت تُمثل، بالنسبة لمصر، مدخلاً لآسيا الوسطى بديلًا عن إيران وتركيا، اللتان حددتا مصالحهما في الاعتراف بإسرائيل، في وقت كانت مصر تحاول فرض طوق من العزلة على هذا الكيان المحتل للأراضي العربية، وفي انضمامهما لـ «حلف بغداد»، الذي عارضته القاهرة بشدة.

أيام الغزو السوفيتي

في يوم 27 ديسمبر 1979م، دخل الشيوعي «ببرك كارمل» العاصمة كابل في حماية القوات السوفيتية، التي بدأت بدورها غزوًا عسكريًا عنيفًا لأفغانستان؛ أدخل البلاد في دوامة صراع مأساوي، لم تنته أبعاده منذ ذلك الحين حتى وقتنا الراهن.

وكانت مصر أول دولة في العالم العربي والإسلامي، تتحرك وتعلن موقفها الواضح من التطور المأساوي للأوضاع في أفغانستان منذ بدايتها. وستظل جميع المواقف التي اتخذتها القاهرة من هذه التطورات شاهدة، حتى اليوم، على متانة العروة الوثقى التي كانت تربطها بكابل ولا تزال.

وقام الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية، باستدعاء السفير السوفيتي بالقاهرة آنذاك «فلاديمير بوكولياكوف» رسميًا، وطلب منه إبلاغ حكومته بأن القاهرة تدين التدخل السوفييتي في أفغانستان، وأنها ترفض سياسة «الهيمنة السوفيتية على مصالح الدول الصغيرة».

وأعلن الرئيس الراحل أنور السادات، في أكثر من مناسبة أنه سوف يقدم كل مساعدة ممكنة للمجاهدين الأفغان، قائلاً: «كل شيء في أيدينا.. أسلحة .. أموال .. كل شيء.. كل مساعدة ممكنة يجب أن نقدمها لهم. وأقولها لكي تسمعها موسكو، سوف نستمر في إرسال السلاح إلى ثوار أفغانستان حتى يدافعوا عن استقلالهم ويحرروا وطنهم».

واستمر الموقف المصري المؤيد والمساند للمجاهدين الأفغان، في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك على جميع المستويات السياسية والمعنوية، كما قدمت مصر مساعدات إنسانية كبيرة للمهاجرين الأفغان في مدينة بيشاور، وقامت بعلاج عدد من جرحى المجاهدين في مستشفيات «الهلال الأحمر» المصري بالقاهرة وطنطا. وظلت تساند القضية الأفغانية في المحافل الدولية، وتدعو لانسحاب القوات الروسية من أفغانستان، حتى تحقق ذلك فعليًا يوم 15 مايو 1988م.

ويؤكد الصباغ، أخيرًا، أن الأزهر الشريف تمتع بمكانة موقرة في أفغانستان، بوصفه المؤسسة الدينية الشاملة التي يحظى خريجوها باحترام وتقدير كبيرين عند الشعب الأفغاني، وأصبحوا فيما بعد روادًا للحركة الإسلامية في المجتمع الأفغاني، والجهاد في ساحات القتال، الذي أجبر القوات السوفيتية الغازية على الانسحاب من بلادهم.

ختامًا، يقول المؤلف إن تعظيم المصالح المشتركة سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا بين القاهرة وكابل، سوف يكون من العوامل المؤثرة على علاقات التقارب بين مصر وأفغانستان، ويعزز دور مصر في آسيا الوسطى على جميع المستويات.

ويعتبر الصباغ، أنه «يتعيّن على مصر، بما لها من ريادة إسلامية منشودة، أن تعيد صياغة الواقع الثقافي الأفغاني، بما يجعلها نموذجًا مكملاً لدورها المناظر في دول آسيا الوسطى».■

دراسة توثيقية تكشف:

الحرس الثوري الإيراني يرتكب جرائم تخريبية مشبوهة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عرض وترجمة: أحمد النعماني

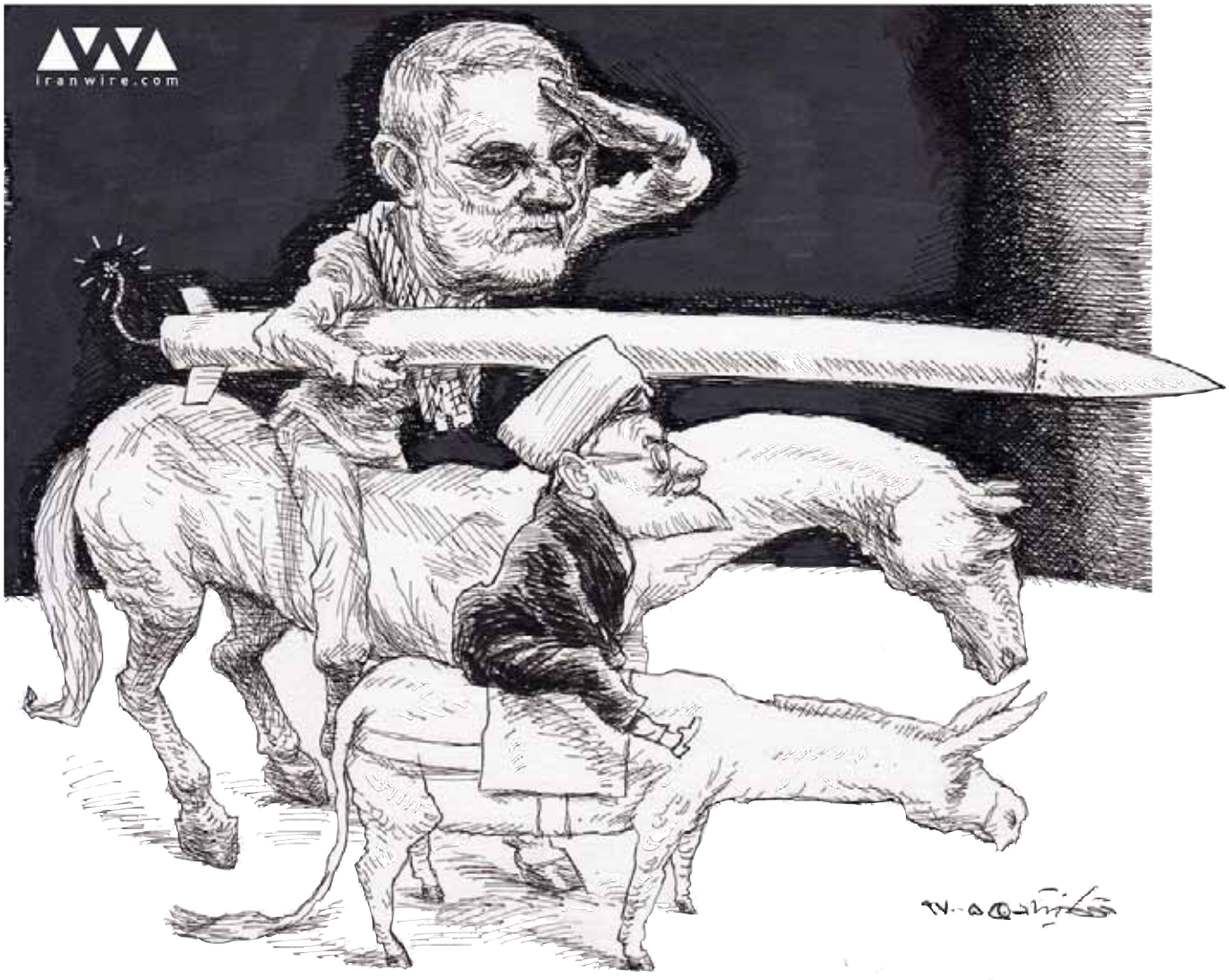

■ كشفت دراسة موسعة عن الدور الإجرامي المشبوه الذي الذي اضطلع به الحرس الثوري الإيراني على مدار العقود الثلاثة الماضية والتي ألقت الضوء ساطعا على أشكال تدخله التخريبي ، وإن كانت بدرجات متفاوتة ، في شؤون أربعة عشرة دولة مسلمة في المنطقة العربية ، حيث استخدم في مخططاته ميزانية مفتوحة من المال والسلاح وتهريب المخدرات والمتفجرات إلى جانب تدبير عمليات اغتيال للشخصيات العامة بل وتجنيد العاهرات وخادمات «المتعة» للحصول على معلومات استخباراتية مثلما حدث في تركيا .

الدراسة التي أجرتها كل من الرابطة الأوروبية لحرية العراق (EIFA)، و اللجنة الدولية للبحث عن العدالة (ISJ) ومقرهما في بروكسل، أكدت أن أشكال التدخل في شؤون الدول الأخرى بالمنطقة كانت تجرى بشكل "مؤسسي" وأن كبرى قيادات الحرس الثوي

نظام الملالي يتورط في عمليات تجسس وتهريب مخدرات وسلاح وتفجيرات واغتيالات في 14 دولة بالمنطقة

تورطت فيها بشكل مباشر .

ونبهت الدراسة التي صدرت في 56 صفحة ، وجاءت تحت عنوان " الدور التدميري للحرس الثوري الإيراني في الشرق الأوسط " إلى أن نظرة عامة لمدى تدخل الحرس الثوري في المنطقة ، أظهرت أن أنشطته تم تصعيدها منذ عام 2013 وأن دافعا جديدا ورائها جاء عقب الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الـ5+1

وأكدت الدراسة أن الحرس الثوري تورط وبشكل مباشر في "الاحتلال" الخفي لأربع دول على وجه الخصوص وهي العراق وسوريا واليمن ولبنان ، والذي كان له حضورا عسكريا كبيرا ، مشيرة إلى أن نحوا من 70 ألف من قوات تحارب بالوكالة عن النظام الإيراني كانت متمركزة في سوريا في صيف 2016 .

ونبهت الدراسة إلى أن الحرس الثوري يتدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية الخاصة بما لا يقل عن ثماني دول أو يتآمر ضد حكوماتها والتي تشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والبحرين ومصر والإردن .

كما أكدت استنادا إلى المعلومات المتوفرة ، أن الحرس الثوري أقام فروعا أو شبكات إرهابية تابعة له فيما لا يقل عن 12 دولة في المنطقة.

ومن أكثر النتائج اللافتة للنظر أن الإنشطة الإرهابية التي ارتكبها ، تم تنفيذها في 13 من 14 دولة ، باستثناء وحيد يتمثل في عمان ، وهي الدولة التي ساعدت النظام الإيراني في تفادي العقوبات الاقتصادية .

ولفتت الدراسة إلى أن الحرس الثوري نفذ أنشطة استخبارتية وعمليات تجسس في 12 دولة ، معظمهم تم اعتقاله إلى جانب بمقاضاة الجواسيس التابعين للنظام الإيراني ، في حين أرسل الحرس الثوري أسلحة ومتفجرات على نطاق واسع للدول الـ14 كافة ، غير أن التدخل لا يقتصر على النطاق العسكري فحسب ، بل له دور مميز في سياسة طهران الخارجية .

ذكرت الدراسة أن السياسة الخارجية تتشكل على يد القائد الأعلى آيات الله خامنئي ، في هيكل السلطة الحاكمة بتلك الدولة "الثيوقراطية" ذات الحكم الديني ، ومن ثم فإن تطوير وتنفيذ السياسات نحو بعض الدول كان يتم تفويضه رسميا للحرس الثوري ، ومن هذا المنطلق سيطر الأخير وعلى نحو فعال على السياسة الخارجية التي ينتهجها النظام عبر سفاراته العديدة التي من بينها سفارت العراق وسوريا ولبنان وأفغانتسان واليمن والبحرين وأزربيجان ، فضلا عن سيطرته على السياسة الخارجية فيما يتعلق بأرمينيا وروسيا وتركيا والسعودية والبحرين والكويت والإمارات وقطر وعمان .

ويأتي سفراء النظام الإيراني لدى العراق وسوريا وأفغانستان من بين صفوف الحرس الثوري أو يقع الاختيار عليهم من بين الأفراد وثيقي الصلة به ، حسب الدراسة التي أوضحت أنه يتم اتخاذ هذه الإجراءات حتى يتمكن الحرس الثوري من تنفيذ إنشطته وطرح أجندته من خلال استغلال الفرص التي تمنحها حصانة السفارة الدبلوماسية وحصانة السفير .

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، أفادت الدراسة أن ثقل الحرس الثوري اقتصاديا يتمركز في إيران وأنه كرس قوته الاقتصادية والمالية للتدخل في شؤون الدول الأخرى ، غير أن عمليات التدخل التي شغلت نطاقا موسعا شكلت عبئا ثقيلا على الاقتصاد الإيراني ، موضحة أن طهران أنفقت في على مدار خمس سنوات ، ما يزيد على مائة مليار دولار أمريكي لتمويل عمليات الحرس الثوري في سوريا وحدها حيث جاء جزء كبير منها عبر مخصصات الميزانية السرية الخاصة بمكتب خامنئ .

وأشارت الدراسة إلى أن هذه الأموال تنفق على شراء الأسلحة وتحمل تكاليف الجيش

السوري ، حيث يدفع النظام الحاكم الإيراني نحو مليار دولار سنويا لتغطية رواتب القوات التابعة للحرس الثوري ، والتي من بينها القوات المسلحة و المليشيات و جماعة الشيعة التي يحميها النظام .

كما ذكرت الدراسة أن الحرس الثوري الإيراني لديه وحدة مخابرات تعمل بشكل مواز لوزارة المخابرات ، بل والأدهى من ذلك أنه قام بتوسيع أنشطته الاستخباراتية عبر المنطقة وأقام عديدا من مواقع المخابرات في عدد من الدول .

ووفقا للدراسة فأن مفوضي الحرس الثوري يقتصرون في جميع الأحوال على الجماعات الشيعية ، على الرغم من أن طهران ركزت انتباهها على الشيعة في مختلف الدول بالمنطقة ، حيث تثير التوترات المذهبية بينما تجند القوات التي تشكل جماعات ومليشيات تابعة للحرس الثوري ، فالقاسم المشترك بين المليشيات التي يشكلها الحرس الثوري هو أنها تطيع و تأتمر بأمر خامنئ .

وقالت الدراسة إن العنف الذي يمارسه النظام الإيراني في الدول الأخرى بالمنطقة تحت لواء الإسلام الشيعي و قمع السنة اثار رد فعل عنيف ، حيث انتشر ظهور جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والذي يسعى إلى إقامة "خلافة إسلامية" بينما ينشرون سخطهم ووحشيتهم في أنحاء الكرة الأرضية الأربعة .

معسكرات تدريب للمرتزقة والأجانب

أشارت الدراسة إلى أن الحرس الثوري الإيراني أقام إدارة كرست نشاطها لتدريب المرتزقة والمقاتلين الأجانب ، في حين أن معسكرات التدريب يجري تقسيمها بناء على جنسية المتدربين ونوع التدريب ، حيث كان يتم توفير تدريب الإرهابيين والتدريب العسكري المتقدم للمليشيات ، وتمكين الإرهابيين من التسلل بشكل أفضل لمختلف الدول ودعم «الأجندة الإقليمية » لنظام الملالي الحاكم.

وأكدت الدراسة أن مئات القوات من العراق وسوريا واليمن وأفغانستان ولبنان ، حيث يتورط النظام في القتال الحدودي ، تتلقى تدريبا عسكريا ثم يجري إرسالها لشن حرب وعلميات إرهابية ، بينما تتلقى جماعات أصغر تدريبات في دول لا يتوجد فيها حروب مفتوحة والتي تشمل دول الخليج العربي مثل البحرين والكويت ، حيث يتم تدريب خلايا إرهابية بها .

وكشفت الدراسة عن مقر إدارة التدريب

والذي يقع في قاعدة الإمام علي العسكرية ، على بعد 20 كيلومترا من طريق طهران- كاراج ، حيث قدمت تفاصيل بشأن معسكرات التدريب التابعة للحرس الثوري الإيراني ومن بينها :

1- أكاديمية الإمام علي في تارجيش، طهران حيث يقدم تدريب نظري على الأصولية الإسلامية والإرهاب .

2- معسكر مالك أشتار في أمول، تدريب البقاء على قيد الحياة .

3- مركز سمنان، تدريب عملي على الصواريخ .

4- مركز بادينه في فارمين ، تدريب مدني .

5- مركزمشهد ، يركز على تدريب القوات الأفغانية .

6- ثكنة رازوكي العسكرية، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا .

7- ثكنة جلال أباد العسكرية ، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا .

8- ثكنة شارمان العسكرية ، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا.

9- محور تلي كابن، تدريب الكوماندو .

10- أبادان، تدريب الغطس والبحرية .

11- أحواز، تدريب بحري .

12- محور كشم، دورات تدريبية بحرية .

13- ثكنة شهريار العسكرية، التدريب من أجل سورياً .

أساليب التدخل التخريبي في المنطقة

استعرضت الدراسة أشكال وأساليب تدخل الحرس الثوري لإشعال الحرب والدمار وتنفيذ العمليات التخريبية بدول المنطقة ، والتي كانت على أشدها في البلدان التي تعيش فيها أقليات أو جماعات شيعية حيث حرص نظام الملالي على إشعال الفتن الطائفية وإثارة النعرات المذهبية وزرع الفتن وإقامة المذابح وتنفيذ عمليات اغتيال وتفجير في المناطق التي يسكنها أهل السنة .

العراق

أرسل الحرس الثوري عقب الحرب «العراقية- الإيرانية» في الثمانينيات أول فيلق له في العراق، حيث اعتبر هذه الدولة أهم هدف له، في حين أن احتلال الائتلاف الدولي لها قدم أفضل فرصة للنظام الإراني لتوسيع تدخله العسكري فيها، فمع سقوط الدولة العراقية السابقة تحول ميزان القوة بشكل كبير لصالح إيران .

تحدثت الدراسة الاحتلال السري للعراق من قبل الحرس الثوري في 2003، حيث أمر النظام الإيراني قوات «بدر» بدخول العراق من خلال ممرات حدودية مختلفة في البصرة وميسان وواسط وديالي.

وبدأت قوات بدر تستولي على عديد من المراكز الحكومية وتحويل الوثائق الرسمية إلى إيران والسيطرة بشكل كامل على المناطق الحدودية بين العراق وإيران ، إلى جانب تشكيل المجلس الحاكم في العراق ، ويضم 25 عضوا ، معظمهم عناصر ذات صلة بنظام الملالي في إيران ، حيث قدم هذا المجلس البرنامج اللازم لاختراق المؤسسة السياسية العراقية .

وتحدثت الدراسة عن أشكال النفوذ التي اتخذها النظام الإيراني في العراق في الفترة من 2003وحتى 2009 ، والتي تشمل زعزعة الاستقرار ، وانتهاج سياسة تركز على شن الاعتداءات الإرهابية ضد قوات التحالف ، واغتيال شخصيات سياسية ومتظاهري السنة ، و مساعدة الجماعات الشيعية ذات الصلة بإيران في التوسع محليا و اكتساب السطوة السياسية ، حيث تم تشكيل جماعات جديدة كي تكمل عمل قوات بدر أما بعضها الذي كان موجودا بالفعل ، فقد خضع من جديد للسيطرة الإيرانية الكاملة.

وتحدثت الدراسة عن قائمة تضم 32 ألف عميل في العراق والذين كانوا يتسلمون شيكات الرواتب من النظام الإيراني ، والتي ضمت قطاعا

■ إدارة خاصة لتدريب مليشيات الإرهابيين والمرتزقة والأجانب على الاغتيالات والتسلل ودعم الأجندة المذهبية

عريضا من موظفي الحكومة و أعضاء مجلس الشعب ، وعديدا من قادة الجيش وغيرهم من العناصر .

وأكدت الدراسة أن الحرس الثوري الإيراني تمكن من زيادة تدخله في العراق ، سياسيا وعسكريا عقب رحيل القوات الأمريكية من البلاد ، وذلك بدعم نظام الملالي ومن خلال تزوير الأصوات مم مكن نوري المالكي من تولي منصب رئيس الوزراء في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 2010 ، فهو ينتمي إلى النظام الأيراني الحاكم ، وكان مشهورا بتنفيذ أوامر الحرس الثوري في العراق والتي شملت تمهيد الطريق للهجمات الإرهابية ضد سكان قوات المعارضة الإيرانية في معسكرات «أشراف » والحرية مما أسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات .

سوريا

تعتبر سوريا واحدة من أهم أهداف نظام الملالي والحرس الثوري على الإطلاق منذ عهد حافظ الأسد، الذي ترأس البلاد في زمن الحرب بين العراق وإيران في الثمانينيات، حيث قام هذا الأخير بتزويدهم بالمعونة العسكرية والدعم السياسي .

وقالت الدراسة إن الشعب السوري، انتفض ضد ديكتاتورية بشار الأسد ، في إطار الربيع العربي، مما جعل نظام بشار الأسد مهددا ، مشيرة إلى أن خامنئي، أرسل، كرد انتقامي، قوات الحرس الثوري إلى سوريا لدعم الأسد، في حين أن عددا من مسؤولي النظام الإيراني أعلنوا عن أهمية الحرب السورية بالنسبة لإيران .

ونقلت في هذا السياق تصريحات مهدي طيب، رئيس ثكنة عمار، وأخو رئيس مخابرات الحرس الثوري حسين طيب ، حيث قال في فبراير 2013: «سوريا هي المحافظة الـ35 الأيرانية » مضيفا: «إذا كان انتوى العدو مهاجمتنا والاستيلاء على سوريا أو محافظة «خوزيستان الإيرانية ، فإن الأولوية ستكون في الحفاظ على سوريا، لأننا بذلك نستطيع استرداد خوزستان في وقت لاحق، ولكن إذا فقدنا سوريا، فلن نستطيع التمسك بطهران».

وأكدت الدراسة أنه بدون الدعم الإيراني المباشر، لما استطاع بشار الأسد من الاحتفاظ بالسلطة، حيث كان نظامه على وشك التعرض للاقتلاع من جذوره لولا دعم نظام الملالي له بكل ما أوتي من قوة .

وأشارت إلى أن خامنئ أرسل حسين حميداني، وهو واحد من أكثر قواد الحرس الثوري خبرة، والذي كان قائدا لفيلق محمد، الذي كان مسؤولا عن قمع الانتفاضات الشعبية في طهران عام 2009، وبالتدريج دخلت قوات الأسد في فلك الحرس الثوري الإيراني .

ونبهت الدراسة إلى أن استراتيجية النظام الإيراني تقوم على ركيزتين : تتمثل الأولى في تقديم الدعم الكامل لنظام الأسد بينما تشارك في قمع وإبادة المعارضين وأبناء الشعب ممن تدفقوا في الشوارع ، أما الثانية فتتمثل في تقوية الجماعات المتطرفة بشكل غير مباشر كأحد أساليب بث الانقسامات بين المعارضة و للحيلولة دون تكوين إجماع دولي أوسع نطاقا على المعارضة التي كانت لتقود دعاوى متزايدة لخلع الأسد .

وأكدت الدراسة أن هنك أدلة وفيرة بأن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" هو نتاج قمع الشعب العراقي والسنة في ظل نظام رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في العراق و بشار الأسد في سوريا ، وكلاهما كان يخضعان لنفوذ النظام الإيراني .

وأكدت أن هناك دليلا ثانيا يتحدث مباشرة عن دور النظام الإيراني و حلفائه في إقامة "داعش" والذي يشمل إطلاق سراح السجناء المتطرفين من قبل المالكي و الأسد ، حيث قام هؤلاء السجون بتشكيل الخلايا التأسيسية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"

وذكرت الدراسة قيام نظام الملالي بانفاق ما يزيد على مائة مليار دولار في الحرب في سوريا ومرتبات القوات التابعة للحرس الثوري والتي تقدر بمليار دولار كل عام كما أرسل النظام شبكة ضخمة من الملالى لسوريا من أجل التحريض

■ بشار والمالكي عملاء الشيعة فتحا سجون المتطرفين لتأسيس «داعش» في العراق و سوريا

والدعوة إلى الكراهية والعنف والتشدد إلى جانب إشعال التوترات المذهبية .

وقالت الدراسة إنه بمراجعة عابرة لمدى التدخل الإيراني في سوريا و الخسائر التي تكبدها الحرس الثوري و النفقات في سوريا ، يتضح أهمية هذه الحرب من أجل الحفاظ على الديكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران .

اليمن

قالت الدراسة إن الحرس الثوري، الذي استخدم نموذج حزب الله اللبناني، شكل جماعة «مفوضة» في اليمن حيث استغل النزاعات القبلية والأقلية الشيعية في هذا البلد، ومن ثم أصبحت قبيلة الحوثي المرشح الأول لتنظيم تلك الحركة .

وأضافت أن حسين الحوثي وأخوه عبد الملك، وأبوه بدرالدين قضوا ما يزيد على عام في إيران مطلع الثمانينيات، وأنهم تلقوا تدريبا دينيا وسياسيا وأمنيا وإرهابيا في مدينة «قم» وقاموا بزيارات منتظمة لإيران بعد ذلك، ومن ثم قام حسين الحوثي بتشكيل ما يعرف بـ«أنصار

■ إيران أرسلت شبكة ضخمة من «المعممين» لنشر الكراهية والعنف وإشعال التوترات المذهبية في الأراضي السورية

الله» على غرار حزب الله اللبناني .

وتابعت الدراسة: «عندما اندلعت الثورة في اليمن في يناير 2011 ، استخدم النظام كل قوته لتقوية وتسليح وتوسيع وتدريب «أنصار الله»، فغالبية قواته تلقت تدريبا في اليمن ولكن بعضها ذهب إلى إيران لتلقى تدريباته في مراكز «قوة القدس»، حيث لعبت بعد ذلك دورا كبيرا في الصراع باليمن امتثالا لأوامر إيران والذي ظلت قواته في جميع تحركاتها على تنسيق واتصال دائمين بالحرس الثوري .

لبنان

جرى تأسيس حزب الله اللبناني أساسا على يد المؤسسات الأصولية التابعة لنظام ولاية الفقيه الإيراني و مكتب حركات التحرير التابع للحرس الثوري عقب الثورة الإيرانية في 1979 ، الذي قام بتدريب أفراده بينما تكفلت «قوة القس» بدفع رواتبهم .

وذكرت الدراسة أن الحرس الثوري أقام «حزب الله» في بداية عام 1983 في سهل البقاع وشرع في تدريبه و تسليحه، والذي كان ينفذ عمليات الإرهابية بناء على أوامر ودعم الحرس الثوري في هذه المرحلة .

وأكدت أن حزب الله، كان ينفذ ومن فترة طويلة، عمليات عسكرية لعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط ، بناء على أوامر النظام الإيراني، مشيرة إلى قيام الحزب باختطاف جنديين اسرائيليين تنفيذا لهذه الأوامر في 12 يوليو 2006 مما جعل اسرائيل تفرض في 13 يوليو حصارا بحريا على لبنان وهو ما أدى إلى حرب بين لبنان وإسرائيل في جنوب لبنان ، و قام النظام الإيراني أثناء الحرب بتزويد حزب الله بالدعم السياسي الكامل والدعم المالي والعسكري والثقافي والدعائي .

ونبهت الدراسة إلى أن حزب الله ينبه سياسات النظام الإيراني في المنطقة كما تحارب قواته إلى جانب قوات الحرس الثوري في سوريا.

البحرين

قام النظام الإيراني بتوسيع تدخله في البحرين وذلك عقب الأزمة التي اندلعت بها فبراير 2011، بينما ناقش زعماء النظام علانية أساليب التدخل فيها حيث أشار خامنئي للبحرين في 17 خطابا في الفترة ما بين 13 مارس 2011 إلى 3 يونيو 2012 ، وزعم بأن التدخل فيها هو حق إيراني ثابت.

وقالت الدراسة إن مسؤولين آخرين بالنظام دعوا إلى الإطاحة بحكومة البحرين وإلى ضم الدولة ، مشيرة إلى أن مجلس الأمن الأعلى الإيراني ناقش في أبريل 2011 الاضطرابات في البحرين ووسائل التدخل الإيراني بها والذي توصل إلى أن الاتجاه في البحرين «نهائي» ويجب على إيران أن تستمثر فيه، غير أنه وبسبب رد الفعل الدولي ضد التدخل في الشؤون البحرينية، قرر المجلس أن إيران لا يمكن أن تتدخل علانية وبشكل مباشر، ومن ثم يجب إنجاز كل شيئ على نحو سري ومن خلال الحرس الثوري و «قوة القدس» والجماعات التابعة لها ومن بينها حزب الله، ثم أقام خامنئي مقرا لمناهضة الحكومة وأعقب ذلك لقاءات عديدة عقدتها إدارات النظام المختلفة مع جماعات الشيعة البحرينية للتنسيق معها .

ولفتت الدراسة إلى أن خامنئي يؤيد «شخصيا» حركة تيار الأمل الإسلامية و الثورة في البحرين ، كما دعم نظامه عمليات الشغب بالبحرين ، وسرعت «قوة القدس» في نهاية 2014 من إرسال الأسلحة والمتفجرات للحبرين لإقامة عدد من الشبكات والتي كشفت قوات الأمن البحرينية عن إحداها في 30 سبتمبر 2015 .

وأشارت إلى أن القوات البحرينية ، اعتقلت في 22 يوليو 2016 ، خمسة أفراد مشتبه في علاقات لهم بإيران و بمحاولة زرع قنابل ، والذين تلقوا تدريبات عسكرية متقدمة في مراكز حزب الله المتمركزة في العراق و مراكز الحرس الثوري، والذين خططوا لزرع متفجرات في عدة مناطق بالبحرين .

السعودية

بعد ميلاد نظام الملالي في إيران، عبر آيات الله الخميني عن امنيته في إقامة دولة الخلافة والتي تتضمن بسط سيطرته على مكة ، فالخميني لم يكن حتى ليعترف باسم السعودية وكان يشير إليها باسم الحجاز، وفي خطوة غير مسبوقة في عام 1987 ، أعلن أنه لن يتوقف عن معارضة حكومة السعودية .

تحدثت الدراسة عن تاريخ تدخل الحرس الثوري في المملكة قائلة إن اللواء أحمد شريفي كان قائد الفيلق السادس الخاص بالخليج «الفارسي» وإنه لعب دور كبيرا في تفجيرات برجي الخبر في السعودية في 26 يونيو 1996، والذي قامت «قوة القدس» باستبداله في 1997 بعدما افتضح دوره في الهجمات التفجيرية.

وأشارت الدراسة إلى الاعتداء على السفارة السعودية في طهران ، في يناير 2016، والذي قام الحرس الثوري بتدبيره تنفيذا لأوامر خامنئي ، بينما محمد رضا نجادي ، رئيس قوة الباسيج ، أحد مجرمي الحرس الثوري ، بقيادة الهجوم وأمر بنفسه بإشعال النار في السفارة ، قائلا للجناة ألا يغادروا السفارة قبل إضرام النيران فيها ، بينما صدرت أوامر للشرطة بعدم التدخل الأوامر بعدم التدخل ، والتي لم تتخذ أي خطوات لحماية المبنى .

ولفتت إلى تهديد الدول العربية بقطع العلاقات مع إيران ، وهي بمثابة «إخفاق سياسي « يهدد أركان النظام الحاكم مما حدا بقيادات الباسيج إلى الاجتماع في أحد المراكز الطلابية المتنقلة والمعروف باسم «سيد الشهدا « في منطقة أبالي ، واتفقوا على التنصل من الهجوم ونفي مسؤولية الحرس الثوري أوالباسيج عنه ، بزعم أن متسللين هم من شنوا الاعتداء على السفارة وأحرقوها ، إلى جانب التأكيد على أن الباسيج كانوا حاضرين فقط في اليوم التالي أثناء المظاهرات السلمية.

فلسطين

في سبيل استغلال مشاعر المسلمين في المنطقة بعد وصوله إلى السلطة في 1978 ، بدأ نظام الخميني في تصدير الإرهاب تحت ستار القضية الفلسطينية ، وذهب إلى حد استخدام قوات البايسيج الإيرانية شعار «القدس عبر كربلاء » أثناء الحرب مع العراق .

أكدت الدراسة أن الحرس الثوري ظل يستخدم «فلسطين » كغطاء لسياسات التدخل في المنطقة ، وتم تكليف فيلق القدس السابع للتدخل في الشؤون الفلسطينية .

ونبهت الدراسة إلى أن أجندة النظام الإيراني كانت منذ البداية ضد منفعة وصالح الشعب الفلسطيني ، موضحة أن نظام الملالي بذل كل جهد في سلطته كي يحرف مباحثات السلام عن مسارها منذ بدايتها في 1991 ، حيث كان الهدف هو إضعاف تقدم المفاوضات من خلال دعم الجماعات المتعصبة مثل الجهاد الإسلامي ضد فتح .

و قالت: «عندما فشل خامنئي وبعده رفسنجاني في عرقلة تقدم اتفاقية السلام، حاولا اغتيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، مدللة على ذلك بأن اجتماعا ضم جماعات معارضة مفاوضات السلام بدمشق في 1993، حيث شارك في الاجتماع كل من محسن رضائي، قائد الحرس الثوري في ذلك الوقت، ومحسن أرمين، رئيس قسم المخابرات بالحرس الثوري في لبنان، وجرى بحث اغتيال ياسر عرفات كأحد سبل وقف محادثات السلام و تصعيد التوتر الإقليمي .

وأكدت الدراسة أن العلاقة بين الملالي والحرس الثوري من جانب و حماس والجهاد الإسلامي من جانب آخر بدأت في التوتر عقب تدخل النظام الإيراني في سوريا ، بينما حاولت إيران تشكيل جماعة جديدة في غزة بحيث تخضع تماما لـ«قوة القدس » على غرار حزب الله في لنبان و حركة حشد في العراق ، والتي أطلق عليه اسم « حركة صابرين » وهي حركة شيعية ترفع الشعار المرسوم على راية الحرس الثوري .

ونقلت الدراسة ما أعلنته السلطة الفلسطينية في 3 فبراير 2016 أن خمسة أشخاص في الضفة الغربية واجهوا اتهامات بالتواطؤ مع إيران وجرى اعتقالهم بتهمة التخطيط لشن هجمات إرهابية ، وكان هؤلاء الخمسة ينتمون لحركة «صابرين».

■ إنفاق أكثر من 100 مليار دولار لتمويل عمليات الحرس الثوري في سوريا وحدها

تركيا

بالنظر إلى أن تركيا تشترك في أحد حدودها مع إيران، فإن الحرس الثوري دائما ما كان يخطط للتدخل بشكل موسع في هذا البلد ، فقد تقرر بعد تأسيس «قوة القدس » تخصيص الفيلق الخامس لتركيا ، بحيث يشرف هذا الكيان على عمليات إرهابية نوعية وتنظيم شبكات إرهابية سرية داخل الأراضي التركية ، وتمكن بالفعل من اغتيال على أكبر غرباني وزهرا راجبي عام 1996 في تركيا بمعاونة وزارة المخابرات .

أكدت الدراسة أن الفيلق الخامس و وزارة المخابرات الإيرانية و الحرس الثوري يلعبون دورا حيويا في تجنيد وتنظيم وتوظيف الأتراك المناسبين للاضطلاع بأنشطة إرهابية ، منبهة إلى أن هذه الأنشطة والتجسس الذي يقوم به الحرس الثوري مستمر حتى اليوم في تركيا .

ونقلت عن صحيفة «حرييت» التركية تقرير لها الجمعة 24 مارس 2013 ، يؤكد أن السلطات اعتقلت مجموعة من العاهرات في مدينة «أكدير » الحدودية بتهمة التجسس لصالح إيران .

وأفادت الصحيفة أن عددا من النساء الإيرانيات في هذه المجموعة استخدمن زواج المتعة والدعارة لاستخراج المعلومات من الجيش والشرطة ومسؤولي الدولة ،ومن ثم يقمن بتمرير تلك المعلومات للحرس الثوري ، كما أضافت انه الشرطة التركية تلقت بلاغا عن مجموعة تتألف من 24 شخصا متورطين في التجسس تحت ستار بيع حجارة الزينة.

وذكرت الدراسة أن جهاز الأمن التركي أعلن خلال التحقيقات أن النساء اعترفن بأن الحرس الثوري زودهن بوثائق مزورة و ساعدهن على دخول تركيا بشكل غير مشروع في مناسبات عديدة ، كما أقررن بأنهن خضعن لتوجيهات الحرس الثوري للاقتراب من مسؤولي الجيش والشرطة والدولة وطلب منهم الحصول عن أنواع من المعلومات التي يحتاجها قسم المخابرات بالحرس الثوري الإيراني .

التدخل في شؤون دول أخرى

لم يقتصر تدخل نظام الملالي عى هذه الدول بل إنه يستهدف دولا أخرى في الشرق الأوسط.

مصر

تعتبر مصر واحدة من أكثر الأهداف أهمية لتصدير الإرهاب والإصولية من قبل النظام الإيراني ، وذلك استنادا إلى سكانها من المسلمين و تاريخ الحركات الأصولية الإسلامية بها.

وقالت الدراسة إن الحرس الثوري بذل جهودا السنوات الماضية لتصدير الثورة لمصر ودعم الأصوليين المصريين ، مما أدى إلى قيام الحكومة المصرية بإغلاق مكتب رعاية المصالح الإيراني في القاهرة .

وذكرت الدراسة أن الحرس الثوري كرس الفيلق الثامن للتدخل في شؤون دول الشمال الأفريقي ومن بينها مصر ، نظرا لأن «قوة القدس » لها قاعدة في السودان ، كان يتم توجيه بعض الانشطة في مصر من السودان .

وأكدت أن أربعة إيرانيين دخلوا مصر بجوازت سفر مزورة في أغسطس وسبتمبر 2006 كشيعة عراقيين وكان هدفهم هو إقامة فرع «قوة القدس» التابعة للحرس الثوري.

وأشارت إلى أنه جماعة تطلق على نفسها اسم «الحرس الثوري الإسلامي بمصر» أعلنت عن قيامها، بينما زعم الأمين العام للجماعة محمد الحزري أن التنظيم يضم ما يزيد على 400 عضو وانه يتلقى دعما ماليا مثل حماس وحزب الله، من الجمهورية الإسلامية وأن الهدف هو محاربة الصهوينية والإمبريالية الأمريكية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية بإيران .

الأردن

تتدخل «قوة القدس» التابعة للحرس الثوري في الأردن أيضا، ففي يوليو 2015، نشرت صحيفة الرأي الأردنية تقريرا مفصلا حول اعتقال إرهابي تسلل مع «قوة القدس» وهو نرويجي من أصل عراقي وذلك بهدف تنفيذ

أعمال إرهابية في الأردن باستخدام 45 كيلوجرام من مادة RDX شديدة الانفجار، والتي خبأها في شمال الأردن .

كما ذكرت الدراسة قيام الأردن باستدعاء سفيرها لدى إيران في 2016 احتجاجا على سياسات التدخل في الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن انشطة إيران في سوريا ساهمت في ارتفاع كبير في معدل تهريب المخدرات التي قدرت بـ7 مليون قرص مخدرات، والأسلحة على طول الحدود "السورية - الأردنية".

الإمارات

يتولى الفيلق السادس التابع لـ«قوة القدس» مسؤولية دول الخليج العربي والتدخل في شؤون هذه الدول، فعلى سبيل المثال، جرى اعتقال جواسيس الحرس الثوري في أبريل 2016 ومحاكمتهم في الإمارات العربية المتحدة، وأدانت المحكمة العليا الاتحادية الإماراتية أربعة أشخاص بتهمة التجسس لصالح إيران وحزب الله، وأفادت وكالة الأنباء «وام» أن ثلاثة من المتهمين تلقوا أحكاما بالسجن ستة أشهر بتهمة إقامة شبكة في إطار الحكومة كانت ترتبط بحزب الله .

ونقلت الدراسة عن صحفية الاتحاد الإماراتية تقريرها بأن المحكمة العليا الاتحادية حكمت على جاسم رمضان البلوشي بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التجسس لصالح إيران ، حيث التقى بأحد عملاء المخابرات الإيرانية في السفارة بالإمارات، وزود الجانب الإيراني بمعلومات سرية تخص شخصيات تقيم في الإمارات، بينما أبلغ خبير جنائي بأبو طبي عن تبادل معلومات بين البلوشي و ضابط المخابرات الإيراني .

وأكدت الدراسة أن تفشي التدخل الإيراني عبر حزب الله، قاد دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يتألف من السعودية وقطر والبحرين والكويت وعمان والإمارات، لأن تضع حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية في مارس قبل عامين .

الكويت

استشهدت الدراسة بتدخل نظام الملالي في شؤون الكويت بقضية «خلية العبدلي» والتي اعتقلت الحكومة الكويتية أعضاءها وحاكمتهم ، وذكر تقرير في يناير 2015 أن الحكم على الأرهابيين بخلية العبدلي أوضح أن عددا من الدبلوماسيين الأيرانيين في السفارة الإيرانية بالكويت تورطوا في دعم الخلية عن طريق التدريب والدعم المادي والتنسيق بين أعضاء الخلية .

وذكرت الدراسة أن الحكم في هذه القضية جاء في 186 صفحة وهو يوضح دور موظفي السفارة الإيرانية في إقامة ودعم خلايا حزب الله في الكويت على مدار عقدين .

وقالت إن الحكم الذي أصدرته المحكمة الكويتية توصل إلى أن دبلوماسي إيراني ساعد حسن حجي ، المشتبه الرئيسي الذي واجه حكما بالإعدام ، حيث كان على علم بالعمليات الإرهابية و التهريب وتخزين المفتجرات والأسلحة من حسن أبوالفضل زاده ، سكرتير أول السفارة الإيرانية ، والذي تم توصيفه بأنه أخطر دبلوماسي إيراني في الكويت والذي هرب من البلاد في 2010 بعد اكتشاف شبكة التجسس ، بينما قام دبلوماسي آخر بمنح مساعدة مالية للمتهمين لجمع معلومات حول المنشقين الإيرانيين في الكويت وتقديمها للسفارة الإيرانية .

قطر

ذكرت الدراسة، وفقا لتقارير داخلية بالحرس الثوري في 2016، إنه جرى تدبير مؤامرة لخطف مواطنين قطريين من العراق بالتنسيق مع مسؤولي الأمن في محافظة المثنى العراقية ومدينة السماوة، و الجماعات الشيعية بحركة نجابه وعصيب الحق.

وقالت الدراسة إن حركة نجابه وعصيب الحق، مليشيات شيعية، تخضع لقيادة قائد «قوة القدس».

الخلاصة

1- جرى دراسة جانب صغير جدا من وظيفة الحرس الثوري في الشرق الأوسط، ولكن الحقائق تشير بوضوح إلى أى مدى كان الحرس الثوري أحد عوامل التحريض على الحرب والإرهاب في انحاء الشرق الأوسط، وأنه لا يوجد دولة بهذه المنطقة بدون تدخل أو مساهمة الحرس الثوري في الحرب والإرهاب والتوترات المذهبية.

2- على الرغم من أن نظام الملالي يصف نفسه بأنه «حامي الإسلام والمسلمين»، إلا أنه كان السبب في معظم عمليات القتل في هذه البلاد من خلال إثارة الصراع الديني بين السنة والشيعة ، فمدى ونطاق الجرائم التي ارتكبها الحرس الثوري لا يمكن مقارنته مطلقا مع غيره من الجماعات الأخري ، فالموارد المقدمة له من قبل السلطة الرسمية للنظام الحاكم الإيراني والسفارات والمؤسسات، تجعله قوة أكثر نفوذا حتى من داعش، فيما يتعلق بالتحريض على الحرب والإرهاب.

3- أقام الحرس الثوري الإيراني شبكات من العملاء في جميع هذه الدول، وكان العامل المشترك بين المرتزقة والجماعات التابعة له في مختلف الدول، هو أنهم يعتبرون أنفسهم أتباع القائد الأعلى، وديكتاتور إيران الحاكم وأنهم لديهم أفكار «إسلاموية» متطرفة .

4- الحرس الثوري يضطع بتمويل شبكة المرتزقة التابعة له، والتي تقاتل في مختلف الدول، وهذا هو العامل الرئيسي في نشاط هذه الشبكة.

5- يقوم الحرس الثوري بتصنيع وتوزيع الأسلحة العسكرية والمتفجرات في دول المنطقة كافة .

توصيات الدراسة

1- تنفيذ القرار رقم 2231 الذي أصدرته مجلس الأمن بالأمن بالأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بوقف الأنشطة الصاروخية الأيرانية وإرسال أسلحة للدول الأخرى مثل اليمن وسوريا والعراق ولبنان .

2- توصيف الحرس الثوري الإيراني وجميع أفرعه كتنظيمات إرهابية أجنبية في الولايات المتحدة و وضعهم على قوائم مشابهة في الدول الأوروبية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

3- فرض عقوبات على كل المصادر المالية والشركات التابعة للحرس الثوري الإيراني .

4- حظر اي شراء أو بيع أسلحة من قبل الحرس الثوري وفروعه .

5- طرد الحرس الثوري، وحزب الله وغيرها من الجماعات التابعة لهم من جميع دول الشرق الأوسط خاصة سوريا والعراق .

6- بذل جهود دولية لتفكيك الجماعات شبه العسكرية والشبكات الإرهابية التابعة لـ«قوة القدس» في المنطقة .■

احتجاجات إيران.. رسوم جرافيتي من طهران إلى مكسيكو سيتي

في فرانكفورت.. النساء، الحياة، الحرية

في مكسيكو سيتي

تضامنًا مع النساء في إيران واستذكارًا لوفاة مهسا أميني، تكتب امرأة رسائل ضد «النظام الديكتاتوري» في إيران على جدار السفارة الإيرانية في مكسيكو سيتي.

في فرانكفورت

شرطة الآداب اعتقلت مهسا أميني البالغة من العمر 22 عامًا بسبب إظهارها «خصلة من شعرها». ودخلت في غيبوبة وتوفيت في 16 سبتمبر/أيلول في المستشفى. وتنفي الشرطة استخدامها للعنف، ولا أحد يثق في ذلك. فالكثير من النساء عايشن تصرفات شرطة الآداب العنيفة.

سيمبسون متضامن في ميلانو

على جدار منزل في ميلانو مباشرة أمام القنصلية الإيرانية رسمت صورة للشخصية الكارتونية مارج سيمبسون، رسمها فنان الغرافيك اليكساندرو بالومبو.

احتجاج طلبة الفنون بطهران

في باريس

في باريس لا تذكر صور الجدران فقط بمهسا أميني والاحتجاجات في ايران، بل إن المدينة تعتزم إعلان أميني «مواطنة شرفية». ومن المتوقع أن يحمل موقع في باريس اسم أميني «لكي لا ينسى أحد اسمها»، كما أعلنت عمدة المدينة آن هيدالغو «باريس ستقف دومًا إلى جانب أولئك الذين يكافحون من أجل حقوقهم وحريتهم».

سيمبسون متضامن في ميلانو

في باريس

في كراكاو

في فرانكفورت

في فرانكفورت.. النساء، الحياة، الحرية

فنانون من «تجمع بدون اسم» رسموا صورة لمهسا أميني على بناية مهجورة بفرانكفورت. وإلى جنبها كُتبت كلمات: النساء الحياة الحرية. الشعار المعلن من قبل المتظاهرين ضد نظام الملالي في طهران.

في كراكاو

انتفاضة النساء ضد المضطهدين في إيران تستحق التضامن، كما يعلن الكثير من النساء حول العالم. حتى في مدينة كراكاو في بولندا خرجت تظاهرات لدعم النساء في إيران. في كثير من مناطق العالم تتعرض نساء بسبب جنسهن للإهانة أو حتى التمييز. وفكرة ثورة نسائية في إيران تلهم الكثير منهن.

احتجاج طلبة الفنون بطهران

طلبة الفنون في جامعة أزاد بطهران احتجوا أمام مبنى الجامعة. اللون الأحمر على أكفهم يرمز إلى القمع الدموي للاحتجاجات من قبل قوات الأمن.

في مكسيكو سيتي

نظرية الدومينو المرغوب فيها

الاحتجاجات عقب وفاة مهسا أميني ضد النظام ويهتفون: «الملالي ارحلوا» أو «الموت للدكتاتور». والمعني هنا هو المرشد علي خامنئي. (DW)

مصير النظام الإيراني.. تقرير يرجح «انقلابًا» للحرس الثوري

■ كشف موقع «الإنترسيبت» الأمريكي أن إيران تواجه أزمة كبرى إلى جانب الاحتجاجات المستمرة منذ أكثر من شهرين، وتتمثل بعدم وجود خليفة واضح للمرشد الأعلى، علي خامنئي، الذي يعاني من المرض والتقدم في العمر.

وذكرت الموقع أن أزمة اختيار بديل لخامنئي، البالغ من العمر 83 عامًا والذي خضع لجراحة سرطان البروستات في 2014، تهدد نظام حكم رجال الدين القائم في البلاد منذ عام 1979، وفقًا لمعلومات نقلتها عن تقرير من «نيويورك تايمز».

وأضاف «الإنترسبت» أن الأزمة تغلي تحت السطح ونادرًا ما يتم تناولها في وسائل الإعلام المحلية، مشيرة إلى أنها «يمكن أن تكون أخطر أزمة تواجه الجمهورية الإسلامية حتى الآن».

ولفت التقرير إلى أن أزمة الخلافة المرجحة في إيران شبيهة بالأزمات التي عادة ما تواجه الأنظمة الاستبدادية في العالم خلال السنوات والعقود الماضية.

رجح الموقع أن تؤدي الأزمة إلى زيادة دور الحرس الثوري، أحد أقوى المؤسسات الأمنية في إيران، وربما القيام بدور مباشر في حكم البلاد.

وأشارت إلى أن التحدي يتمثل بالإضافة إلى اختيار الخليفة، هو أن من يخلف خامنئي سيكون من جيل لم يشارك في الثورة.

وقال الباحث في معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة جورج واشنطن، سينا أزودي، لإنترسبت إن «لا أحد تقريبًا يناقش موضوع خلافة خامنئي علنًا داخل إيران، لكن السلطة بأكملها تستعد الآن لقضية الخلافة».

وأضاف أزودي أن «التحدي يتمثل بالإضافة إلى اختيار الخليفة، هو أن من يخلف خامنئي سيكون من جيل لم يشارك في الثورة»، مبينًا أنه «بمجرد أن يغادر خامنئي المشهد، ستزول إحدى العوائق الرئيسية أمام تحسين علاقات إيران مع الغرب».

تقول الصحيفة إن فترة حكم خامنئي، الذي أصبح المرشد الأعلى لإيران في عام 1989، تزيد عن فترة حكم سلفه الخميني زعيم الثورة، أربعة أضعاف.

ومن نواحٍ عديدة، فإن النظام القائم حاليا في إيران اليوم هو من صنعه الشخصي، وتعتمد إدارة مراكز القوى المتنافسة داخل إيران على دوره كسلطة نهائية، وفقا للصحيفة.

وتتابع أن خامنئي عمد إلى تهميش معظم منافسيه داخل المؤسسة الدينية وعزز نفسه كسلطة لا جدال عليها داخل النظام.

وترى أن هذا الاحتكار للسلطة والنفوذ، الشائع في الديكتاتوريات، جعل موقعه بمأمن عن المنافسة، لكن في الوقت ذاته صعب من مهمة إيجاد الخليفة المناسب له بعد وفاته.

ومع ذلك يشير التقرير الصحيفة إلى وجود جهات داخل المؤسسة الأمنية الإيرانية قد تكون مستعدة للاستفادة من وفاة خامنئي.

من أبرز هؤلاء الحرس الثوري، الذي وصفته الصحيفة بأنه الجهة الوحيدة المتبقية داخل إيران التي تمتلك القوة والحافز للقيام بدور مباشر في السياسة الإيرانية بعد رحيل خامنئي.

وتنقل عن خبراء القول إنه من الممكن للغاية، بل ومن المحتمل أيضا، أن تقرر قيادة قوية اقتصاديا ومسلحة جيدا في الحرس الثوري الإيراني القيام بـ «انقلاب عسكري» للسيطرة المباشرة على إيران بعد وفاة خامنئي.

ويرى هؤلاء أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن القيادات القوية داخل الحرس الثوري الإيراني ستفوت مثل هكذا الفرصة.

وتهز إيران موجة غضب منذ وفاة الشابة أميني في 16 سبتمبر/أيلول بعد اعتقالها على يد شرطة الأخلاق في طهران بذريعة عدم التزامها بقواعد اللباس الديني، فيما توسعت حركة الاحتجاج التي امتدت إلى غالبية المدن الإيرانية ما تسبب في مقتل عشرات من المتظاهرين.

ويحدد الدستور الإيراني خصائص المرشد الأعلى بأنه «عادل، تقي، مدرك لسنه، شجاع، واسع الحيلة، قدوة إدارية». وفي 2016 أعلن قادة مجلس الخبراء أنهم شكلوا لجنة لتحديد مؤهلات المرشح المثالي وتحديد قائمة مختصرة من المتنافسين، ولكن لم يتم الإفصاح عنها.

ويتم تداول اسم مجتبى، كمرشح لخلافة والده خامنئي، خاصة وأنه أكمل ما يكفي من التعليم الديني، وهو على علاقة وثيق بالمؤسسة الأمنية العميقة للدولة، وقد يخدم وجوده لاحتواء أي معارضة في المستقبل.■

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

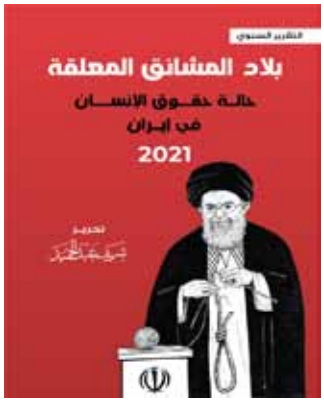

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

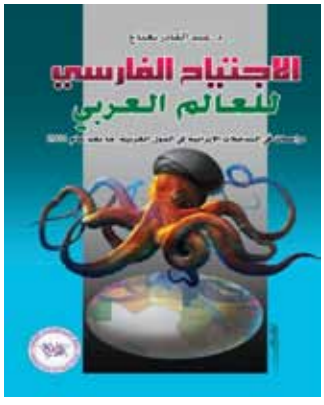

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الإيرانية 2020

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

■ خامنئي كبير الأبالسة

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

■ جيش الظل الإيراني
إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

مقاطعة إيران

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

الإصدار
من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».